تم تحميل هذا الكتاب
من موقع الملفات الاسلامية
http://islamicfiles.net

الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي

islamicFiles.NeT

هذه مشكلاتهم

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

SUCH ARE THEIR PROBLEMS

Hādhihi Mushkilātuhum

Dr. M. Sa'īd Ramaḍān al-Būṭī

● **هذه مشكلاتهم :**

- (صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان)، تناقض مبدأ (الصيرورة).
- (الرق) الذي ظل مباحاً في الإسلام حتى عصور متأخرة يتضارب مع (الكرامة الإنسانية).
- النظرة الدونية (للمرأة)، التي ماتزال راسخة في المجتمع الإسلامي تتعارض مع (المساواة).
- التقديس (للتراث)، يحرم المسلم من النظرة العلمية الواعية
- السماح بالنقد للأشخاص والحوادث الميثولوجية في الكتب المقدسة عدا القرآن؛ يتنافى مع إيمان المسلم بالكتب السماوية
- الثورة على (سلمان رشدي) وآياته الشيطانية، مصادرة لحرية الرأي..
- الحياة وراء (الحجاب) نوع من الموت

● **وهذا هو الرد** (كما طرحه المؤلف في خاتمة الكتاب):

«اقرأ ماشئت، بعين النقد والاتهام، واتخذ القرار الذي تشاء من الكون والإنسان والحياة، على أن تنطلق من موضوعية عقلانية صافية عن شوائب العصبية والأهواء، ثم تلتزم المنهج العلمي والمنطقي في المحاكمة والبحث».

﴿ولاتقفُ ماليس لك به علم؛ إن السمع والبصر والفؤاد؛ كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾.

الناشر

فرات
www.furat.com
موقع عربي رائد لتجارة الكتب والبرامج العربية
www.bouti.com
سور حلواني

DAR AL-FIKR

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وليّ كل توفيق ، خلق الإنسان وعلّمه البيان وأكرمه بنعمة الدراية والعقل وسخّر له ما في السموات والأرض .

ثم طلب منه لقاء ذلك كله شيئاً واحداً : أن يقف وقفة تأمل أمام مرآة ذاته ليعرف هويته ، فيعرف بذلك ربه ، فيدين له بالولاء وقبول النصح .

أسأله أن يجعلنا بمنّه وفضله ممن عرفوا أنفسهم فعرفوا من خلال ذلك ربهم ، فدانوا لسلطانه .

وأتضرع إليه أن لا يجعلنا ممن تقلبوا في النعيم ، وتربعوا على عرش العطاء والتكريم ، ثم أعرضوا عن المنعم وتجاهلوا فضل الواهب المتكرم .

إنه سميع النداء مجيب الدعاء .

قصة هذا الكتاب

زارني ، في أوائل صيف هذا العام ، في مكتبي بالجامعة ، شابٌ ، عرّفني على نفسه بأنه وافدٌ من جريدة « الديار » التي تصدر في بيروت الشرقية ، وأن بحوزته أسئلة يرغب أن أجيب عنها لتنشر في هذه الجريدة .

كنت أمرّ آنذاك بظروف عسيرة بدّدت الكثير من صفائي الفكري ونشاطي النفسي . فقد تراكمت على والدي ـ زاده الله عافية وأمتع به ـ عدة أمراض قاسية ألزمته الفراش ، وألزمتني القرب منه والقيام بخدمته ، طوال شهرين كاملين . مما أقصاني عن كثير من أعمالي ووظائفي الأساسية .

وكدت أن أعتذر إلى هذا الشاب وأصرفه عني ، بسبب هذا الظرف ؛ ولكن حافزاً واحداً تغلب على عزمي ومنعني من الاعتذار . فقد خشيت أن يؤوّل اعتذاري ، بالفرار من المسؤولية ، بل ربما بالفرار من الحرج !..

فأنبأته ـ فيما أذكر ـ بخلاصة الظرف الذي كنت أمرّ فيه ، واستأذنته أن يمهلني ، من أجل ذلك عشرة أيام .

وقدّم إليّ الشاب الذي ظننته آنذاك مجرد صحافي ، ثم تبيّن لي أنه باحثٌ أيضاً يهتم بالمعرفة ويغامر من أجلها ـ قدّم إليّ أسئلته مكتوبة .

ومنذ النظرة الأولى فيها ، أدركت أنها ليست وليدة جلسة عابرة ، أو مجرد أفكار ومشكلات تجمعت في الذهن ، بل لابدّ أنها عصارة بحث ودراسة وتنقيب .

وانتهزت فرصة أهدأ يوم مرّ بي ، خلال الفترة التي استمهلته إلى نهايتها ، وكتبت أجوبة عن أسئلته كلها خلال ذلك اليوم .

أجل ، فإن كتابة الأجوبة لم تأخذ مني أكثر من يوم واحد .. ولكنني عدت إلى قراءتها ، والتأمل فيها بعين عامة الناس ، فرأيت أن الأسئلة أشدّ كثافة من أن تكفي لتغطيتها هذه الأجوبة ، إلاّ أن طبيعة الجرائد أيضاً أضيق من أن تتسع لأكثر مما قد كتبت .. وجال في خاطري أنه ربما كان من الخير العود إلى هذه الأجوبة ، بما يناسبها من التفصيل . ولكن الظرف لم يكن يسمح لي بذلك قط .

وعاد إليّ هذا الشاب ، وسلمته أجوبة أسئلته ، مصرّاً على أن تنشر كما هي دون أي زيادة أو نقص ، راجياً أن يبعث إليّ بنسخة من العدد الذي سيتم نشرها فيه .

ومضت أيام ، بل أسابيع وشهور ، دون أن أقع للجريدة على أثر ، ودون أن أرى هذا الصحافي الباحث مرة أخرى . وتسرّب إليّ احتمال أن تكون إدارة الجريدة لم تجد مصلحة في نشر كلام أو أفكار قد لا يروق لها .

وكان والدي قد أبلّ من مرضه ، بفضل كبير من الله عزّ وجلّ ، وعادت النفس إلى طبيعتها ، وعاودني النشاط الفكري من جديد .. فقررت أن أعود إلى متن هذه الأجوبة بشرح تفصيلي من شأنه أن ينهي كل مشكلة ويزيل كل غموض ، ويقدّم إلى العقول الموضوعية الحرة زادها الفكريّ المقنع ، آملاً أن يقبله الله مني لسان حمد وشكر على نعمته النادرة الكبرى التي أكرمني ، بل أكرم أفراد أسرتنا كلها بها ، إذ أنقذ والدي من براثن أمراض عاتية ، وأعاده إلى الحياة والعافية عوداً أذهل الأطباء ، وأراني يد الله عزّ وجلّ التي تنبع منها سببية كل شيء ؛ ويتضاءل ، بل يذوب ، أمامها سلطان كل شيء .

وانصرفت إلى شرح هذه الأجوبة ، وصياغة تفصيل لها من جديد .

وتبيّن لي أثناء ذلك ، أنني قد تسرعت في إساءة الظن . فقد أرسل إليّ أحد

الأصدقاء صورة لأحد أعداد هذه الجريدة « الديار » وقد نشرت فيها أجوبتي كاملة دون أي تلاعب بها أو مسّ .

لقد شكرت هذا الشاب في نفسي ، وحمدت له أمانته في النقل . لاسيما وأنا أعلم نقيض ذلك ، لدى كثير من الصحافيين ، وطالما ابتليت منهم بألوان من المسخ والتزييف[1] .

☆ ☆ ☆

غير أن هذا الباحث قدّم لأسئلته التي طرحها عليّ وأجوبتي عنها ، بمقدمة ركّز فيها على نقطتين ، لابدّ من الوقوف عندهما والتعليق عليهما .

أولاهما ، تدور حول الندوة التلفزيونية التي جرت بيني وبين الدكتور الطيب التيزيني ،فقد قال مانصّه :

« لاألوم د . البوطي ، فلكل إنسان ، حسب إمكانياته ، الحرية في الرد

---

(١) من ذلك ، أن سيدة جزائرية ، اسمها عائشة لمسين ، زارتني قبل بضع سنوات ، وأخذت تسألني عن كثير من الموضوعات الاجتماعية والإسلامية ، وأبت - رغبة في الدقة والأمانة - إلا أن تأخذ الإجابات عن لساني مسجّلة على شريط كاسيت .
ثم أصدرت بعد حين كتاباً أسمته « حكم الأصوات » . ووقع الكتاب في يدي ، ولمّا تصفحته فوجئت بأن هذه السيدة « الأمينة » في النقل والتسجيل ، طوت وأخفت كل ماقلته لها ، وافتأتت عليّ مالم أقله ، ووضعت هذا مكان ذاك .
قالت إنها مدت يدها لتصافحني ، ولكني أحجمت عن مصافحتها . وهذا صحيح ..
ثم زعمت : أنها سألت عن السبب ، فأخبرتها بأنني قد توضأت قبل قليل ، فأحببت أن أبقى طاهراً !!...
وهذا كذب وافتراء . فلا هي سألت .. ولا أنا أجبت بهذه الإجابة السخيفة .
وأدنى مثقف مسلم يعلم أنّ حرمة مصافحة الرجل المرأة الأجنبية ، لاعلاقة لها بوضوء الرجل أو عدم وضوئه .
ولعلّ في الإخوة الجزائريين من يعرف هذه السيدة ، ويعاتبها عني على هذا التقوّل والافتراء .

بما يناسب هواه . لكن ظهور الدكتور التيزيني بهذا الضعف ، خاصة وهو يعرف سلفاً أنه لا يمكنه طرح أفكاره بجرأة أمام عوامّ ما يزال أصغر رجل دين قادراً على تحريك أعمق مشاعرهم ، خطأ . وكان من الأفضل لولم يفعل » .

فمن أين للسيد مندوب « الديار » أن الدكتور التيزيني أو غيره ، لا يستطيع أن يطرح أفكاره ـ أيّاً كانت ـ في مجتمعنا العربي السوري ؟

إن أبرز ما يتميز به مجتمعنا هذا ، أنه يتقبل الإصغاء ، بجد واحترام ، إلى أي رأي أو اعتقاد ، دون أن يشعر صاحبه بأي قلق أو خوف ... صحيح أن هذا المجتمع شغوف بالحوار والنقاش ، ولكن لم يكن يوماً ما من دأبه الصدّ أو الإسكات . وهذا لا يتنافى قط مع أصالة إيمانه بالخالق عزّ وجلّ وعراقة انتمائه الإسلامي العميق .

ولا أفشي سراً إن قلت : إن أهم ما تواثقنا عليه أنا والدكتور التيزيني قبيل بدء الحوار بيني وبينه ، أن لكل منا أن يعبّر عن رأيه وقناعته العقلية كما يشاء وبدون أي تحفظ . وأكدت له ، من جانبي ، أنني لن أضيق ذرعاً بأي رأي أو قرار يبديه ، مادام أنه يُطرح للنقاش والحوار . وأكد له مدير الندوة ، من جانبه ، أن كل ما يقوله ينشر ويذاع ، واتفقنا أن يكون عملنا هذا خطوة متميزة كبرى ، على طريق الديمقراطية ، لاسيما الديمقراطية الفكرية .

وأعتقد أنه إن كان في المجتمع السوري من يضيق ذرعاً أو يستشيط غضباً للأفكار الجانحة التي يطرحها الدكتور التيزيني أو غيره ، فينبغي أن أكون أنا في مقدمتهم . ذلك لأنني من أشد الناس قناعة بالإسلام ومن أحرصهم على التمسك به ومع ذلك فإنني لم أغضب ولم أثر في وجهه ولا على أفكاره . بل ما رأيت فيه إلا زميلاً يدافع عن قناعاته ؛ وقد كانت قناعاته واضحة لي وللناس جميعاً ، إن بشكل مباشر أو غير مباشر . وما أظن أنه ادّخر وسعاً في التعبير عن آرائه .

ولقد كان بوسعه أن يقول أكثر مما قال ، وأن يذهب في طرح آرائه الخاصة كل مذهب ، دون أن يشعر بأي حرج أو قلق ، مادام أنه يتكلم على أرض تعوّد أهلها تقديس الحوار والنقاش ، واستعذبوا طعم حرية الكلمة والفكر .

أرجو أن يعيد مندوب « الديار » النظر في تصوره المتسرع هذا ، وأن يتاح له النظر إلى مجتمعنا السوري بعين أكثر إنصافاً وتقديراً وواقعية .

غير أن مندوب « الديار » ذهب إلى أكثر من هذا في كلمته الاستطرادية تلك :

إنه يقرر ، بدون تحفظ ، أن كل أولئك الذين يتمتعون بقناعات إيمانية ، إنما يقودهم إليها مجرد الزخم العاطفي مشفوعاً بقدر كبير من السطحية الفكرية والتخلف الثقافي ، ومن ثم فإن « أصغر رجل دين قادر على تحريك أعمق مشاعرهم » !..

إنني ، بدون ريب ، واحد من هؤلاء العامة السطحيين . لأنني بدون شك ، أتمتع بقناعة إيمانية مطلقة .. فإن ارتفعتُ عن هذا المستوى قليلاً ، في ميزان السيد مندوب « الديار » فأنا إذن واحد من « رجال الدين » الذين دأبهم إتقان التلاعب بمشاعر الناس وعواطفهم .

ولكن لابدّ من أن أذكّر الأخ مندوب « الديار » أن أولئك الذين سمّاهم « عامة » ، لم يستوعبوا شيئاً من حواري مع الدكتور التيزيني في أيّ من الندوتين . إذ « العامة » من ذوي الثقافة المتخلفة والفكر السطحي ، لاشأن لهم ولا صلة بالفلسفة ومقولاتها ومصطلحاتها ، وإنما استمتع هؤلاء من تلك الندوتين بالشكل أكثر من الموضوع ، وركنوا إلى طرافة الحوار أكثر من أن يفهموا مضمونه .

أما الذين استطعت أن « أحرك مشاعرهم » بوصفي « رجل دين » ، على حد تعبير المندوب الصحفي ، فقد كانوا عبارة عن أكثرية ذوي الاختصاصات العلمية المتنوعة في هذا القطر ، بل لقد كانوا الغالبية العظمى من القادة السياسيين فيه . بل لقد كان السيد الرئيس ، رئيس جمهورية هذا القطر العربي السوري المؤمن ، هو الراعي الأول لهاتين الندوتين ، والداعي الأول إلى استيلاد الحقيقة الإيمانية من جوف المناقشة والحوار[1] .

ومعاذ الله أن يكون هؤلاء جميعاً من « العوام » الذين تتلاعب بمشاعرهم كلمات « رجال الدين » . ومعاذ الله أن يكون لي أي سلطان من الخداع لأفكارهم أو الهيمنة على مشاعرهم ، بل إنني لعلى يقين بأنّ جلّهم ، إن لم أقل كلهم ، يرقى في درجات المعرفة ، إلى حيث يجدر به أن يصحح أخطائي وينبهني إلى نقصي .

إنني لاأشك في أن هذا المندوب الصحافي لو فتح عينيه جيداً أو أصغى بأذنيه جيداً ، لعلم هذه الحقيقة علم اليقين ، ولاطمأن إلى أنني لم أبالغ ولم أتزيد في تصويرها قط .

اللهم إلا أن يكون هذا الأخ ممن يرى أن استضاءة العقل بشعلة الإيمان بالله عز وجل وكتابه تهبط بصاحبه من أعلى درجات العلم والمعرفة ، مهما كان مرتقياً إليها ، إلى أدنى دركات العامية والتخلف ، مهما كان مبرّءاً منها .

فإن كان هذا هو التحليل الصحيح لكلمته الاستطرادية تلك ، فأشهد أنني عاجز كل العجز عن الانتصار للحق الذي أومن به في هذا المضمار . وكيف

(١) لست ممن يلقي مثل هذا الكلام جزافاً . بل هو حقيقة ثابتة يعرفها بعض الناس ويجهلها الكثير منهم .

لاأعجز ، وأنا أول الهابطين بإيماني هذا ، إلى تلك الدركة القصوى من الجهل والتخلف والوهم العاطفي ؟!..

☆ ☆ ☆

تلك هي النقطة الأولى التي كان لابدّ من الوقوف عندها .

أما النقطة الثانية ، فهي أنه قال في مقدمته تلك : « ... بعد أن قرأت ردود الدكتور البوطي على أسئلتي ، ساءني أن يتعرض لي سيادته بشكل شخصي ، متهماً مراجعي بعدم الموثوقية ، مشككاً بصحة معلوماتي .. » .

لقد عجبت من هذا الاتهام الذي قذفني به مندوب « الديار » . ولدى الصدمة الأولى تخيلت أن هذه التهمة ربما كانت صحيحة ، وأوسعت نفسي تقريعاً وتأنيباً ، فليس من دأبي أن أكذب إنساناً مارأيته من قبل وما جربت عليه كذباً قط . بل لم أشأ أن أكذب هذا الإنسان حتى في اتهامه هذا .

وعدت إلى نصّ أجوبتي ، لأنقل قراري في حق نفسي من الاتهام إلى الإدانة بل التجريم . ولكني مارأيت في شيء مما قد كتبت أي تكذيب لهذا الرجل . والعبارة التي فهم منها ذلك تلوذ بالعقل ، أيّ عقل ، من شرّ هذا الاتهام . وهي :

« وليتك تخبرني عن مصدر هذه الأكذوبة التي تقول : إنّ امرأة أقامت نظام علاقة جنسية مع رقيقها في عهد عمر ، لأثبت لك افتراء من اختلق هذا الخبر الذي لا صحة له » .

والخبر باطل فعلاً ، شأنه شأن كثير من الأخبار والأحاديث التي التقطها من بعض المراجع ، ودونها في مقالات مسهبة له متعلقة بكثير من الموضوعات التي سألني عنها ، (أتيح لي أن أقرأها مكتوبة بخط يده) دون أن يحمّل نفسه مسؤولية توثيقها وتخريجها .

وقد عقدت للتحقيق في هذه الأخبار والأحاديث ، فصلاً خاصاً ، أودعته في ملاحق هذا الكتاب ، بعنوان « أخبار وأحاديث يعوزها التحقيق » .

ولكني أعود فأسأل : أإن قلتُ لهذا الرجل : ليتك تخبرني عن مصدر هذه الأكذوبة لأثبت لك افتراء من اختلقها ، أكون قد تعرضت بالإساءة إلى شخصه واتهمته بالكذب أو الاختلاق ؟!..

أمّا إن كان يتصور أن اتهامنا لمراجعه اتهام شخصي له ، فهذا شيء آخر . ولا نعتقد أن إنساناً ـ حاشا الأنبياء ـ قد وصل من العصمة إلى حيث ينتشر إشعاع عصمته حتى إلى المصادر التي يأخذ منها والمراجع التي يعتمد عليها ، بحيث يقال عنه : حسْبُ مصادره موثوقية أنه يعتمد عليها وثيق بها !!.. إنها لقدسية لم تخطر منّا على بال ، ولا تتفق قطعاً مع اعتراضه على القدسية التي نراها لمصادر الإسلام .

إنني لم أتهم هذا الرجل بأي كذب أو اختلاق . ومعاذ الله أن أتهمه بذلك ولكني أعتب عليه ، كما أوضحت أكثر من مرة في غضون هذا الكتاب ، أنه ينشط لبذل أقصى ما يملك من جهد للغوص في أعماق الكتب والمصادر المتنوعة ، ليلتقط منها ما يروق أو ما لا يروق له من الأحاديث والأخبار ، ثم لا ينشط لبذل أقلّ ما يمكن من جهد في سبيل توثيق هذه الأخبار والوقوف على قيمتها العلمية ، طبق موازين الجرح والتعديل وقواعد مصطلح الحديث !.. هذا مع يقيننا بأنه يعلم القليل أو الكثير من تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ التدوين ، والظروف والأسباب التي اقتضت ظهور الوضع والوضاعين وانتشار القصاصين ، وتسرب أسباب الوهم واللبس إلى أذهان بعض الرواة والمحدّثين ؛ وهو الأمر الذي فجّر الحاجة إلى إيجاد ميزان علمي تعود إليه ضمانة تحصين الأخبار عموماً والأحاديث النبوية خصوصاً ، بحيث لا يتسرب إليها الدخيل ، ولا يلتبس الصحيح منها

بالباطل . وكان الميزان هو هذا الفن الذي امتازت به الحضارة الإسلامية ، فيما أجمع عليه المؤرخون والباحثون : فنّ مصطلح الحديث والجرح والتعديل .

من الذي يجهل من المهتمين بالمصادر الإسلامية ، والمتتبّعين للأحاديث والأخبار ، أن كتاب « كشف الغمة » مليء بالأحاديث المنكرة والموضوعة والأخبار غير الصحيحة ؟ وأن كتاب « إحياء العلوم » للغزالي مليء هو أيضاً بالأخبار والأحاديث غير الصحيحة من الضعيف والمنكر والموضوع ؛ وهو الذي حمل الحافظ العراقي رحمه الله على تخريج أحاديثه كلها والكشف عن درجة كلٍّ منها ؟.. ترى لماذا يحملق مندوب « الديار » في الأخبار والأحاديث الواردة في الإحياء ، بصبر منقطع النظير ، دون أن ينظر مرّة واحدة في أسفل الصفحات ، ليتبيّن في تعليقات الحافظ العراقي ، قيمة هذه الأحاديث والأخبار ؟!..

أجل ، هذا ما نعجب له من عمل مندوب « الديار » ، بل هذا ما ننكره منه ، ونعتب عليه بسببه ، دون أن يحملنا ذلك على تكذيبه أو الانطواء على أيّ حفيظة ضدّه .

☆ ☆ ☆

وبعد فإن بوسع القارئ الكريم أن يجد بعد هذه المقدّمة الفصول التالية :

أولاً : صورة طبق الأصل عن الأسئلة التي توجّه بها إليّ السيد مندوب « الديار » ونص الأجوبة التي كتبتها وسلمتها إليه ، ونشرها مشكوراً طبق الأصل .

ثانياً : تفصيلاً موسعاً لهذه الأجوبة ، تحيط بموضوعاتها من الأطراف ، وتزيل كل ما قد تثيره من تساؤل أو استشكال .

ثالثاً : ملحقاً يتضمن كشفاً علمياً لجملة من الأخبار والأحاديث الواهية أو الباطلة التي نقلها السيد مندوب « الديار » واعتمد عليها فيما استشكله من مسائل وتصورات . كما يتضمن بحثين آخرين بوسع القارئ أن يدرك أهميتهما لدى الوصول إليهما .

وأخيراً فإني أضرع إلى الله عز وجل أن لا يسلبني نعمة حبّ المعرفة والسعي إلى بناء كل مبدأ وعقيدة على دعامة واحدة لا ثانية لها ، هي العلم .. العلم الصافي عن كل الشوائب وسائر الأسبقيات . كما أضرع إلى الله عز وجل أن لا يجعلني من « رجال الدين » الذين يتلاعبون بمشاعر الناس ، وأن يهب الناس من الحصافة والوعي ما يقيهم من مكائد هؤلاء الرجال وغيرهم ، ويحررهم من كل سلطان سوى سلطان المعرفة والعلم .

تلك هي أمنيتي لنفسي ولسائر الناس ، بمن فيهم الأخ مندوب « الديار » .

والحمد لله رب العالمين على كل حال .

محمد سعيد رمضان البوطي

نصّ الحديث الصحفي

الأسئلة وأجوبتها

العلامة الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي أحد أبرز الفقهاء والمفكرين المسلمين في هذا الزمن . فقد عرفناه عبر كتبه الكثيرة التي تشعبت لتشمل كل ما يمت للعقيدة والفكر الإسلاميين بصلة ، بما في ذلك العلوم الحديثة والنظريات والآراء الفلسفية المعاصرة .

ثمة حملة على الإسلام في دول الغرب خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية وتعمق الرغبة ، خارج دول المحيط الإسلامي ، بفهم هذا الوافد الجديد ـ القديم الذي يطرق كل الأبواب بقوة : حملة تأوجت في كتاب « أشعار شيطانية » لسلمان رشدي . بالمقابل ، هنالك شبه اجتياح إسلامي لنفوس الكثير من الغربيين الذين يجدون فيه ضالة منشودة وقد أوصلهم الفراغ الروحي والعقم المادي إلى ما يشبه اليأس . ورحنا نسمع عن « تحولات » عديدة ـ أسلمة ـ في بلدان كانت تعتبر العمق الطبيعي للمسيحية ، كإيطاليا وفرنسا على سبيل المثال . وبين الأسلمة العاطفية الوجدانية القائمة أساساً على إملاء الفراغ الروحي عند الفرد الغربي ، والهجوم اللاعقلاني السافر الوقح أحياناً ، نحاول أن نقف . نحاول أن نتساءل . نحاول أن نقيم جسر حوار : جسر عقلنة قائم على المحبة وشعور الأخوة الإنسانية مهما تنوعت الآراء وتعددت المعتقدات .

تساؤلاتنا الإسلامية لا يمكن أن نطرحها على غير المسلم . وآراؤنا الجريئة ،

التي تهدف أخيراً إلى حوار التواصل ، لن يتقبلها إلا المسلم المتعلم الموضوعي الواثق من إسلامه حتى « التسليم » .

س ١) ننطلق أولاً من الصيرورة ، ذلك المفهوم الفلسفي العنيد الذي رسّخه « وايتهد » وامتد منه إلى علوم كثيرة . فمقولة « الإسلام صالح لكل زمان ومكان » تعادي الصيرورة . وربما تعادي المنطق السليم . فالماركسية ، الفلسفة التي حاربت الدين السماوي فسقطت في مستنقع دين أرضي شيوعي ، ثبت أنها بحاجة إلى « صيرورة » رغم حداثتها ، والتغيرات في العالم الماركسي تثبت ذلك ، هذا مع ملاحظة أن الماركسية لم يمض عليها قرن بعد ، وما طرحته من أفكار يمثل ثورة تقدمية بالمقارنة مع عصرها . كيف يمكن الركون إلى « مطلقية » أحكام الإسلام وإلى تلك المقولة : الإسلام صالح أبداً ؟

ج ١ : إن أي استشكال يرد في الذهن عن الإسلام ، يجب أن يكون مسبوقاً بمحاولة جادّة في التعرف على جوهره ومصدره . وذلك كي لا تلتبس طبيعة الفكر الإنساني بالوحي الإلهي . غير أن الإشكال يظل مع ذلك قائماً بالنسبة لمن لا يريد أن يستيقن بهذا الفارق ، إلا أن المسؤول في هذه الحالة عن الإشكال ليس الإسلام ، وإنما هو فقد الرغبة الجادّة في دراسة حقيقة الإسلام ابتغاء معرفة هذا الفرق .

وانطلاقاً من هذا الفارق الذي يبرز العمود الفقري للإسلام ، أقول :

إن معارف الإنسان عن الكون والحياة إنما تأتي عن طريق التجربة والممارسة . ومن ثم فقد كانت الصيرورة المستمرة شرطاً لا مناص منه لاستمرار تطابق معارفه مع الواقع الذي لا يفتأ يتطور . وهذا ما يشير إليه علماء الإسلام بقولهم : « العلم يتبع المعلوم ، وليس المعلوم هو التابع للعلم » .

غير أن هذا لا ينطبق أبداً على علم الله عز وجل المتعلق بمخلوقاته أياً كانت . فالمعلومات بالنسبة لذات الله تعالى إنما هي مخلوقاته ، هو الموجد لها والمنظم

للعلاقة القائمة فيما بينها . ومن ثم فإن الإسلام الذي هو تعريف بالكون والإنسان والحياة ، ثم تبصير للإنسان بأفضل سبل التعامل مع الكون والحياة ، لا يمكن أن يخضع لضرورة الصيرورة التي كانت مظهراً من مظاهر الضعف الإنساني .

ومع ذلك فإن الشريعة الإسلامية تحوي مبادئ وأصولاً ثابتة ، تغطّي الثوابت من نواميس الحياة وأنظمتها ، كما تحوي جوانب متطورة طبق قواعد معينة ، تغطّي كل ما هو عرضة للتبدّل والتطور من أمور الكون والحياة . وقد وضع الله هذه الجوانب المتطورة في أيدي المجتهدين بعد أن أرشدهم إلى ضوابط الاجتهاد وأنظمته . وليس اسم « المصالح المرسلة » و « سلطان العرف » و « سدّ الذرائع » إلاّ رسماً لنظام التطور في نطاق التشريع تحت مظلة التعليمات الإلهية التي استقرت ثابتة في أصلي القرآن والسنة .

فإن أردت برهاناً عملياً على ما أقول ، فدونك فانظر إلى تاريخ الحضارة الإسلامية فقد ظلت أنظمة الإسلام وشرائعه مطبقة ، بثوابتها ومتغيراتها منذ قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة إلى أواسط عصر الخلافة العثمانية . ولم يشكّ أحدٌ من أن هذه الأنظمة تعوزها الصيرورة المقتضية للتجاوز والتغيير .. وها نحن اليوم نشهد رغبة مدروسة في كثير من الدول الإسلامية ، في العودة إلى تلك القوانين والأنظمة ، وفي مقدمتها الأنظمة الاقتصادية وقوانين الجنايات .

ولكني أعود فأقول : إن شيئاً من هذا الكلام أو التطبيق لن يقنع من يتصور أن الإسلام بأنظمته وأحكامه من نتاج الفكر الإنساني . وعذرنا في هذا الحال ، أن الإسلام الذي يتصوره هؤلاء غير الإسلام الذي نتحدث عنه .

☆ ☆ ☆

س ٢) نبدأ بالرق الذي شاع في الإسلام حتى عصور متأخرة . كان الرق ، رغم تضاربه الحاد في مفاهيمنا العصرية مع الكرامة الإنسانية ، مباحاً تماماً في الإسلام . لكن تبدل معطيات الزمن فرض حظره ، إن لم يكن تحريمه . يشبه الرق في صدر الإسلام زواج المتعة الذي « نهى عنه عمر » ، وكان مباحاً أيام النبي (ﷺ) وأبي بكر (رضي الله عنه) . يقول البعض إنه كان من الصعب جداً تحريم العبودية لتفشيها في المجتمع الإسلامي . لكني أرى أن أموراً أخرى تفشت في الفترة الجاهلية والإسلامية الأولى ، كالخمر والميسر والأنصاب والأزلام ، صدر القرار الإلهي « بتجنبها » [بعض المذاهب تفرّق بين التجنب والتحريم] . وكان ممكناً بالتالي إقرار حظر على العبودية لو نُظِر إليها على أنها مشينة . هذا لا يمنع من ذكر موقف الإسلام الإيجابي من تحرير العبيد أو « عتق الرقاب » كما يقال . هذا الحظر الحضاري لأمر شاع في الإسلام يتضارب مع مقولة « صالح لكل زمان ومكان » فلماذا لا نبيح أموراً حُظِرت لواقع زمني معين ؟ ومع ملاحظة التغيرات الاجتماعية القوية التي تضرب مجتمعنا ، والتخلي التدرّجي عن بعض الإلزامات الحرفية الإسلامية كالحجاب مثلاً ، ألا يمكن القول أن ثمة فجوة ستظهر بين رجال الدين الذين يريدون تطبيق « الشرع » بدقائقه التي كانت قبل ألف وخمسمئة سنة وبقية الشعب ؟

ج ٢ : مسألة الرق وحكمها مظهر من مظاهر صلاحية الإسلام (كتشريع) لكل زمان ومكان . وبكلمة موجزة أقول : إن أحكام الرق ليست داخلة في نطاق الأحكام الدورية الثابتة في الإسلام ، وإنما هي داخلة فيما يسمى بأحكام « السياسة الشرعية » التي يعبّر عنها بالمصطلح القانوني الحديث **بأحكام الطوارئ** .

وأصل ذلك أن الإسلام قضى على كل روافد الرق التي تأتي من طرف واحد . أما الرق الذي يكون نتيجة صلة وتفاعل بين طرفين ، فإن الإسلام لا يمكن أن يستقل بموقف له في القضاء عليه .. وهذا النوع من الرق هو الذي يكون نتيجة لأسرى حرب تقوم بين المسلمين وغيرهم . فلقد ظلت كثير من الدول تؤمن بمشروعية استرقاق الأسرى على أعقاب الحروب . فما الموقف الذي ينبغي أن

يتخذه الإسلام حيال هؤلاء ؟ إن التلويح بالصلاحية ذاتها ، واستعمال مصل من الداء ذاته قد يعدّ من أهم الوسائل الفعالة للقضاء على الداء .

وهذا ما قرره الإسلام . أعطى الصلاحية للحاكم الأعلى (بموجب ما قد يفرض عليه من حالات الطوارئ) أن يعالج الأسرى بالسياسة التي تفرضها الحال الراهنة ، وأن يسلك أقرب الطرق إلى منع الاسترقاق وخنق أسبابه . وهذا يذكرنا بالقانون الدولي المعمول به ، اليوم في هذا النطاق ، وهو مبدأ **المعاملة بالمثل** . ولقد ظل الحكام المسلمون يمارسون هذه الصلاحية بين مدّ وجزر حسب سياسة الأطراف الأخرى . إلى أن كان عهد السلطان محمد الفاتح . حيث أعلن لمختلف الدول في عصره أن المسلمين لا يمنعهم من القضاء على استرقاق الأسرى ، إلا استمرار الآخرين في استرقاق الأسرى المسلمين . وبعد حوار لم يدم طويلاً تم التوقيع من الأطراف كلها على أن الأسرى أياً كانوا ما ينبغي أن يقعوا تحت طائلة الاسترقاق . ومنذ ذلك العهد إلى اليوم أغلقت هذه النافذة الأخيرة للاسترقاق ، وقد كانت الدولة الإسلامية سعيدة بذلك .. ومما لا ريب فيه أن سائر أشكال الاسترقاق التي قد تبدو متبقية في بعض الجهات الإسلامية إلى اليوم ، إنما هي أشكال من القرصنة والجرائم التي لا يقرّها الإسلام بحال .

بيد أن سؤالاً لا يزال يفرض نفسه : ما هو الحكم الإسلامي لو أن دولة ما ، كإسرائيل مثلاً ، شجعتها ظروف وأحداث مّا على استرقاق أسرى للمسلمين (وهذا احتمال ممكن مهما كان بعيد الوقوع) ؟ ونقول في الجواب : ماذا يصنع القائد الأعلى للمسلمين في هذه الحال ، بموجب ما يملكه من صلاحيات بموجب إعلان الأحكام العرفية ؟ إنه بدون شك يملك تحت سمع العالم وبصره أن يعلن مبدأ المعاملة بالمثل . وربما كان ذلك أفضل وسيلة للقضاء على هذا الإجرام .. إننا نقول : إن الإسلام يعطي هذه الصلاحية ذاتها للإمام أو الحاكم المسلم ، على أن يتوخى المصلحة الإنسانية ، ولا يمارس أي رعونة من خلال هذه الصلاحية .

وهكذا فإن مسألة استرقاق الأسرى حكم احتياطي شرعه الإسلام لمواجهة الاحتمالات الطارئة مهما كانت ضئيلة ، يُهرع الحاكم المسلم إلى تطبيقه عند اللزوم . الشأن في ذلك كشأن الركن المليء بأنواع من السموم في أي صيدلية تحوي كل ماقد يحتاج إليه المرضى . إنه يظل ركناً مقفولاً بإحكام ، ولكن مفتاحه باق في يد صاحب الصيدلية ، ولا يخدش شيئاً من إنسانيته وخدمته للمرضى أن يكتب على ذلك الركن بأحرف بينة بارزة : سموم !..

يتبيّن مما أوضحت أن مشروعية استرقاق الأسرى لم يلحقه أي حظر أو تطوير ، وإنما كان ولا يزال حكماً من أحكام الطوارئ ، يلجأ إليه إمام المسلمين عند الظروف الطارئة وطبقاً لمقتضيات المصلحة الإنسانية . وشتّان بين هذه المسألة والحجاب الذي شرعه الله بشكل دائمي ومستمر للمرأة .

إن الحجاب ، بالقدر الذي شرعه الإسلام للمرأة المسلمة ، لم يكن ولن يكون يوماً ما حجر عثرة أمامها للقيام بأي عمل أو وظيفة مشروعة أو أي خدمة اجتماعية . هذا عدا أنه ضمانة لحفظ كرامتها وحجز المجتمع عن المنزلقات الأخلاقية التي تهدده في بنيانه وتعرقل سبل تقدمه . فما هو الموجب والحالة هذه لأي تطوير يراد إقحامه في حكم الحجاب ؟

بقي أن أوضح لك أن زواج المتعة لم يكن مشروعاً إلى نهاية خلافة أبي بكر . ولم يثبت ذلك في أي مرجع تاريخي أو تشريعي قط . بل رخّص فيه رسول الله ﷺ لفترة معروفة محددة ، ولأسباب معروفة ، ثم إنه أعلن عن طيّ هذه الرخصة والرجوع إلى الأصل وهو الزواج الشرعي وقد كان هذا هو المعمول به في خلافة أبي بكر . أما موقف عمر فلم يكن أكثر من تأكيد لذلك اقتضاه جدل قام بين قلّة من الناس في هذا الأمر .

س٣) لقد ألغى الإسلام الدعارة التي هي في نهاية الأمر مهينة تماماً للكرامة الإنسانية وفي ذلك خطوة تقدمية . لكني وجدت أن موضوع التسرّي لا يختلف كثيراً عن الدعارة . فشراء النساء ، الذي شاع كثيراً خاصة أيام العباسيين ، يعني شراء متعة بالنقود . وبمراجعة سريعة لبعض المراجع الإسلامية التراثية نعرف مثلاً أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يطوف على إحدى الإماء فحملت فلما ولدت وجاءت بولد أسود . سألها ، فقالت : من راعي الإبل « فاستبشر » . ونعرف أيضاً أن إحدى النساء « تسرّت » بعبدها فلما سألها عمر (رضي الله عنه) عن ذلك ، قالت : رأيت أنه يحق لي مايحق للرجل من ملك اليمين . أليس ثمة تناقضاً بين إلغاء الدعارة والإبقاء على التسري ؟ وعلى فرض أنه توجد في عالمنا الحالي أماكن يمكن شراء نساء منها ، هل يبيح الإسلام المعاصر ذلك ـ نلاحظ أن بعض دول جنوب شرقي آسيا ، تايلاند مثلاً ، مايزال الرق منتشراً فيها ـ وما هي نظرتكم الشخصية للأمر ؟

ج٣ : إن الإسلام ينظر إلى العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة على أنها مسألة فطرية فطر الله الناس عليها لحكمة باهرة معروفة . ولما كان الإسلام حقاً دين الفطرة فقد حمى هذه العلاقة وشجعها . غير أنه تدخّل فقط من أجل تنظيمها على نحو يكفل تحقيق الخير المراد منها ، وإبعاد الآفات والشرور التي قد تتسرب إليها . فكان أن شرع لتحصين هذه العلاقة نظام الزواج ، ضمانة للأنساب ورعاية لقواعد التربية وحماية للأسرة .

ومعنى هذا أن الزواج ليس طقساً من الطقوس الشكلية . وإنما هو شرعة ابتغاء هدف . ومن هنا كان نظام التسري (في ظل وجود الرقيق) مظهراً من مظاهر هذه الشرعة ذاتها . فإن أحكام التسري هي عين أحكام الزواج مع فارق واحد هو أن المال الذي يدفعه الزوج تملكه الزوجة ويسمى مهراً ، والمال الذي يدفعه المتسري يملكه بائع الأمة ويسمى قيمة . وفي كلا الحالين تصبح هذه الأمة وقفاً على المتسري بها ، وتشيع بينهما سائر أحكام الزواج . وإذا أنجب منها مولوداً سميت أم ولد ، وأصبحت في طريقها إلى التحرر وامتنع بيعها . فأي علاقة ترى

بين هذا النظام وبين الدعارة ؟ بل أي فرق جوهري تراه بين هذا النظام ونظام الزواج ؟

وليتك تخبرني عن مصدر هذه الأكذوبة التي تقول : إن امرأة أقامت نظام علاقة جنسية مع رقيقها في عهد عمر .. لأثبت لك افتراء من اختلق هذا الخبر الذي لا أصل له . ولكن فلنفرض أن امرأة ساقها الجهل أو الانحراف إلى معصية من هذا القبيل ، فأي حجة ترى في ذلك على الإسلام ؟!..

س٤) الحديث عن التسرّي يجرّنا للحديث عن المرأة : فواقع المرأة في الإسلام ليس حضارياً . والذكورية التوراتية تنشر أنفاسها في كافة أرجاء الفكر الإسلامي . ثمة عدم تساوٍ مطلق بين الذكر والأنثى : على سبيل المثال الطلاق . فالمرأة التي تسأل زوجها طلاقها دون سبب لا ترح رائحة الجنة ؛ في حين أن الحسن بن علي كان منكاحاً مطلاقاً وربما طلق أربعاً في آن وربما نكح أربعاً في آن . وقد ربط الإسلام بقوة بين عصيان المرأة زوجها وعصيانها الله . وورد كثيراً مايقرن الزواج بالرق « فالنكاح رق » و « من تزوج امرأة أو اشترى عبداً ... » وجعلها تابعة تماماً للزوج أو ولي الأمر . يحضرني أيضاً حديث عن أحد الصحابة الذي ماتت عنه زوجتاه بالطاعون وكان هو ذاته مطعوناً . يقول : « زوجوني فإني أكره أن ألقى الله عزباً » ، في حين أن النبي (ﷺ) ينهى أحد الصحابة عن الزواج من امرأة جميلة غنية والصحابي يحبها لمجرد أنها لا تلد . كيف أوفق بين حق هذا الصحابي المطعون بالزواج لرغبة « ماورائية » مجردة ، ولا أحقية هذه المرأة بالزواج - وزواجها حاجة فعلية - لعلّة لا خيار لها فيها ؟ هل يمكن أن يحلّق المجتمع بجناح واحد ؟ هل يمكن الاستمرار في النظرة الدونية للمرأة ، وهي ما تزال راسخة في المجتمع الإسلامي ، في حين تحقق المرأة في الغرب انتصارات نوعية وكمية ؟ وكيف يمكن تطوير النظرة الإسلامية للمرأة ؟

ج٤ : لو أن الإسلام قضى بأن تدفع المرأة المهر للرجل ، لجعل حق الطلاق بيدها .. ولكن لما قضى بعكس ذلك : أن يدفع الرجل المهر للمرأة لأسباب اجتماعية هامة لا مجال لشرحها هنا ، كان من مقتضى العدالة ، وقانون العرض والطلب أن يجعل حق الطلاق بيد الرجل . فلئن خسرت المرأة بطلاق الزوج لها

العلاقة الزوجية فإن الرجل يخسر بما أقدم عليه كافة المهر الذي قدّمه لها . وفي تضاعيف هذه الشرعة تحقيق لأدق معنى توازن العدالة بين الرجل والمرأة ؛ ومع ذلك فإن الشريعة الإسلامية أعطت المرأة حق اشتراط العصمة لها من أول يوم في عمر الزواج ، فإذا اشترطت لنفسها هذا الشرط في صلب العقد كان لها أن تطلق نفسها لأي سبب وفي الوقت الذي تشاء .

ومع ذلك فإن الإسلام أوصى كلاً من الزوج والزوجة بعدم التسبب لبتر العلاقة الزوجية لسبب تعسفي . من الذي قال لك بأن الإسلام همس في أذن المرأة أن لا تطلب طلاقها من زوجها ، ولم يعلن على سمع الزوج النهي عن الطلاق التعسفي لزوجته ؟ صحيح أن الطلاق التعسفي يقع قضائياً لأسباب اجتماعية هامة ، ولكنه منوط بوزر يتحمله الزوج عند الله ديانة . والردع الديانى في الإسلام أقوى بكثير من العقاب القضائي .

ومرة أخرى ليتك تثبت لي أسماء المراجع التي تستقي منها أخباراً مكذوبة ، كقصة الصحابي (؟) الذي كان مطعوناً وقال : زوجوني فإني أكره أن ألقى ربي عزباً . لأريك الدليل المادي على أن أصحاب هذه المراجع هم من محترفي الكذب والافتئات على التاريخ الإسلامي .. إنني على الرغم من أنني مختص بالشريعة الإسلامية ومصادرها لم أسمع قط أن (صحابياً مطعوناً) كان من خبره هذا الذي تروي عنه . وفي كتابي « الإسلام ملاذ المجتمعات الإنسانية » فصل مستقل يتضمن ضبطاً بالجرم المشهود لكثير من صناعة الافتراء وأعمال « المونتاج » في نطاق التاريخ الإسلامي لكثير من هؤلاء المحترفين .

إذن هذا الطلاق الذي تطرحه أمامي مثالاً لامتهان الإسلام للمرأة ، تلك هي قصتُه وجذوره العادلة الدقيقة .. ومع ذلك فإن نسبة الطلاق بموجب إرادة واحدة في أيّ من البلاد العربية الإسلامية ، لم ترتفع يوماً ما إلى أكثر من ٥ ٪ .

ولكن ما بالك لا تُذْهِبُ نفسَكَ حسراتٍ على الظلم الذي يقع على المرأة الأوربية والأمريكية في مجال هذا الطلاق ذاته الذي تضرب لي المثل به ؟ إن نسبة الطلاق في أمريكا ، وكثير من بقاع أوربا زادت على ٥٠ ٪ . ألا يلفت نظرك شيء من المآسي التربوية والاجتماعية التي تفيض بها تلك المجتمعات من جراء ذلك ؟

ترى ما هو الظلم الآخر الذي انحط على المرأة من قبل الإسلام ؟ لقد قضى الإسلام بأن يكون الزوج هو المتحمل لكل نفقاتها ، وأن لا يكلفها أي شطط يحملها على البحث عن لقمة طعامها ، أو أي من حاجاتها ، فهل هذا من مظاهر النظرة الدونية إلى المرأة ؟.. ولقد قضى الإسلام من خلال تشريعاته أن تكون المرأة مطلوبة وأن يكون الرجل هو الساعي وراءها والطالب لها ، حتى لا تسقط المرأة عشرين سقطة في طريق البحث عن زوجها المناسب واللحاق وراءه ، كما هي الحال اليوم في أوربا . فهل هذا من مظاهر النظرة الدونية إلى المرأة ؟.. وقد كان الرجل العربي في الجاهلية ينظر إلى المرأة على أنها مادّة متعته فقط ، وكان يقول أحدهم من هذا المنظار لزوجته : إنما أنت لعبة في زاوية الدار إن احتجنا إليك ، وإلاّ فلا . فلما بعث رسول الله ألغى هذه النظرة وقضى عليها من خلال قوله : النساء شقائق الرجال ، فهل هذا من مظاهر النظرة الدونية إلى المرأة ؟.. ولقد قضت الشريعة الإسلامية بقيام مجالس الشورى في مجال كل من الحكم والقضاء ، وقضى باشتراك كل من الرجل والمرأة فيها على قدم المساواة .. فكان رسول الله يستشير النساء ويأخذ بآرائهن ، وربما كان له شخصياً غنى عن ذلك ، ولكنه كان يعلّم الرجال من خلال ذلك ـ كما قال الحسن البصري ـ أن لا يشعروا بأيّ معرّة من خلال هذا التعاون معهن . وكان كل من أبي بكر وعمر يفعلان ذلك . أفيعدّ هذا من مظاهر النظرة الدونية إلى المرأة ؟.. ولقد أوصى رسول الله بالنساء خيراً أكثر من مرة . وكان آخر مرة في مرض وفاته . وكان يقول : « خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي » . وكان يقول : « لا يفرك مؤمن مؤمنة

[أي لا يبغض ويظلم] إن كره منها خلقاً رضي منها آخر » . هذا على حين أن الزوجة في بريطانيا كانت تساق من عنقها إلى ساحة بيع الزوجات ، إلى ما قبل مائة عام فقط ، وهذه الساحة لا تزال معروفة ومشهودة في لندن . فهل كان ذلك من الإسلام نظرة دونية إلى المرأة ومن بريطانيا نظرة تقدير إليها ؟

لعلّ خير من يجيب عن هذه الأسئلة كلها ، مئات الألوف من النساء الأوربيات اللائي اخترن الإسلام لأنفسهن عقيدة ومنهاجاً . وعانقن « النظرة الدونية » من حيث خلعن ربقة الإنحاءة الأوربية من الرجال بين أيديهن ومن خلفهن !..

☆ ☆ ☆

س ٥) السيدة عائشة (رضي الله عنها) كانت مثالاً للمعارضة القوية في كل مراحل حياتها حتى على النبي (ﷺ) . فحين نزل القرآن يبيح زواج النبي (ﷺ) من زينب بنت جحش (رضي الله عنها) قالت السيدة عائشة (رضي الله عنها) : « ما أرى ربك إلا يسارع في هواك » . وحين حمل إليها النبي (ﷺ) ابنه إبراهيم من مارية القبطية ، قالت : « ما أرى بينك وبينه شبهاً » . هذان المثلان البسيطان يشيران إلى أن بعض ما نقدسه الآن بمطلقية تامة لم يكن ينظر إليه كذلك على عهد النبي وما بعد ربما . هذا أيضاً يقودنا للسؤال : لماذا لا نقوم بدراسة موضوعية غير قدسية للتراث الإسلامي بأكمله ؟ ألا يساعد دخول العقل في الدين بقوة على تعميق الشعور الإيماني الواعي ؟

ج ٥ : لم يتضح لي في شيء مما عرفته عن ترجمة عائشة رضي الله عنها أنها كانت « مثالاً للمعارضة القوية حتى على النبي ﷺ » وكل ما أعرفه من علاقتها معه عليه الصلاة والسلام ينطق بنقيض ذلك . فهي التي قالت له ذات ليلة ، وقد استأذنها أن يقوم فيعبد ربه : « إنني أحب قربك ولكني أوثر هواك » وهي التي قالت له ، بعد أن خيرها بين البقاء معه على شظف من العيش ، وبين أن يمتعها بكل ما تشاء من أسباب المتعة الدنيوية ويطلقها بعد ذلك ، وطلب منها

أن لا تستعجل في البت وأن تستشير أبويها ، قالت لـه : « أفيـك أستشير أبويّ يـا رسول الله ؟ بل أختـار الله ورسولـه والـدار الآخرة » وأقوالهـا ومواقفهـا من هـذا القبيل كثيرة جـداً . ولا ريب أن هـذه المواقف لا تنم عن شيء من المعـارضـة بـل تؤكد نقيضها تماماً .

وهنا دعني أنبه إلى تصحيح لحادثة استشهدتَ بها . لم يثبت ولم يرو أحد قط أن عائشة قالت : « ماأرى ربك إلا يسـارع في هواك » بمنـاسبـة أمر الله لرسولـه بالزواج من مطلّقة متبناه زيـد ، وإنمـا قـالت هـذا الكلام عنـدمـا عرضت امرأة نفسها عليه ﷺ لتتزوجه بدون أي صداق . وأنزل الله في ذلـك قولـه : ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسهـا للنبي إن أراد النبي أن يستنكحهـا خـالصـة لـك من دون المؤمنين ﴾ وواضح لكل عربي وعى هذه القصة أن عائشـة إنمـا قـالت هـذا الكلام إعجاباً بمكانته عند الله عز وجل وبمحبة الله لرسوله . فأين هي رائحـة المعـارضـة فيه ؟.. وأين هي رائحة المعارضة في الكلمة الثـانيـة التي قـالتهـا عن إبراهيم ، إن صحت الرواية المزعومة ؟

أما الغاية التي تهدف إلى طرحها من وراء ، هذه المقدمـة التي شئت أن تجعل من عـائشـة بطلاً لهـا ، فـأنـا أذهب إلى أبعـد ممـا تريـد في أمر القـداسـة والتراث وأبطاله ..

إن المسلمين الـذين يقـدسون مـا يسمى « التراث الإسلامي » وأبطـالـه ، عن وعي وبصيرة ، إنما جـاء تقـديسهم لهما ثمرة ونهـايـة لرحلـة من الـدراسـة والبحث الموضوعيين ، ولم يكن حكماً اعتبـاطيـاً فرضوه على أنفسهم سلفـاً ليحجزهم عن أي دراسة نقدية موضوعية أو بحث علمي .

فهل من إشكال في أن يدرس أحدنا حياة محمد عليـه الصلاة والسلام دراسـة موضوعيـة متحررة ، وأن يقف عنـد « ظـاهرة الوحي » في حيـاتـه بتـأمل علمي

مجرد ، فيصل من وراء ذلك إلى اليقين بنبوته ، فيفيض قلبه تقديسـاً لـه من بعـد ذلك ؟ وهل ثمـة منهجيـة على طريق البحث أدق من هـذه المنهجيـة وأكثر تحرراً وموضوعيـة ؟.. وهـل من إشكال في أن يضـع أحـدنـا القرآن تحت مجهر البحث والنقـد العلميين ، حتى إذا انتهى من ذلـك إلى يقين بـأنـه لا يمكن أن يكون كلام بشر من الناس ، وإنما هو كلام الله عزّ وجلّ ، فاض قلبه تعظيماً وتقديساً له ؟

ولا شك أن هـذا المنهج المنطقي يحملنـا على أن نقول : لا ضير بـالنسبـة لمن انطلق من نقطة الصفر في دراسته للتراث الإسلامي وأبطـالـه ، أن لا يشعر قلبـه بأي قداسة لهما . بل ينبغي أن لا يشعر قلبـه بشيء من ذلـك ، حتى يتـاح لـه أن يبحث في الأمر بموضوعيـة . كل مـا يقتضيـه المنطق العلمي هو أن نلح على مثـل هـذا البـاحث أن لا يحرر نفسـه من تقـديس التراث ليستسلم لنـوع من العصبيـة ضدها ، كما نلح عليه أن لا يصيح على أسماع الذين تقدموه في البحث بمراحل ، أن يرجعوا القهقرى ويتجاهلوا كل مـا قـد قطعوه من أشواط الـدرايـة والعلم ، ليقفوا معهم - دون أيّ موجب - عند نقطة الصفر !..

إنّ دعوة الذين لم يدرسوا حقـائق الإسلام بموضوعيـة وتجرد ، سـائر إخوانهم الذين سبقوهم إلى هذه الدراسة ، فأصبح تقديسهم ثمرة موضوعيـة علميـة لهـا . إلى التخلي عن مكاسبهم العلميـة ، ليكـونـوا شركاء معهم على صعيـد الجهـالـة التي تجاوزوها من قبل - أقول إن هذه الدعوة تمثل أغرب المواقف الرجعية التي تخـاصم العلم ، ولا نعلم إلى هذه اللحظة أيّ مسوغ لها ، في نطاق الحوار العلمي الصافي عن الشوائب .

☆ ☆ ☆

س٦) في لقاء لي مع كاتب مثيولوجي سوري أظهرَ في أحد أعماله أسطورية بعض أشخاص وحوادث التوراة وربطها مع الحكايا والنتاج المثيولوجي للمنطقة عموماً ، هذه الأشخاص والحوادث موجودة في التراث الإسلامي بشكل أو بآخر ، مثلاً آدم وحواء وحكاية الجنة ونوح وقصة الطوفان . هذا الكاتب حين سألته لماذا لم يكمل بحثه المثيولوجي الذي غاص في التوراة والإنجيل وتراث الشعوب المشرقية الأخرى ليشمل القرآن ؟ أجاب : إن الوضع الحالي للمنطقة يجعل من المستحيل التعامل مع التراث الإسلامي خارج إطار القدسيات المتعارف عليها . فهل يا ترى إن البحث المثيولوجي في المعطيات الإسلامية يمس مشاعر المؤمنين ؟ ألا يبدو تناقضاً ذاتياً حين نسمح بنقد تشريحي مثيولوجي للشخوص والحوادث التوراتية المذكورة في القرآن ، ونرفض ذلك إذا مس القرآن بمباشرية ، وألا يبدو تناقضاً ذاتياً أيضاً حين نقبل برمزية الجنة وآدم وحواء ونوح والطوفان ... في التوراة ، ونطالب بالنظر إلى ذلك كواقع فعلي قرآنياً ؟

ج٦ : عندما نريد أن نتحدث عن « الميثولوجيا » أو « الأسطورة » ينبغي أن نبدأ قبل كل شيء بتعريفها وتحديد معناها بشكل علمي سليم . وهذا ما يسميه علماء البحث والمناظرة بتحرير محل البحث .

ما هي الأسطورة ؟ قد يتوهم بعض السطحيين أنها كل مضمون خبري غير مألوف يدخل في نطاق ما يسمى بالمعجزات والخوارق . وأصحاب هذا التوهم يصنفون قصة آدم وخلقه ، وحبر طوفان نوح ، وانقلاب العصا حية في يد موسى عليه السلام ، وحديث الإسراء والمعراج ... إلخ في جملة الأساطير !..

غير أن هذا المعنى بعيد عن الضوابط العلمية ، موغل في السذاجة . ذلك لأن الفاصل الذي يفرّق بين المألوف وغير المألوف من الأحداث ، لا يشكّل أي قيمة علمية ، ولا يعطي أي ضوابط معرفية خاضعة لأي لون من ألوان البحث .

إن العلم هو الذي يتبع الوقائع والأحداث ، وليست الوقائع والأحداث هي التابعة للعلم . وفرق ما بين المعجزة الخارقة والمألوف من الأحداث ، فرق نفسي مجرد . يستبعد الإنسان الأولى لأنه لم يألفها ولم يتعوّد عليها ، ولا يستبعد

الأخرى لأنها دائرة في ساحة مألوفاته . ولو أن الخالق جلّ جلاله (أو الطبيعة عند من يفضلون هذا التعبير) عكس الأمر لانعكست حالة الاستقبال النفسي تبعاً لذلك .

أمّا العلم فإنما هو حصيلة فكرية لواقع كوني . ومن ثم فإنه لا يملك أن يجزم باستحالة شيء منها ، وإنما شأنه أن ينتظر ويرصد .. ليحلل ويعلل ويستنبط من ذلك القاعدة إن تكرر الأمر واستدام .. ومن هنا كان فرق ما بين المألوف وغير المألوف ساقطاً في ميزان العلم ..

إنّ العلماء يبحثون اليوم عوامل اخضرار الأشجار وتناميها من جديد في فصل الربيع ، ويجمّعون لذلك الأسباب ويستخرجون القوانين ، دون أيّ تعجب أو استغراب .. ولو أن النظام الإلهي في الكون اقتضى أن يكون للإنسان أيضاً موت موسمي كالأشجار ، ثم إنه يعود إلى التفجّر والنموّ في ميقات محدد من أسفل القبر أو من أعلاه ، لأقبل العلماء إلى دراسة هذا الواقع بالطريقة ذاتها ، ولاستخرجوا لذلك القوانين والأسباب دون أي تعجب أو استغراب .

إذن ، فلا علاقة لظاهرة الإلف وعدمه بالتفريق بين الأسطورة وغيرها .

ولكن ما هو معنى الأسطورة إذن ؟ هو كل مضمون خبري لم تتكامل الشروط العلمية للصحة التي تورث اليقين في الخبر الناقل له .. ويعلم المتخصصون بدراسة المنهج العلمي أن هنالك علماً مستقلاً اسمه « مصطلح الحديث وفن الجرح والتعديل » . هذا العلم يتضمن بياناً تفصيلياً بالشروط التي يجب أن تتوافر في أي خبر ، ليعطينا مضموناً علمياً سليماً .

إن كثيراً من الحكايات الشعبية تدخل في معنى الأساطير ، لأن هذه الحكايات لا ترقى إلى خبر علمي منضبط بشروطه العلمية المعروفة ، لا لأن مضمون هذه الحكايات يأتي في الغالب غريباً غير مألوف .

بوسعك الآن أن تتناول الأخبار التي سقتها في سؤالك كأمثلة ، كقصة خلق آدم ، وكخبر طوفان نوح .. إلخ وتضعها في ميزان هذا التعريف الذي أوضحته لك ، لتعلم إن كانت داخلة في الأساطير أم لا .

إننا لانشك في أن القرآن الذي بين أيدينا اليوم ، وصلنا كما هو من فم محمد عليه الصلاة والسلام ، ضمن نفقين ممتدين إلينا : النطق الشفهي والرسم الكتابي ، عن طريق التواتر الذي يورث اليقين . ولا نشك أيضاً في أن محمداً رسول الله لم يكذب على الله فيما أخبر أو نقل .. عرفنا ذلك بعد دراسات نقدية وعلمية تامة ومستوعبة ، وعلى من لا يزال في شك من ذلك أن يدرس مادرسنا ويعلم ماعلمنا ..

إذن فكل ماأخبر به القرآن حق وصدق لأنه كلام الله عزّ وجلّ . ومن ثم فإن نشأة الإنسان من آدم بالخلق الذي أخبر الله عنه في القرآن ليس أسطورة . وإن خبر الطوفان فيه حق لا ريب فيه وليس أسطورة .. وحديثه عن معجزات موسى وعيسى حق وصدق ، وحديثه عن النشأة الثانية للإنسان بعد الموت حق وصدق .. ومهما كانت هذه الإخبارات غريبة عن مألوف الإنسان فإن ذلك لا يشكل أي برهان علمي على أنها مجرد أساطير .

أما حديث التوراة والإنجيل عن هذه الأحداث ونحوها ، فعلم ذلك عند من يعلم مدى القيمة العلمية للسند الذي يصل مابين هذه التوراة اليوم ، وتلك الألواح التي نزلت على سيدنا موسى في الأمس . ومن عرف القاعدة ، لم يصعب عليه الحكم بمقتضاها .

☆ ☆ ☆

س٧) أشعر أحياناً وكأن الإسلام يصادر « الإرادة الحرة » . يحضرني في ذلك أمثلة عديدة آخرها تلك الصورة المتناقضة لفهم « الإرادة الحرة » بين الغرب وبلاد الإسلام . ففي حين سمحت بلاد الغرب « المسيحي » بعرض فيلم « آخر تجربة للمسيح » وهو يتعامل مع المسيح عليه السلام كبشر بطريقة اعتبرها البعض غير لائقة ، وتشعبت المحاضرات والآراء ، لكن أحداً لم يطالب بقتل مخرجه « اليهودي » ، قامت تلك الثورة العارمة على سلمان رشدي و « أشعاره الشيطانية » : ثورة لم يستفد منها إلا رشدي الذي صار اسمه على كل شفة ولسان ، وأعطت المظاهرات التي قامت في بعض الأقطار الإسلامية ، ثورة كل من شارك فيها لم يقرأ الكتاب ، صورة ليست صادقة تماماً عن الإسلام . لماذا هذه المصادرة والإسلام واضح في قضية الإيمان : ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ ؛ ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ ؟ لماذا يقف المفكرون المسلمون في وجه العلمنة التي تطبقها الآن معظم دول العالم خاصة وإن الإيمان مسألة شخصية والخلاص قضية فردية بمعنى أن من يدخل الجنة أو النار إنما يفعل ذلك بخطيئته هو وليس بخطيئة غيره ؟

ج٧ : بلاد الغرب « المسيحي » لم تعد تقتنع اليوم بما ظلت المجامع الكنسية تلح عليه من قيام الكيان اللاهوتي في شخص المسيح ، فهو إله أو جزء من إله ، ولا بما ظلت تؤكده من أنه جاء ليتحمل خطيئة البشرية عنها ، وأن الخالق جلّ وعلا اضطر أن يضحي بدم ابنه البريء لمحو كل أثر من آثار اللعنة الخفية التي ولد الإنسان ملوثاً بها !.. وكل من يزور الغرب اليوم بشطريه الأوربي والأمريكي ، يعلم أنه لم يعد في وعي الرجل الغربي أيّ مكان لقبول هذه التصورات .

إذن فشيء طبيعي أن لا يشعر الإنسان الغربي بأي تقديس أو تبجيل أو حتى تصديقٍ بهذه الشخصية التي نسجتها المجامع الكنسية منذ أيام « شاؤول » الذي أصبح يدعى فيما بعد ببولس الرسول .. ومن هنا لم يكن غريباً أن يستقبل الغربيون فلم « آخر تجربة للمسيح .. » بقبول حسن ، لأنه على أقل تقدير ، يدعم آراءهم الشخصية عنه . بل إننا لنلاحظ الموقف ذاته لدى أكثر الغربيين من التعاليم والإرشادات التي تنسب إلى المسيح . ولعل من أبرز الأمثلة والأدلة على ذلك ماقاله « جون ستورات ميل » في كتابه (الحرية) عندما عرض للرأي القائل :

لماذا لا نجعل من تعاليم المسيح القيود المتفق عليها للحد من معنى الحرية ؟ فقد أجاب قائلاً : ومن منا يجهل أن هذه التعاليم ليست إلا من إبداع المجامع الكنسية عبر القرون ؟!

غير أن هذه الإشكالات ، لا يوجد شيء منها في الصورة التي يعرفها المسلمون عن محمد رسول الله ﷺ . فإيمانهم بنبوّته صاف من الشوائب ، وشخصيته في أذهانهم مبرأة من كل إشكال . فكيف ، وعلى أي جسر تجرّ هذه الصورة لتقيسها على تلك ؟!..

ومع ذلك فإن الضجيج الذي انتشر عن كتاب سلمان رشدي ، إنما انبثق عن نافذة صغيرة من العالم الإسلامي بدافع من اجتهاد شخصي .. أما سائر العالم العربي والإسلامي فلم يكترث بهذا الكتاب ولم يعره أي اهتمام قط . ذلك لأن مضمونه عبارة عن رواية خيالية تافهة شاء مؤلفها أن يقحم فيها كلاماً بدون موجب أو مناسبة عن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ، ثم طاب له أن يوسعه شتماً وسباً !.. وعبارات السب والشتائم يتقنها أي طفل أو سفيه جاهل ، فهي لا تخضع بالطبع لأي حوار علمي أو نقاش ، ولذلك كان شيئاً في غاية التفاهة والعجب أن يقوم من يذكرنا بحرّية البحث والرأي ويدعونا إلى مقارعة الرأي بالرأي !!.. لا شك أن هؤلاء الذين هبّوا يدعون إلى هذا الحوار لم يقرؤوا الرواية ، ولم يعلموا أن رأيه العلمي في محمد عليه الصلاة والسلام مجرد شتم تافه يترفع عن سماعه (فضلاً عن مناقشته والردّ عليه) كل من كان كريماً على نفسه مترفعاً عن اللغو بلسانه .

ولقد كان الناس ولا يزالون أحراراً في التعبير عن آرائهم ، وغني عن البيان أن الإسلام في مقدمة من يكلأ هذه الحرية .. ولكني أشك أن هنالك قانوناً يحترم الإنسان ينص على أن الناس أحرار في أن يتشاتموا وأن يحرك كل منهم لسانه بأحط السباب في حق من يشاء .

☆ ☆ ☆

س ٨) تناقض إسلامي خارج عن إطار موضوعنا لكنه يعني لي شخصياً الكثير ولم أوفق إلى حله أو فهمه . فمن المعروف أن طلحة بن عبيد الله والزبير وعلي بن أبي طالب والسيدة عائشة رضي الله عنهم مبشرون بالجنة . والنبي (ﷺ) في أحاديث كثيرة له يكفّر المسلم الذي يحارب أخاه المسلم ويخلّده في جهنم . وهؤلاء المبشرون بالجنة تحاربوا حتى الموت في موقعة الجمل . كيف يمكن حل مثل هذا التناقض ؟ وهل يمكن اعتبار الجنة مجرد وسيلة نفسية ذكية استعملها النبي عليه السلام لحض المؤمنين على بذل أنفسهم في سبيل الدعوة ؟

ج ٨ : ليس في الأمر أي تناقض .. إن كلاًّ من طلحة والزبير بايع علياً رضي الله عنه عن طواعية ورضى . ولكنهما رأيا أن تلك الفئة التي قتلت عثمان رضي الله عنه فئة باغية ، تجب معاقبتها والاقتصاص منها . ولا شك أنه رأي فقهي سديد له مستند صريح من القرآن والسنة . فانضما إلى الذين توجهوا نحو البصرة ابتغاء التعاون لتحقيق هذا الهدف .. ولم يكن لدى عليّ رضي الله عنه أيّ رأي مخالف لجوهر هذا الحكم ، ولكنه كان يؤثر معالجة الأمر بطريقة أكثر لباقة وحكمة درءاً للفتنة .

إذن فإن كلاًّ من هذين الصحابيين ، ومن كان معهما ، لم يتورطوا في أي قتال نهى الله ورسوله عنه ، بل سعوا إلى تنفيذ أمر الله تعالى : ﴿ .. فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ والقتال في شريعة الإسلام أنواع .. ونصوص الشريعة في ذلك منسقة ومتكاملة .

غير أن بوسع من يريد أن يعكر صفو الحقائق التاريخية ويشوه نصاعة رجالها ، أن يتلاعب بأخبار هذه الأحداث وأن يجعل منها ، بكيده ، ناراً وإعصاراً .

☆ ☆ ☆

س٩) السؤال الأخير . ماهو رأيكم بما جاء في « قس ونبي » لأبي موسى الحريري من معلومات ؟ أرجو أن تتفضلوا بشرح دور ورقة بن نوفل في الدعوة الإسلامية لإزالة كل التباس حول علاقة الأبيونية بالإسلام ؟

ج٩ : لعل كتاب « قسّ ونبي » هذا واحد في سلسلة : « الحقيقة الصعبة » التي يتناوب الكتابة فيها أشخاص يتقنعون بأسماء مستعارة .. ولقد استطعت أن أدرك كيف تغدو الحقيقة صعبة حقاً عندما يتم إخراجها مهشمة ومنكسة ، وعندما يترك مقصّ المونتاج يفصل ويصل مابين أجزائها طبقاً لما يروق لأخيلة معينة ذات أهداف « ذرائعية » لاتخفى على أيّ ذي وعي من الناس .

ويكفي أن أضع أمامك واحدة من هذه الحقائق المهشمة المنكسة التي غدت من جراء ذلك مُرة وصعبة فعلاً !.. لقد صور لنا مؤلف « قس ونبي » أن ورقة بن نوفل ، (وربما بحيرا الراهب أيضاً) ، كان الشخصية الخفية التي تُعِدُّ لمحمد ﷺ مهام نبوته ، وتُلقِّنهُ ما ينبغي أن يخبر به الناس من أنباء الوحي وإرشاداته . وهكذا فإن القرآن الذي بلغه محمد (ﷺ) الناس على أنه وحي تلقاه من الله ، لم يكن في حقيقته إلا جملة التعاليم التي أنبأه بها ورقة بن نوفل ، وربما بحيرا الراهب أيضاً .

فإذا لم يكن ثمة مناص من أن نعلم ما يعلمه أدنى مثقف بأنباء التاريخ العربي ، من أن كلاًّ من ورقة بن نوفل وبحيرا الراهب ، كان ميتاً موسّداً في قبره منذ صدر النبوة وأول تاريخها ، علمنا ، بناء على هذه الحقيقة الصعبة ، أن اسم كل من « ورقة بن نوفل » و « بحيرا الراهب » ليس إلا اسماً مستعاراً لله عز وجل . إذ لا يمكن فيما يقرره أيّ عاقل أن يطلّ ورقة بن نوفل قبل موته على عالم من الغيب يمتد من بعد موته إلى مسافة ثلاثة وعشرين عاماً ، فيعلم كل ما يخبئه ذلك الغيب من وقائع وأحداث كلية وجزئية ، ويسجل تعليقاته عليها

كما لو أنها قد وقعت فعلاً ، ثم يهمس في أذن محمد ﷺ أن يخفيها لديه في طيّ الكتمان ، إلى أن تقع الحوادث المرتبطة بها ، وعندئذ يتدرج في نشرها وإبلاغها الناس مع تدرج الأحداث المتعلقة بها !!.. أقول : لا يمكن أن يطل ورقة بن نوفل (الإنسان) على هذا الغيب المكنون ، إلا إن كانت إنسانيته هذه قناعاً تختفي وراءه ربوبية صافية مطلقة . ويتلخص خطأ المسلمين إذن في صياغة لفظية أو اصطلاح تعبيري مجرد ، هو أنا نسمي الإله الذي ابتعث محمداً ﷺ « الله » أما أبو موسى الحريري فيصرّ على تسمية هذا الإله « ورقة بن نوفل » وعزاؤنا أمام هذا الخطأ أننا متفقون في أن الذي ابتعث محمداً نبياً إلى الناس إلّه للعباد وليس بشراً من الناس .

محمد سعيد رمضان البوطي

شرح تفصيلي
لمتن هذه الأجوبة

حركة الصيرورة .. وثبات التشريع !..

عندما لا يتلاقى النقاش على مورد واحد :

إن الجدل الذي يثور في موضوع ما بين طرفين : أحدهما يلتزم بالإسلام ويتكلم باسمه ، والثاني متحرر عن ضوابطه ولا يتكلم إلاّ باسم المذهب الذي ينتمي إليه أو القناعة التي قد انتهى إليها ـ محكوم عليه غالباً وسلفاً بالعقم والبطلان .

ولهذا الحكم أسباب واضحة معروفة ، من أبرزها وأهمها عدم الرغبة لدى كل من الطرفين في الوصول إلى الحق أياً كان ، وإنما تحلّ محلها الرغبة في الانتصار للذات والهوية المذهبية أو الفكرية ولو على حساب الحق .. وهذا سبب نفسي .

غير أن ثمة سبباً آخر لا علاقة له بالنفس ، بل مردّه إلى إهمالٍ لبعض ضوابط المنهج وتقصير في تحكيمه والتقيد به . وهذا ما يعنيني بيانه في هذا المقام .

هذا السبب ، يسميه علماء المنهج : عدم تلاقي البحث على مورد واحد .

وما يقوله علماء المنهج في ذلك ، صحيح .

فإن الجدل الذي يدور بين اثنين عن الأرض وما يمكن أن يستنبت فيها ، لا يمكن أن ينتهي بهما إلى قرار واحد ، إذا كان أحدهما يتكلم عن أرض طينية صالحة للإنبات ، والآخر يتحدث عن أرض جيرية أو رملية غير صالحة لذلك .

والجدل الذي يدور بين اثنين عن ترجمة قائد عسكري ، لا يمكن أن ينتهي بهما إلى أيّ وفاق ، إذا كان أحدهما مطلعاً على هويته خبيراً بمعارفه ودراساته ،

والآخر غير خبير بشيء من ذلك . لا يعرفه إلاّ جندياً من الجنود أو فلاحاً يشتغل في الحقل .

ذلك لأن موضوع البحث الدائر بينهما ليس واحداً ، وإنما يتحدث كل منهما عن الموضوع الماثل في ذهنه ، دون التنبه إلى ضرورة البدء بمحاولة تطبيق ذلك الموضوع الذي في ذهن كل منهما على واقع عيني محدد ، ليكون ذلك الواقع الموحد هو محط الجدل والبحث .

هذا السبب المنهجي هو الذي يجعل الجدل بين الإسلاميين وغيرهم ، في مبادئ الإسلام وأحكامه ، عقيماً في كثير من الحالات ، فحتى لو كان كل من الطرفين يبتغي الحق ، لن يصلا في وفاق إليه ، مادام هذا السبب قائماً .

إن أيّ استشكال يَرِدُ في الذهن عن الإسلام ، مما يمكن أن يبعث على الجدل فيه ، يجب أن يكون مسبوقاً بمحاولة جادّة في التعرف على جوهر الإسلام ومصدره . ومن المعروف أن أبرز ما يحدد جوهر الإسلام ويميزه ، أنه حصيلة وحي إلهي بلغه الله الناس عن طريق رسله وأنبيائه ، ثم عن طريق خاتمهم محمد عليه الصلاة والسلام .

وكل ما يتضمنه الإسلام من مبادئ وأحكام ، ثمرة لهذا المعنى الجوهري الذي يتّسم به . فمن لم يدرك حقيقته الجوهرية هذه ، لم يستطع أن يهضم كثيراً من مبادئه وأحكامه ، هضم تعيين واقتناع . وتلك هي حال أكثر الذين يجادلون فيها ـ أي في تلك المبادئ ـ وطبيعي أن يكون جدلاً عقيماً لا ينتهي إلى أي قرار أو نتيجة .

ومن ثم فإننا ننصح كل مسلم يجد نفسه أمام من يجادله في أيّ من مبادئ الإسلام أو أحكامه ، أن يبدأ فيحرر معه مورد النقاش وموضوعه ، بحيث يتفقان قبل كل شيء على الحقيقة المعنية بكلمة الإسلام . فإن وجد أن صاحبه لا يقيم

وزناً للوحي والنبوة ، ومن ثم فإن الإسلام الذي في رأسه والذي جاء يجادل في شأنه ، ليس إلا مظهراً من مظاهر تلك الأديان الوضعية التي يتحدث عنها علماء الاجتماع من حيث هي ظاهرة اجتماعية ـ فليقطع حبل الحديث معه ، وليقل له : إنني أتفق معك على كل ما تستشكله أو تنعت به مبادئ هذا الإسلام الذي تحمله في ذهنك ، غير أن الإسلام الذي أعرفه وأومن به وأتكلم عنه ، مختلف عن هذا الذي في ذهنك كل الاختلاف . وعندما تعود إليّ وقد وقر في ذهنك وقلبك أن الإسلام هو حصيلة وحي الله لعباده عن طريق رسله وأنبيائه ، فإن الوقت يكون قد حان لمناقشة المشكلات التي ترى أنها تتعلق ببعض ، أو بكل ، مبادئه وأحكامه .

فإن رفض إلا أن يفهم الإسلام كما يحب ، ليبني على ذلك الفهم مشكلاته التي يحب أن يجادل فيها ، فإن العيب عندئذ ليس في الإسلام الذي هو مبرّأ في الواقع من كل تلك النقائص أو المشكلات ، ولكن العيب كل العيب كامن في رفضه التوجه إلى معرفة الإسلام الحقيقي .

ماهي الصيرورة ؟

تقول العرب : صار الأمر إلى كذا ، صيراً ، ومصيراً ، وصيرورة ، أي انتهى إليه[1] . وهو اصطلاح حديث لمعنى فلسفي قديم ، يتلخص في أن أشياء الطبيعة كلها تظلّ آيلة من حال إلى حال ، أي فهي لا تستقر على وضع ما ولا تثبت عليه . ومن ثم فلا تكاد تعثر لأي شيء على هوية ذاتية ، وإنما الأشياء في حقيقتها سلسلة أحوال مترابطة متلاحقة ، تتوارد على ما قد يخيّل إليك أنه ذات مستقرة ساكنة .

---

(١) انظر القاموس المحيط ، مادة « صار » .

وقد فاضت أحاديث الفلاسفة ومقولاتهم ، قديماً وحديثاً ، بتقرير هذا الأمر وتأكيده . ومن أقدم هؤلاء الفلاسفة ، الفيلسوف الإغريقي هيرقليط ، (٦ ق . الميلاد) الذي كان يعبر عن هذه الصيرورة في أشياء الطبيعة كلها بقوله : « نحن لانستحم في النهر الواحد مرّتين ، بل إنّ مياهاً جديدة تجري من حولنا » .

ودستور هذه الصيرورة عند قدماء الفلاسفة ، أن في المادة قوة ذاتية تبعث على تحريك ذراتها وجزيئاتها الصغيرة ، وهي التي كانوا يسمونها بالجزء الذي لا يتجزأ[1] .

وقد أيّدت البحوث العلمية الحديثة ، من جانبها ، هذه الحقيقة ، في نطاق الدراسات المادية التي تدخل في اختصاص علماء الطبيعة . إذ مما ثبت يقيناً أن المادة ، أياً كانت ، تحتوي على الذرّات وجزيئاتها من نيترونات وألكترونات ، ومن ثم فهي تظل خاضعة للون من الحركة والتفاعل السائرين بدون ريب إلى صيرورة مستمرة .. ولا يكاد يشذ عن هذا القانون أيٌّ من أنواع (المادّة) ، فالدم في عروق الإنسان يتبدل ويتجدد على هذا الأساس ، والجسم الإنساني الذي يبدو ثابتاً على حالة واحدة إن هو إلا نسيج من الخلايا تفور فورانها الدائم بين جديد ينشأ وينمو وقديم يضمحلّ ويفنى . بل لا يشذ عن هذا القانون (القوة) التي تقابل المادة ، فحرارة الماء .. والتيار الكهربائي .. والتفاعلات الكيميائية .. كل ذلك قد يبدو قوى ذات حدود ومعان ثابتة ساكنة ، غير أنها ليست في واقع الأمر وحقيقته أكثر من أثر لأنواع متمايزة من الحركة والصيرورة المستمرة .

وبوسعنا أن نجزم بأن هذا الذي التقت عليه كلمة كل من الفلاسفة والعلماء ،

---

(١) يستعمل قدماء الفلاسفة كلمة « الاستحالة » بدلاً من « الصيرورة » . انظر المواقف للعضد الإيجي ١٥٧/٢ ط استانبول عند قوله : الثانية من المقولات التي تقع فيها الحركة .

ليس قراراً فلسفياً أو علمياً يختص بدركه أولو الدراية العلمية المتميزة . بل هو سمة بارزة تتجلى لكل من يتأمل في أجرام المكونات ، بدءاً بأعظمها ضخامة ، وانتهاء بأحقرها صغراً ؛ فالأفلاك السابحة في أجوائها ، والأرض الماضية في دورانها ، والأتربة والحجارة بكل أنواعها ، والأشجار وسائر النباتات ، والأناسي والحيوانات ـ كل ذلك خاضع منذ أقدم العصور لنظام صارم من التجاوز الدائب المستمر ، من حال إلى حال . بوسع كل متأمل أن يرصده فيدركه ، أياً كانت ثقافته ومهما بلغ علمه .

بل بوسع كل منا أن يرصد منهج هذه الصيرورة أو السيرورة ، الذي يبدأ ثم ينتهي بما يمكن أن يمثل بخط منحن يشكّل نصف دائرة ، يبدأ السير من طرفه الأول ، حيث منتهى الضعف والتفكك ، ثم يتجه صعداً في طريق القوّة والتماسك ، حتى يبلغ ذروة الضلع العمودي الذي يفصل نصف الدائرة إلى زاويتين قائمتين ، ثم ما يلبث أن يهبط نحو التراجع والاضمحلال شيئاً فشيئاً ، حتى ينتهي إلى طرف الضلع الأفقي من الزاوية القائمة ، أي إلى مثل الحالة التي بدأ منها .. ثم لا تزال حركة السيرورة أو الصيرورة تدور بأشياء المادة ومظاهر القوة كلها طبق هذا المنهاج الذي يبدأ من ضعف ثم يتسامى إلى ذروة القوة ثم يرتد إلى الحالة الأولى من الضعف ، إلى أن يرث الله هذا الكون بما فيه .

ويلفت القرآن نظر الإنسان إلى أن العالَم كله مطبوع بهذه الصيرورة الدائبة طبق هذا النهج المحدود الذي ألمحنا إليه ، بل يضعنا القرآن أمام نماذج متنوعة لحركة هذا القانون .

ألا ترى إلى قوله عز وجل : ﴿ الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ، ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة .. ﴾[1] وقوله عز وجل عن

---

(١) الروم : ٥٤

النبات بكل أنواعه : ﴿ .. كمثل غيث أعجب الكفار نباته ، ثم يهيج فتراه مصفراً ، ثم يكون حطاماً ﴾[1] ويعود فيؤكد سريان هذا القانون في حق الإنسان ، على الرغم من القدرات الفريدة التي يتمتع بها ، فيقول : ﴿ .. ثم نخرجكم طفلاً ، ثم لتبلغوا أشدّكم ، ومنكم من يُتَوفّى ومنكم من يُرَدُّ إلى أرذل العمر لكي لا يعلم من بعد علمٍ شيئاً ﴾[2] . ولكن ينبغي أن نلاحظ بأن نظام الصيرورة هذه ينطبق على مجموع الكون لا جميعه[3] . أي إن مجموع ما في الكون من مادة وقوة ، بقطع النظر عن آحاد الجزئيّات ، يظل محكوماً بهذه الصيرورة التي تبدأ من ضعف إلى قوة فضعف ، ثم تستمر الحركة على هذا المنوال على امتداد عمر هذه الدنيا طبق نظامها الذي أقامها الله عليه . أمّا كل جزئية من جزئيات الكون على حدة ، فلا شك أن مآلها بعد القوة فالضعف إلى تمزق واضمحلال ، وهو ما عبر عنه القرآن بكلمة الهلاك وذلك في قوله عز وجل : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه .. ﴾[4] أي متجه في تحركه وصيرورته إلى المآل الذي لابدّ منه ، وهو الشتات والاضمحلال .

الصيرورة حركة في الظاهرات لا في الجوهر :

غير أن كثيراً من الكتاب والمثقفين الجدد ، يفهمون هذه الصيرورة ويتحدثون عنها ، كما لو كانت تبدلاً مستمراً في الكينونة الذاتية كلها ، فكأنها ـ في وهمهم ـ هذا التبدل السريع المتلاحق الذي يتم في اللقطات السينمائية لمشهد أو

(١) الحديد : ٢٠

(٢) الحج : ٥

(٣) الحكم على مجموع الشيء يعني الحكم عليه وهو في حالته التركيبية من حيث هو كتلة واحدة ، كقولك : طلاب المدرسة يصدرون هذه الصحيفة ، والحكم على الجميع يعني الحكم على كل فرد فيه على حدة ، كقولك : طلاب المدرسة يتقنون اللغة العربية .

(٤) القصص : ٨٨

موقف ما . فالمشهد في الظاهر واحد ، ولكنه في واقع الأمر حصيلة مشاهد أو صور شتى مستقلة عن بعضها استقلالاً ذاتياً ، وإنما نظمها سلك من التراصف والتلاحق السريع ، فانطوى واقع التعدد في صورة الوحدة المشاهدة .

ومهم جداً أن نعلم بأن هذا الفهم خاطئ ولا يستقر على أيّ أساس علمي .

إن كل شيء في عالم المادة يتألف من ظاهرات تخضع للحس كاللون والصلابة والحرارة وأبعاد الطول والعرض والعمق ، ومن جوهر خفي في داخله .

ولقد تناول العلم من المادة كل ظواهرها وخفاياها ، وسبر أغوارها ، ودرس الكثير من جزئياتها ؛ غير أنه لم يستطع أن يفهم شيئاً عن الجوهر وحقيقته ومركزه من المادة وأشيائها . ومعنى هذا أن كل ما تقرأه عن المادة ، في مختلف العلوم ، إنما يتناول منها ظاهراتها فقط . أما الجوهر فلم يتسنّ للعلم ، بعد ، أن يقول كلمة واحدة عنه .

ولا أعلم ، إلى هذا اليوم ، أيّ فرق بين المذاهب العلمية والفلسفية ، في الاعتراف بالجهل التام بهذا الذي يسمى « الجوهر » مع اتفاقهم جميعاً على وجوده .

ولا شك أن أول من قد يُظَنُّ بهم إنكار الجواهر ، أو ادعاء إمكانية فهمه ، نظراً إلى أنه داخل في عالم المادة ، هم أئمة الفلسفة المادية ، وأعني بها : الجدلية .

غير أنهم متفقون مع بقية المذاهب الفلسفية والعلمية ، في الاعتراف بالجوهر ، أولاً ، والاعتراف بجهلهم به ثانياً .

يقول كل من بودوستنيك وياخوت : « يؤكد لنا العلم والنشاط العملي أنّ للأشياء والموادّ الموجودة في العالم جانبين : الجانب الداخلي الخفي عنا ، والجانب الخارجي الذي هو في متناول إدراكنا الحسي .. » إلى أن يقول : « فوراء تنوع الظاهرات العديدة يكمن الجوهر . أي صلتها الداخلية : أساسها وسنة تطورها ..

وهكذا ترون أن الجوهر تعبير عن الصلة الداخلية للعالم الموضوعي وأنه أساس تنوع الظاهرات . أما الظاهرات فهي مظهر للجوهر ، الشكل الخارجي لتجلّيه .. إنّ معرفة الجوهر يقتضي عملاً كبيراً ومعقداً يبذله العلماء »[1] .

وأشد المتمسكين بالفلسفة المادية والمنافحين عنها ، والحريصين على تجاهل الجوهر وعدم الاهتمام به ، لا يملكون أكثر من أن يعلنوا عن ضرورة اكتفائهم بالفهم التقريبي والدلالات النسبية للمادة وحركتها والصيرورة الكامنة فيها ، كي لا يصطدموا بهذه الحقيقة التي تربكهم ، بل تحطم سائر أوهامهم الفلسفية عن المادة وما يتعلق بها .. ومن هؤلاء لينين الذي يقول في كتابه المادية والمذهب التجريبي النقدي : « إن المادية الجدلية تلحّ على الطابع التقريبي والنسبي ، لكل نظرية علمية تتعلق ببنية المادة وخواصها . إنها تلح على انعدام الحدود الفاصلة المطلقة في الطبيعة ، وعلى تحوّل المادة المتحركة من حالة إلى أخرى تبدو لنا متنافرة مع الحالة الأولى وهكذا دواليك »[2] .

ولكن ماالذي يحمل هؤلاء الباحثين عموماً ، وأئمة الفلسفة المادية خصوصاً ، على أن يستيقنوا وجود الجوهر في أعماق المادة ، وهم لم يروه ولم يحسّوا به ، بل ماالذي يحمل الماديين الجدليين على أن يحرجوا أنفسهم بهذا الاعتراف الذي لا موجب له في ظاهر الأمر ؟

إن الذي يحملهم جميعاً على ذلك ، هو الواقع العلمي المشاهد ، فإنا لو فرضنا أن المادة عبارة عن ظاهرات مجردة ، خالية عن نواة الماهية والجوهر ، لاقتضى الأمر ـ بحكم الصيرورة التي تحدثنا عنها ـ أن تتمازج أصناف المادة وأنواعها المشاهدة ، بحيث تنعدم الحدود المميزة ، والفاصلة بينها ، فلا يستبين شجر من حجر أو حديدٍ أو عظامٍ ، وأن لا يمتاز معدن عن معدن .

(١) الموجز في المادية الديالكتيكية ص ١٦٥

(٢) المادية والمذهب التجريبي النقدي ص ٢٦١

إذ مادامت الصيرورة خاضعة للقانون القائل : كل مافي المادة يتحرك ، ومن ثم يتغير ، فلا وجه لوجود ماقد يمسك هذه الأنواع المتمايزة باقية على حالها ، ولا معنى لوجود أغلفة وهمية تمنعها من أن تتمازج . بل لابدّ أن تتحد ، تحت سلطان هذه الصيرورة الشاملة . بل ينبغي أن يصبح مآل أنواع المادة كلها ، كآل تلك الأنواع المختلفة من الخضار عندما توضع في قدر ثم تسلط عليها نار لاهبة ، لاشك أنها تتحرك فتتغير فتتمازج وتذوب الفوارق القائمة فيما بينها وتصبح حساء ذا وجود مادّي واحد .

غير أن هذه الأغلفة والفوارق كانت ولا تزال موجودة .. فإن كل نوع من أنواع المادة لا يزال يحتفظ بهويته الخاصة به منذ أقدم العصور إلى اليوم . وهو الأمر الذي يدلّ دلالة قطعية على أن من وراء الظاهرات التي نرصدها معنى ، بل سراً ، يجذب خصائص كل نوع من أنواع المادة إليه ويحافظ عليه من الذوبان والضياع . وكأن هذا السرّ الخفيّ عنا قبضة محكمة ، تطبع كل نوع من هذه الأنواع بماهيته المتميزة ، ثم تقي جزئياته الكثيرة التي لا حصر لها والماضية في تحركها وحيلولتها ، من أن تخرج عن سلطان هذه القبضة المحكمة ، وتندلق متمازجة ضائعة في الأنواع الأخرى .

هذه القبضة موجودة إذن ، مهما كانت خفية عن أبصارنا ، وهي من ثمّ محلّ إجماع ، بقطع النظر عن الاسم الذي يمكن أن نطلقه عليها . غير أن العلماء اصطلحوا على تسميتها قديماً بالجوهر ، أو الماهية ، أو الهيولى . فلنسمه اليوم ، كما يحب بعض العلماء الجدد **بالوسيط الساكن** . لا حرج ، إنما المهم أن نعلم بأن سلطان الصيرورة محدود ، ومقيّد في قبضة هذه الحقيقة الثابتة التي لا مردّ لها .

إذن فالصيرورة جزء من نظام رباني متكامل :

بوسعنا أن نعلم ـ بعد هذا الذي أوضحناه ـ بأن ظاهرة الصيرورة ، أو

السيرورة ، أو استمرارية التحول في عالم المادة ، ما ينبغي أن يُنظر إليها أو أن تُفهمَ ، بمعزل عن جملة النظام الكوني الذي تخضع له المادّة ، كما يحلو لبعض الناس أن ينظروا أو أن يفهموا .

إن من القواعد العلمية التي يجب أن لا تغيب عن البال ، أن فهم جزء من حقيقة الشيء ، ليس مستلزماً بالضرورة لإدراك ذلك الجزء على حقيقته ، إذ إن تجزيء الحقيقة في ساحة الدراية والفهم من شأنه أن يفسد الصورة الصحيحة للحقيقة كلها .. فالذي يحصر بصره وفكره مثلاً في سير القطار دون أن ينتبه إلى القضبان الحديدية الراسخة التي تقيده وتحدد نظام سيره ، لم يدرك حتى ذلك الجانب الجزئي الذي حصر فكره فيه ، وهو المفهوم الواقعي الصحيح لسير القطار .

وإذا تأملنا في النظام الشامل الذي يقوم عليه عالم المادة ، أي المتعلق بكل من ظاهراته وجوهره ، أدركنا أنه في صورته الكلية نظام مستقر ثابت ، وما الصيرورة المستمرة في داخله إلا مظهر من مظاهر هذا الثبات والاستقرار . وبدهي أن تكامل هذا النظام ورسوخه رهن بوجود منظم له ، يبدعه ابتداء ويرعاه دواماً ، وهو الله عز وجل .

ويعبر البيان الإلهي صراحة عن هذا النظام وارتباطه الوثيق بمنظِّمه ابتداء ودواماً . فيقول : ﴿ ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره .. ﴾ [الروم : ٢٥] . ويقول : ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا .. ﴾ [فاطر : ٤١] وليس اسمه « القيوم » الوارد في قوله عز وجل : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ إلاّ تعبيراً وجيزاً جامعاً عن رعايته الشاملة لهذا النظام الكوني إيجاداً ودواماً .

النظام التشريعي تابع للنظام التكويني :

والمشكلة المطروحة الآن ، هي : كيف نوفق بين هذا النظام الكوني القائم على الحركة المستمرة والصيرورة الدائبة ، ونظام الشريعة الإسلامية القائم على أحكام ثابتة لا تتغير مهما تغيرت الظروف والأحوال ، اعتماداً على مبرر ادّعائي وحيد ، وهو أن هذه الأحكام صالحة دائماً لكل زمان ومكان ؟!..

ولقد علمت أن طبيعة هذا الاستشكال نابعة من تصور أن الشريعة الإسلامية إنما تعتمد على مصدر مستقل ومنفك عن مصدر النظام الكوني ، القائم ، كما رأينا ، على الصيرورة والاستحالة الدائبتين ، تماماً كالأنظمة والقوانين الوضعية التي يضعها ويرسمها بشرٌ من الناس لا شأن لهم برسم شيء من النظم الكونية والتخطيط لها .

وبناء على هذه النظرة ، وبمقتضى هذا القياس الوهمي ، فإنّ أطروحة صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان ، ينبغي أن لا تكون صحيحة ، لأنها - بحكم البداهة - غير صحيحة في حق النظم والقوانين الوضعية . وكما أن واضعي القوانين الوضعية ، يظلّون يتابعون الحياة بتطوراتها المستمرة ليجرّوا وراءها أنظمتهم وقوانينهم باستمرارية التطوير والتغيير ، فكذلك على **واضعي أحكام الشريعة الإسلامية** أن يستمروا في تطويرها وتغييرها ، سعياً وراء الانسجام مع الصيرورة المستمرة لنظام الكون والحياة .

غير أن هذا الإشكال كله يختفي ويزول ، إن علمنا من خلال البراهين الواضحة الكثيرة ، أن مصدر كل من النظام التكويني والنظام التشريعي واحد ، وهو الله عز وجل . ولقد كان بوسع الذين تبينوا ظاهرة الصيرورة المستمرة في عالم المادة ، أن يتبينوا ظاهرة التوافق التام بين النظام الكوني والنظام التشريعي ، لو أنهم تأملوا في التشريع الإسلامي قدر تأملهم في النظام الكوني . وكيف

لا يكون هذا التوافق بينهما موفوراً على أتم وجه مادام المبدع لهما واحداً ؟

إن علاقة الإنسان مع هذا الكون تقوم على مصالح تتحكم في تحديدها الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها ، وهي مصالح متنوعة متفاوتة في الأهمية والترتيب ، لأن حاجات الفطرة الإنسانية كانت ولا تزال متنوعة ومتفاوتة هي الأخرى في الأهمية والترتيب الاحتياجي . وليست الشريعة الإسلامية في جوهرها الكلي إلا ذلك القانون الذي ينسق بين حاجات الفطرة الإنسانية المتنوعة والمتفاوتة ، والمصالح الكونية المسخرة له والمكدّسة في طريقه ، فهي ترتب هذه المصالح في سلّم دقيق من الأولويات . بحيث تنشأ من درجات هذا السلم أحكام الواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام .

وإذن فأحكام الشريعة الإسلامية ليست أكثر من تبصير للإنسان بأمثل الطرق للانسجام مع الكون الذي يعيش فيه بكل مافيه من الثوابت والمتحركات .

ويعلم كل من تعرف على طبيعة الشريعة الإسلامية ودرس نماذج من أحكامها ، أن فيها أحكاماً ثابتة لاتتبدّل لأنها تتعلق بمصالح وحاجات إنسانية أصيلة ، لاتتطور ولا تتبدّل ، وفيها أحكام كثيرة هي عرضة للتبدل والتغيير ، لأنها منوطة بمصالح وأوضاع معرضة هي الأخرى للتبدل والتغيّر . وهذا معنى القاعدة الفقهية القائلة : « حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله » .

غير أن مصالح العباد الحقيقية لما كانت عرضة للتلاعب بها وإقحام كثير من الدخيل والزيف عليها ، بسائق من الشهوات والرعونات النفسية ، فقد وضعت الشريعة الإسلامية (أخذاً من كتاب الله وسنة رسوله) ميزاناً دقيقاً للمصالح الحقيقية التي تلبي حاجات الفطرة الإنسانية ، ورتبتها في سلم دقيق من الأولويات ، وشرعت لكل منها سبيلاً إلى التطبيق يتكون من ثلاث مراحل :

مرحلة الضروريات ، فالحاجيات ، فالتحسينيات . ثم أحالت الشريعة الناس ، في نطاق تطبيقهم لقاعدة « حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله » إلى هذا الميزان الذي يبصرهم بضرورة التطور كلما اقتضى الأمر ذلك ، أو بضرورة الثبات كلما اقتضى الأمر الثبات .

غير أن الذين لم تسبق لهم دراسة هوية الإسلام ومصدره ، ومن ثم لم يتعرفوا على هوية الشريعة الإسلامية ومصدرها ، أو استقر في أفكارهم أن هذا الدين إنما هو ، كغيره من الأديان الوضعية الكثيرة ، جملة مواضعات رسختها في النفوس عوامل اجتماعية وتاريخية محددة ، والشريعة التي تأمر وتنهى ، ليست إلا ظلاً وذيولاً متممة لها متأثرة بالعوامل الاجتماعية ذاتها . أقول : غير أن هؤلاء الناس لابدّ أن يتصوروا أن الشريعة الإسلامية ليست إلا أثقالاً تقيد الناس عن الانسجام مع تقلبات الحياة وصيرورتها الدائمة . ذلك لأنهم يتصورون أن مصدر كل من النظام الكوني ، والتشريع الإسلامي مختلف ومتعدد ، فهيهات أن يشيع بينهما أي تناسق وانسجام !..

والخلاصة أن كل من علم أن مصدر النظام التكويني والتشريعي واحد ، لم يشكّ في أن بينهما منتهى التناسق والانسجام . أما من ارتاب في ذلك أو تصور أن الطبيعة أبدعت النظام التكويني ، وأن أمة من الناس أبدعت التشريع الإسلامي ، فمن حقه أن ينشد الانسجام ، وأن يقيس هذا التشريع على أيّ قانون وضعي في قصوره وعجزه عن مواكبة الحياة ومسايرة الصيرورة .

ولكنا نقول لهذا الفريق الثاني : إن من الخير كل الخير أن تعيدوا النظر فيما قد عرفتموه من معنى الإسلام ومصدره . أعيدوا النظر في ذلك بعد تحرير للفكر وتحطيم لأغلال العصبية والأهواء ، وستجدون أن المشكلة محلولة .

مسألة الرّق .. مرة أخرى !..

وأقول مرة أخرى ، لأنني بسطت هذه المسألة أكثر من مرة ، في بعض ما كتبت ، وفي محاضرات عامة وخاصة ، وعالجها كثير غيري .. وكان ينبغي أن تنتهي هذه المشكلة ويطوى ملفّ الحديث فيها ، لوأن المستشكلين يقرؤون الأجوبة عن استفساراتهم ، أو يرغبون في أن يروا حلاً لمشكلاتهم .

ولكنّ من شأن أكثر هؤلاء السائلين والمستشكلين ، أن يطرحوا أسئلتهم هذه ، من خلال ضجيج كبير ، في عمق المجتمع وأوسع ساحاته الفكرية ، ثم يفرّوا بسرعة خاطفة ، وقد وضعوا أصابعهم في آذانهم ، خوفاً من أن يدركهم جواب علمي سليم عن بعض ما استشكلوه أو سألوا عنه . فكأنهم إنما يبتغون أن يلقوا من خلال أسئلتهم هذه قنابل موقوتة في أشدّ الساحات ازدحاماً ، ثم يفرّون مسرعين قبل أن تنفجر فيصيبهم شيء من شظاياها .

بل هم إنما يفعلون في الحقيقة ذلك .. وما قصة هذه الأسئلة التي أتينا عليها في المقدّمة إلاّ مثال بيّن ، بل صارخ ، يجسّد هذه العملية ذاتها .

ومعاذ الله أن يكون قصدنا في تمحيص هذا الموضوع ، للمرة الثانية ، بل الثالثة والرابعة إن اقتضى الأمر ، ملاحقة هؤلاء الذين يسألون ثم يفرّون ، لنعلّمهم ما لا رغبة لهم في علمه ، ولنجبرهم على فهم ما قد صدوا عقولهم عن فهمه .

وإنما القصد أن نعود فنصقل وجه الحقيقة كلما امتدّت عليها غاشية من ضباب ، وأن نذبّ عنها القذى ونقيها من ونيم الذباب .

وتلك هي وظيفة كل مسلم ، وعى إسلامه ، من خلال تحرر في الفكر ، وتعلق سليم بموازين المنطق والعلم .

☆ ☆ ☆

تلخيص للمسألة وحلّها :

أرأيت لوأن عصبة كإسرائيل ، بلغ بها الكيد الذروة ، ومُكِّنت في الأرض على نحو ما تهوى ، حتى استشرى بها الطغيان ، فأملى عليها الحقد الدفين أن تعمد إلى طائفة من الأسرى لنا تحت سلطانها ، فتضرب عليهم الرق . (ولا ريب أن هذا الاحتمال من الممكنات العقلية والتاريخية ، مهما استبعدها الظرف الراهن) ترى ماذا عسى أن تكون ردّة الفعل لدى القادة العرب ، لوكان تحت أيديهم بالمقابل ، أسرى من اليهود ؟ بل ماذا عسى أن يقرر أئمة القانون الدولي في هذه الحال ؟

إن أول ما قد تدعو إليه بصيرة هؤلاء القادة ، بعد أن تستنفد سائر الوسائل الإنسانية المفضلة دون أن تجدي نفعاً ، هو إعلان المعاملة بالمثل ، والقانون الدولي ينصّ على هذا الحق سلفاً . وله في ذلك مبرراته المكررة المحفوظة لدى الجميع ، وتتلخص في أن إعلان الطرف الثاني عن قدرته على أن يمارس العمل ذاته ، ربما كان أفضل زاجر للطرف الأول . وكثيراً ما تكون جرثومة الداء ذاته خير مصل لمكافحته وردّ غائلته عن المجتمع .

هذا ، فضلاً عما تدعو إليه ردود الفعل ، التي لها سلطانها المهين على النفوس ، والتي لا يمكن أن يصدّها عن بلوغ مداها - إذا استشرت - نصيحةُ واعظ ولا ضوابطُ مشرع .

فكيف إذا تلاقت ردود الفعل النفسية ، مع قناعة القادة والحكام السياسية ، ومع ما تنصّ عليه القوانين الدولية ؟

وهذا بالفعل ما قد نصّت عليه الشريعة الإسلامية ، ضمن هذه الحدود ، وفي نطاق الصورة ذاتها لا أكثر ولا أقل .

وهذا هو التفصيل :

إن الشريعة الإسلامية عمدت إلى سائر عوامل الرّق التي تأتي من طرف واحد ، فقضت عليها قضاءً مبرماً ، بمقتضى أحكام تبليغية ثابتة لا يملك أن يوقفها أو يقيد من شمولها نبيّ ولا حاكم ولا قاض من القضاة أو مجتهد من المجتهدين ؛ من ذلك الرّق الذي يتسبب عن تراكم الديون أو فوائدها الربوية ، والذي كان يتسبب عن أشكال من القرصنة في كثير من أصقاع العالم ، بل كانت إلى العهد القريب مصدر استرقاق ، بل مصدر تجارة بالرقيق ، في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .

أما الاسترقاق الذي يأتي نتيجة تفاعل واحتكاك بين طرفين ، وهو الذي كان يتم منذ أقدم العصور ، على أعقاب الحروب ، أثراً من آثارها ودخاناً من وراء نيرانها ، فقد قضت الشريعة الإسلامية بإدخال حكمه ـ سلباً أو إيجاباً ـ في قائمة ما يسمى بأحكام الإمامة والسياسة الشرعية ، وهي جملة الأحكام التي عهدت الشريعة الإسلامية في البتّ بها إلى ما يراه إمام المسلمين وحاكمهم ، بدءاً برسول الله ﷺ وانتهاءً بآخر إمام يتولى شؤون المسلمين .

ونظام أحكام الإمامة والسياسة الشرعية ، يقابل ما يسمى في القوانين الوضعية بنظام الأحكام العرفية أو قانون الطوارئ .

فكما أن لرئيس الدولة ، في الأحوال الطارئة ، أن يعلن عن إيقاف القانون الدوري المعمول به ويُحلّ محله قانون الأحكام العرفية ، الذي يأخذ شرعيته المطلقة ، من كل ماقد يراه الحاكم الفرد أو المجلس العرفي ، دون أن يملك أحد حق نقد ولا نقض ـ فكذلكم الشريعة الإسلامية أقامت في بنيانها التشريعي ما يقابل هذا الجانب في نظام القانون الوضعي .

غير أن الطريق إلى ذلك هنا لا يتم بإعطاء إمام المسلمين صلاحية في إيقاف

القوانين الشرعية الثابتة ، وإحلال ما يراه هو باجتهاده الشخصي أو الجماعي محلّها ، كما هي الحال في الأنظمة الوضعية . ذلك لأن الحاكم في نظام الشريعة الإسلامية هو الله عزّ وجلّ ، على كل حال وفي سائر الظروف الطبيعية وغيرها .

وإنما الطريق الذي سلكته الشريعة الإسلامية إلى ذلك ، هي فرز جملة من الأحكام والمشكلات التي من شأنها أن تتأثر بالظروف الطارئة الاستثنائية ، وفصلها عن بقية الأحكام التبليغية الدورية الثابتة ، ثم وضعها تحت بصيرة الحاكم المسلم واجتهاده ، حيث يعهد إليه في البت بشأنها على النحو الذي تقتضيه مصلحة الأمة الإسلامية ضمن مبدأ شمولي لقانون العدالة الإنسانية .

ومعظم هذه الأحكام تتعلق بالحروب وآثارها ، كإعلان حالة الحرب ، وحالة السّلم ، والتبصير بآداب القتال وحدوده وأسلوبه ، والاستئمان والهدنة والصلح وشروط ذلك ، وسياسة الأسرى ، والتصرف بممتلكات العدوّ وأموالهم (في ظروف وأحوال معينة) .

فالنظر في مصير الأسرى داخل ، إذن ، في جملة هذه الأمور التي اقتضتها ظروف استثنائية طارئة . ومن ثم فإن على الحاكم أو رئيس الدولة أن يتّبع ، في معاملة الأسرى والبت بمصيرهم ، ماتقتضيه العدالة الإنسانية والمصلحة العامة . والشريعة الإسلامية إنما تعطي الحاكم بذلك ماقد أعطته إياه النظم والقوانين الوضعية من حق إعلان الأحكام العرفية ، مع فارق واحد ، هو أن الشريعة الإسلامية تخول الحاكم هذه الصلاحية ضمن نطاق محدد وتحت سلطان نظم ومبادئ عامة لايحق له أن يتجاوزها . أما النظم الوضعية فتعطي الحاكم ، في ظل حالات الطوارئ ، صلاحيات مطلقة لاتقيدها أو تحدّ منها أيّ سلطة داخلية أو دولية .

وبناء على هذا ، فإن كلاً من أمير المؤمنين الخاضع للشريعة الإسلامية ،

ورئيس الدولة الخاضع للنظم الوضعية ، يملكان بموجب هذه الصلاحية الحكم باسترقاق الأسرى . غير أن الشريعة الإسلامية لا تجيز لأمير المؤمنين ذلك إلاّ بعد طرح المسألة على بساط المشورة ، وبعد التأكد من أن المصلحة العامة استوجبت ذلك ، ولا يكون هذا إلا عندما نتأكد أن أعداءنا قد استرقوا أسرانا ، ثم نتأكد أن مقاومة هذا الظلم لا يتم إلاّ عن طريق التلويح بالسلاح ذاته . أما القوانين والدساتير الوضعية فما أكثر ما تعطي الحاكم الفرد حق التصرف كما يشاء دون أي مشورة ولا حاسب ولا رقيب ، والحجة القاصمة لها عند أي اعتراض ، أن الظروف استثنائية ، والدولة تعيش في ظل الأحكام العرفية !..

ونحن عندما نقول في كل مناسبة إن الشريعة الإسلامية صالحة لكل الأحوال والظروف ، يجب أن لا ننسى أن هذه الصلاحية التي يتمتع بها الحاكم المسلم ، من أبرز الأدلة الناطقة بهذه الحقيقة .

إن شريعة تضع في الحسبان احتمال قيام عدوان يمتدّ أثره إلى استرقاق أسرى المسلمين ، واحتمال اقتضاء المصلحة وسير العدالة أن يُعطى المسلمون حق استعمال السلاح نفسه ، ثم أن يُعطى الحاكم صلاحية التصرف في هذا الأمر طبق ميزان العدالة والمصلحة ـ لهي ، بدون شك تمتاز بمرونة وحيوية يجعلانها صالحة لكل زمان ومكان .

ومرة أخرى أؤكد أن هذه الصلاحية التي يعطيها التشريع الإسلامي للحاكم ، ليست إلا من قبيل مكافحة الداء بمصل من جرثومته ، وليست انتقاماً في مقابل انتقام ، كما قد يتوهم البعض . والدليل على ذلك أن الشارع في الوقت الذي أعطى الحاكم هذه الصلاحية ، فتح إلى إعتاق الرقيق وتحريره أبواباً لا حصر لها ، بحيث يكون الرق مجرد ظرف عابر . وبوسع كل من درس الفقه الإسلامي أن يعلم هذه الحقيقة بتفصيل . فإن أردت إضافة دليل آخر ، فانظر إلى كتاب الله كم أمر بالإحسان إلى الأرقاء ، في مثل قوله تعالى : ﴿ .. وبالوالدين إحساناً وبذي

القربى واليتامى .. ﴾ إلى أن قال : ﴿ وما ملكت أيمانكم ، إن الله لا يحبّ من كان مختالاً فخوراً ﴾ ، وانظر إلى رسول الله ﷺ كم أوصى بالإحسان إليهم إذ قال : « إخوانكم ، جعلهم الله فتية [أو فتنة] تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ، ولا يكلفه ما يغلبه ، فإن كلّفه ما يغلبه فليعنه »[1] .

وقد استمر الأئمة والقادة المسلمون يمارسون هذه الصلاحية ، طبقاً لما تقتضيه العدالة والمصلحة ، فلا يضربون على أسراهم الرّق إلاّ في أضيق حالات الضرورة ، التي كانت تنبعث من تصرفات أعدائهم ، إذ كانوا يفتحون أبواب الاسترقاق على مصاريعها ويذهبون في الإساءة إلى الرقيق إلى أبشع وأوحش ما يمكن أن يتصور ؛ إلى أن كان عهد السلطان محمد الفاتح عليه من الله الرحمة والرضوان . فقد أعلن لملوك الفرنجة أن المسلمين حماة الحرية الإنسانية وليسوا دعاة ظلم أو استرقاق ، وأن إسلامهم يأمرهم بالانتصار للمظلوم ولو كان عدوّاً ، والعفو عن المسيئ وإن كان ظالماً ، ويدعوهم إلى إكرام الأسرى والحفاوة بهم والحماية لهم ، دون أيّ التفات إلى ما قد سبق منهم من سوء . ولكن الذي يمنعهم من ممارسة واجباتهم هذه على النحو الأتم ، إنما هو هذه الوحشية التي تصدر عن الفرنجة بكل فئاتهم في معاملة أسرى المسلمين ، بل لكل فئات المسلمين وطبقاتهم وفي سائر الأحوال . ثم أطلعهم على مسوّدة قانون يقضي بمنع قتل الأسرى أو إيذائهم بأي وجه ، وأنبأهم أنه ليس بين المسلمين وبين إعلان هذا القانون وتنفيذه سوى أن يعلن الطرف الآخر الالتزام بمثل هذا المبدأ .

---

(١) رواه البخاري في الإيمان والعتق والأدب ، ومسلم في الإيمان والنذور ، وأبو داود في الأدب والترمذي في الإحسان إلى الخدم .

وقد استطاع محمد الفاتح رحمه الله أن ينتزع منهم جميعهم عهداً بالإقلاع عن استرقاق الأسرى أو الإساءة إليهم ، ومن ثم أصدر قانونه المعروف بـ (قانون الحرب) مأخوذاً من كتاب الله وسنة رسوله وسيرته ﷺ في الحروب ، وتنص إحدى موادّه على أنه لا يجوز نقل الأسرى ولا إيذاؤهم بأي أنواع الإيذاء ، إذا أمن جانبهم[1] .

وعليك أن تعلم بعد هذا ، ياقارئي الكريم ، أن العالم الغربي كله لم يكن يعلم إلى ذلك العهد ، بل إلى أواسط القرن الثامن عشر شيئاً اسمه قانون الحرب ؛ وإنما كان يقوم مقامه رعونات المحاربين وأحقادهم التي لم تكن تنضبط بحدّ ولا قانون .

ومنذ أن أصدر محمد الفاتح قانونه هذا ، لانعلم أن خليفة من الخلفاء أو رئيساً من الرؤساء أو ملكاً من الملوك ، من بعده ـ في عالمنا العربي والإسلامي ـ قد استرق أسيراً على إثر حرب[2] .

أما المجتمعات الغربية فقد استمر الرق فيها ، لأكثر من سبب واحد ، إلى نحو منتصف القرن التاسع عشر . وقد كانت حالة الرقيق في غاية التعاسة والسوء ، خلال الأحقاب المنصرمة كلها ، ولم يكن ينظر إلى الرقيق في أكثر تلك المجتمعات على أنه إنسان ، بل لم يكن للرقيق من الحق ، في كثير من البلدان ، ماللحيوانات الداجنة كالكلاب ونحوها .

والحديث عن مظاهر الوحشية في معاملة الرقيق ، في العصور القديمة ، شيء

(١) انظر كتاب : العاهل العثماني أبو الفتح السلطان محمد الثاني تأليف علي همّت ، ترجمة محمد إحسان بن عبد العزيز ص ١٣١ وما بعدها طبعة السعادة بمصر .

(٢) أما ماقد تسمعه من شراء بعض الملوك والأمراء المسلمين لفتيات أو فتيان من أوليائهم أو أوليائهن ، ثم استرقاقهم بعد ذلك ، فهي قرصنة لا يتحمل الإسلام وزرها .

يفوق التصور الإنساني . غير أن سوء المعاملة للرقيق في العصور الحديثة ، لم يكن أقل بكثير من وحشية المجتمعات القديمة ولم تغن المدنية المادّية عن الأرقاء شيئاً .

لقد كان من عقوبات الرقيق في فرنسا ، إذا أخطأ أو ارتكب أي جنحة أو جريمة في حق سيده ، صلم الأذن ، والكيّ بالحديد المحمى ، ثم القتل إذا تكرر منه الانحراف .

وكان العبد الآبق يعاقب ، في انجلترا ، بالقتل ، بمقتضى نصٍّ صريح من القانون .

أما معاملة الرقيق في أمريكا الجنوبية ، فقد كانت في غاية الغلظة والسوء . وكان من مقتضى القانون المعمول به أن الحرّ إذا تزوج بأمة أصبح غير جدير بشغل أي وظيفة في المستعمرات . وكان يحق للمالك رهن عبده وإجارته والمقامرة عليه وبيعه .. إلخ ، ولم يكن يحق للعبد أن يخرج من حقل العمل ويطوف في الشوارع إلا بتصريح قانوني ، فإذا اتفق وتلاقى في الشارع الواحد أكثر من سبعة أرقّاء ولو بتصريح قانوني ، كان لكل حرّ إلقاء القبض عليهم وجلدهم . كما صرح قانونهم بأنه ليس للعبد لا روح ولا عقل ، وأن حياتهم محصورة في أذرعهم[1] .

ودعني أختم بيان هذه الحقيقة ، التي تُشرِّف الإسلام ، بقدر ماتصم وجه الحضارة الغربية بالقبح والسواد ، بهذه الأسطر التي كتبها محمد فريد وجدي في كتابه : دائرة معارف القرن العشرين :

« واعلم أنه ـ أي الإسلام ـ وإن كان قد أبقاه ، فلم يؤيّده ولم يقرره ، بل وهب الأرقاء حقوقاً لم يحلم بها أحرار الأمم السابقة ، ثم تركه وشأنه حتى يزول مقتضيه من النظام الاجتماعي فيزول هو بنفسه . واعلم أنه في العصر الذي كان

(١) دائرة معارف القرن العشرين لفريد وجدي : ٢٧٥/٤ وما بعد .

الإسلام يقول لمتبعيه (إخوانكم خولكم) كان الفلاحون في أوربا مثلهم كمثل الماشية يباعون مع أراضيهم إلى الأغنياء ، وبقي فيهم ذلك إلى القرن الثامن عشر حتى جاءت الثورة الفرنسية فأحدثت الحرية الشخصية . واعلم أن الأوربيين الذين ينادون الآن بسيئات الاسترقاق ويتهمون المسلمين ودينهم بما هم وهو عنه برآء ، كانوا أشدّ الأمم كلباً على الاسترقاق وأفظعهم معاملة للرقيق »[1] .

☆ ☆ ☆

وأخيراً ، بوسعك ، إن رأيت أن نطاق هذا البحث اتسع عليك أكثر مما تحب ، فتبددت الرؤية من جراء ذلك أمام فكرك ، أن ترجع مرة أخرى إلى « تلخيص المسألة » التي صدّرت بها هذا البحث ، فتقرأه في تأمل ، فإنك ستجد في معالجة الإسلام لهذه المسألة مظهراً آخر من مظاهر عظمة الشريعة الإسلامية ودقة أحكامها ، وبرهاناً جديداً على مرونتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان .

ويتضح مما ذكرنا أن بين زواج المتعة ومشروعية الاسترقاق فرقاً كبيراً . فزواج المتعة شرع على وجه الرخصة لمدة محددة ، ثم حرّمه رسول الله ﷺ تحريماً قاطعاً ودائماً . أما الاسترقاق فداخل في نطاق أحكام الطوارئ المنوط أمرها ببصيرة الحاكم المسلم ، تبعاً لتطور الظروف وما قد تأتي به الأحداث .. ومهما ابتعد شبح الاسترقاق عن المجتمعات ، ومهما نظر العالم إليه باشمئزاز ، فإن الشريعة الإسلامية تضع في الحسبان احتمال الطوارئ والمفاجآت التي لا ضابط لها ولا ضمانة لوقاية البشرية ضدّها .

ولذا فإن مفتاح التصرف في هذه المسألة ، طبق ما تقتضيه العدالة الإنسانية والمصلحة الشاملة ، يظل موضوعاً على الرف مهيأ للاستعمال .. إن اقتضت

(١) المرجع السابق : ٢٨٢/٤

ضرورة ، أو استشرى البغي ، وتبين لدى الاجتهاد السليم ولدى استشارة الخبراء ، أن لا خلاص من هذا البغي إلا باستعمال هذا العلاج .

فإن تنطع متنطع ، وصاح قائلاً : بل الإنسانية ترفض ذلك ، فليرفض إذن باسم الإنسانية عمل ذلك الصيدلي الذي خصّص بين الأدوية المتنوعة الكثيرة التي توفر عليها ، ركناً متميزاً ، أغلقه بجام محكم وكتب عليه باللون الأحمر سموم !.. فإنّ من رأى ذلك المفتاح المودع من قبل الشارع على رفّ القضاء أو الحكم الإسلامي لاستعماله في حالات الضرورة ، جريمة في حق الإنسانية ، فإن وضع السموم بين الأدوية جريمة أشدّ !..

وصدق الله القائل : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض .. ﴾[1] .

(١) وقد أقحم السائل حكم الحجاب الذي شرعه الله للمرأة المسلمة ، في نهاية سؤاله عن الرّق ، فقال : « فلماذا لا نبيح أموراً حظرت لواقع زمني معين ، ومع ملاحظة التغيرات الاجتماعية القوية التي تضرب مجتمعنا ، كالحجاب مثلاً » .
إذن ، فالحجاب ـ بنظر السائل كان مناسباً للعصر الذي شرع فيه ، ولم يعد مناسباً في هذا العصر ؟!.. من قال هذا ؟
من قال إنّ الوضع الاجتماعي في الجزيرة العربية إبّان بعثة رسول الله ﷺ كان مناسباً لفرض الحجاب على المرأة ؟ ومن من المثقفين لا يعلم أن التيار الاجتماعي كان معاكساً لفكرة الحجاب متناقضاً مع آثاره بكل معنى الكلمة ؟ ومع ذلك فقد شهد التاريخ أن الخير كل الخير كان في فرض الحجاب وفي القضاء على ذلك التيار الاجتماعي المعاكس ، كما شهد التاريخ أن المرأة المسلمة المحصنة بحجابها الإسلامي قامت بكل وظائفها الاجتماعية والدينية ، من دراسة وتدريس ، وممارسة للفتوى ، واشتراك مع الرجال في مجالس الشورى ، وفي كثير من ساحات الحرب والقتال ، دون أن تتعثر خلال هذه الأنشطة كلها بفضول حجابها أو بأطراف ثوبها .
وإذا كان الحجاب الإسلامي مبرّرا في أول تشريعه مع وجود ذلك التيار الكلي المعاكس ، فلماذا لا يكون اليوم مبررا مع وجود هذا التيار العلمي الذي يباركه ويصفق له في كل مجتمع وعلى كل صعيد ؟ وما الخير الذي منع الحجابُ المرأة عن بلوغه حتى نقضي من أجل ذلك على الحجاب ؟ وما الخير الذي حققه العري والتبذل لها حتى نشرعهما لها بدلاً من الحشمة التي شرعها لها الله ؟

التسري ... والزواج

نظرة الإسلام إلى الجنس :

يلاحظ أن الشريعة الإسلامية ، عندما تنهى عن مقارفة أمر لا يتفق مع الفطرة الإنسانية بل تشمئز منه وتتأباه ، تحرّم أصله تحريماً شاملاً ، وتربّي الإنسان المسلم على الابتعاد عنه وتَناسيه كلياً . كالقتل ، والسرقة ، والميسر ، وشُرب الخمر ، وغيبته المسلم .. إلخ .

ولكنّ في المحرّمات ما هو ـ في أصله ـ من خصال الفطرة الإنسانية ومن الغرائز الراسخة في جبلة الإنسان وأصل تكوينه ، ولعلنا لا نجد من هذا الصنف إلا نموذجاً واحداً ، هو العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة .

هذا النموذج ، ينظر إليه الإسلام نظر حماية ورعاية ، بل يوليه احتراماً كبيراً ، ويشجع كلاً من الجنسين على إقامة هذه العلاقة الفطرية في حياته موضع التنفيذ ، ويدعوهما إلى إشباعها على أتم وجه . بل إن البيان الإلهي ليمتنّ على الإنسان بما قد رسّخ من هذه العلاقة بين الرجل والمرأة ، وينوّه بعظيم آثارها والمعاني الجليلة المطويّة فيها .

انظر إلى قوله تعالى : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة .. ﴾[1] ، وإلى قوله عزّ وجلّ : ﴿ هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها ، فلمّا تغشّاها حملت حملاً خفيفاً فمرت به ، فلمّا أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحاً لنكونن من

(١) الروم : ٢١

الشاكرين ﴾[1] ، وإلى قوله عزّ وجلّ : ﴿ أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ، هنّ لباس لكم وأنتم لباس لهنّ ﴾[2] .

وإنما تتعلق الحرمة بما قد يعكّر صفو هذه العلاقة بين الجنسين ، وبالشوائب التي قد تسري إليها فتفسد تلك المعاني الجليلة المنوطة بها ، وتقطعها عن أهدافها الإنسانية والاجتماعية المرسومة من ورائها ؛ وتتلخص هذه الشوائب والمفاسد ، في اختلاط الأنساب ، وضياع المسؤوليات التي ينهض عليها وجود الأسرة ، وعدوى الأمراض الخبيثة .

إذن ، فمبدأ العلاقة الجنسية محترم ومدعوٌّ إليه شرعاً . وليس كما قد يخطر في البال أمراً مشيناً أو آفة تزري بالإنسان وقيمته الاجتماعية . ولذا كان الأصل فيها الحلّ . والحرمة تكون لحالات استثنائية طارئة تتلخص في المفاسد التي ذكرناها .

والطريقة التي حصّن بها الشارع هذه العلاقة الفطرية ، ضدّ المفاسد التي قد تتسلل إليها ، هي إقامة هذه العلاقة تحت مظلة عقد ينشأ عنه التزام وتحمّلٌ للآثار والمسؤوليات .

فحيثما تحقق هذا الترابط العقدي بما يضمن تحمل هذه المسؤوليات ويحصّن الطرفين ضدّ المفاسد والأخطار ، فهو ترابط سائغ ومبرور شرعاً .

ومن المعلوم أن كلاً من عقد الزواج ونظام التسري قائم على هذه الضوابط ، ليس بينهما في ذلك أي فرق . فالمرأة في كلا الحالين منوطةٌ بِرَجُلِها الواحد ، والرجل في كلا الحالين قائم بمسؤولياته تجاه امرأته أمةً كانت أو زَوجة ، وكل ما قد يستولده منها فنسبه لاحق به ، وعلى المولود له رزقه ورزقهن جميعاً بالمعروف ، كما أمر الله عزّ وجلّ .

(١) الأعراف : ١٨٩

(٢) البقرة : ١٨٧

وتمتاز الأمة على الزوجة في حالة التسرّي ، أنها عندما تضع مولودها الأول تسمّى أم ولد ، فلا يجوز بيعها أو التصرف بها بدءاً من ذلك الحين ، إذ هي ماضية إلى التحرر ، ليس بينها وبين الانعتاق إلاّ أن يموت سيدها ، الذي هو بمثابة الزوج ، عنها .

ومن هنا يعلم أن نظام التسري ، عندما يتم على وجه شرعي ، طبق أحكامه وضوابطه المعروفة ، وفي ظل الاسترقاق الذي يعلنه الحاكم المسلم ، لا يختلف عن الزواج ، في كونه علاقة جنسية محصّنة ضدّ المفاسد والآفات التي قد تتسرب إليها .

تبقى تلك العلاقات الأخرى التي لا تنضبط بأيّ قيود ، ولا يتحمل أصحابها أيّ مسؤولية ؛ فقد حرّمها الشارع تحريماً قاطعاً تحت طائلة عقوبات قاسية . ومن الممكن أن تتنوّع هذه العلاقات وأن يُتَّخَذَ لها العناوين والأسماء المختلفة .

غير أن الشارع لم يحرّم هذه العلاقات لذاتها ، إذ الأصل فيها الإباحة كما قد علمنا ، لأنها تنطلق من مشاعر ودوافع فطرية ، وإنما حرّمها من أجل ماقد شابها من المفاسد واقترن بها من الأخطار . وأعود فأذكّر بأنها تتلخص في ضياع الأنساب وشتات الأسرة وانتشار أخبث الأمراض والأوبئة .

إذا تبين هذا ، فلنتجه بدورنا إلى السائل الذي فصل التسرّي ، قسراً ، عن النظام الذي هو قاسم مشترك بينه وبين الزواج ، ثم وصله كرهاً ، بمفهوم الدعارة ، ليتاح له أن يعلن تعجبه واستغرابه ، ولكن في أدب ولباقة ، قائلاً :

لقد أحسنت الشريعة الإسلامية صنعاً إذ حرّمت الدعارة وعاقبت عليها ، ولكن فيم أبقت على التسري وأسبغت عليه الشرعية والقبول ؟ ولا ريب أنه يريد أن يوحي من خلال استغرابه هذا إلى الأذهان قراراً يهمس : وهل التسري إلاّ الدعارة في أحد أشكالها ؟!..

أقول : دعونا نتجه ، بعد هذا الذي بيّناه ، إلى هذا السائل المستغرب ، لنسأله بدورنا :

أي فارق تراه بين التسري والزواج ، في الضمانات التي تحفظ العلاقة الجنسية عن الشوائب والأخطار ، حتى تفصل الأول عن الثاني ، ثم تنظر إلى ثانيهما على أنه سائغ ومشروع ، وإلى الأول على أنه جريمة لا تغتفر ؟.. وأيّ صلة تراها بين الدعارة والتسري فيما يتسبب عن الأولى من ضياع للأنساب وفساد للأسرة ونشر لأخطر الأدواء ، حتى تقيس الثاني عليها في الحكم ، دون أي صلة مشابهة أو علّة جامعة ؟

إن كانت المشكلة أن الرجل يملك أن يعدد الإماء ويتسرى بأكثر من واحدة ، دون أن تملك المرأة مثل هذه المزية تجاه من هم تحت يدها من الأرقاء ، فإنها مشكلة تعود إلى الزواج ذاته قبل أن تكون مشكلة التسري . فليسأل كل من كان يجهل أو يتجاهل الحكمة من هذا الفرق بين الرجل والمرأة في نظام الزواج والتسري معاً وبوسعه أن يسمع ثم يعقل الجواب إن شاء . وهو مانلخصه بما يلي :

إن أي فلسفة سليمة في العالم ، إنما تنطلق من المبدأ الذي يقضي بالتضحية بالمتعة في سبيل الإبقاء على المصلحة ، ولا تنطلق من عكس ذلك ، أي من التضحية بالمصلحة في سبيل الإبقاء على المتعة ؛ هذا بعد الاتفاق على فهم المصلحة والإيمان بأنها مصلحة .

إن المريض العاقل لن يحمله عقله على التضحية بحياته في سبيل الإبقاء على متعة نفسه ، ولن يتخلى عن الحمية مهما تاقت نفسه إلى الطعام الذي مُنع منه . ولا ريب أن مصلحة الفرد ومتعته داخلان في قوام مصلحة المجتمع ومتعته ؛ فالعلاقة السارية بينهما ، هي بذاتها العلاقة السارية بين الكلي والجزئي .

ولا أعلم أن في هذه القاعدة الكلية شذوذاً ، وإن قال العلماء : مامن عام إلا وخُصص .

إذن ، فكلما تعارضت متعة نفسية مع مصلحة تم الاتفاق على كونها مصلحة ، وجب ، بحكم العقل والمنطق ، ترجيح المصلحة على المتعة ، والتضحية بالثانية في سبيل الأولى ، كلما استوجب الأمر ذلك .

وعندما نطبق هذه القاعدة على مسألتنا هذه نقول : لا ريب أن حق إشباع المتعة يقتضي أن تملك المرأة الاقتران بأكثر من رجل ، كما يملك الرجل الاقتران بأكثر من امرأة ، سواء عن طريق الزواج أو التسري .

غير أن الشريعة الإسلامية قضت في هذه المسألة بالتوفيق - ماأمكن - بين حق المتعة وضرورات المصلحة ، فإن لم يمكن التوفيق فإن الأرجحية عندئذٍ للمصلحة ، طبقاً للمبدأ الذي يسير عليه كل المجتمعات ويدعو إليه المنطق والعقل .

ومن المعلوم أن ممارسة المرأة لمتعتها في الاقتران بأكثر من رجل واحد ، تحطم مصلحة من أخطر المصالح الاجتماعية ، ألا وهي مصلحة الأنساب وتنظيم مسؤولية الكبار عن رعاية الصغار والقيام بشؤونهم ؛ في حين أن ممارسة الرجل لهذه المتعة ذاتها لا تهدد هذه المصلحة ، إذا سار إليها ضمن ضوابط الشرع وقيوده المعروفة . وهذا مادرجت عليه الأنظمة الوضعية والأعراف الاجتماعية قديماً وحديثاً .

كذلك التسري ، فإن ثمة فرقاً كبيراً - في ميزان رعاية المصالح - بين أن يتسرى الرجل بأمة فيملك حق التمتع والاقتران بها ، وأن تتسرى المرأة الحرة برقيق وتملك حق الاقتران والتمتع به . ففي الحالة الأولى لا ينشأ أي تناقض بين تلك الرغبة وأي مصلحة اجتماعية ، بل إن في ممارسة الرجل لرغبته تلك تسبباً لانعتاق

تلك الأمة وتحررها بعد حين . أما في الحالة الثانية فإن هذا التسبب غير وارد ، فضلاً عن أنّ تشاكساً ومفسدة اجتماعية تنشآن من وراء فتح هذا المجال ؛ ذلك لأن المرأة بحكم كونها سيدة لرقيقها الذي هو تحت سلطانها تتمتع بالسيادة والقوامة عليه ، فإذا اقترن رقيقها بها ، كان له عليها - من جراء ذلك - السيادة والقوامة . ولا شك أن مفسدة إنسانية واجتماعية كبرى تنشأ من وراء هذا التشاكس بل التناقض . فما الموجب للتضحية بمصلحة من أهم مصالح المجتمع والأسرة ، من أجل تمكين هذه المرأة من رغبة أو متعة ، بوسعها أن تصل إليها من طريق آخر يحقق مصلحة إنسانية واجتماعية بدلاً من أن يتهددها ، والطريق الآخر هو أن تعتق رقيقها هذا الذي تحبه وتصرّ على أن تتمتع به ، ثم تتزوج منه .

تلك هي خلاصة ماقضت به الشريعة الإسلامية .. فهل تجد في ذلك إلا مايزيد الإنسان إعجاباً بدقتها في رعاية الحقوق والواجبات والجمع بينهما في تناسق ووئام ، ماأمكن السبيل إلى ذلك !..

على أن هذه الأحكام الفرعية ، ذيول لابدّ منها ، لحالات وضرورات استثنائية ، يعهد بها إلى بصيرة الإمام العادل ، كما تعهد أوضاعٌ برمّتها في حالات الطوارئ إلى الحاكم أو القائد الأعلى في الدولة . وقد انحسرت ، بحمد الله هذه الضرورات عن المجتمعات العربية والإسلامية منذ قرون عديدة ، كما أوضحنا ، فما وجه التنطّع أخذاً ورداً في أمر تلك الذيول من الأحكام المتفرعة عن تلك الضرورات التي ذهبت مع الريح . فذهبت ذيولها معها !..

الخلط والخبط في التاريخ :

غير أن صاحب الحاجة - كما قالت العرب - أرعن ، لا يروم ! لاقضاءها ، فإن لم يصل إليها بالحق لم يبال أن يتوصّل إليها بالباطل .

وليست القضية قضيةَ مشكلة يبحث لها أصحابها عن حلّ . وإنما هي حاجة مهتاجة وراء بعض الصدور إلى تشويه حقائق الإسلام ، وحجبها ، ما أمكن ، عن العقول . فالخطة إنما ترمي إلى اصطناع مشكلات ابتغاء ترويجها والمتاجرة بها ، لا إلى البحث عن سبيل للقضاء عليها !..

وإلاّ ، فهب أن كل ماقد أوضحناه ، مما هو واضح لكل ذي زاد ثقافي ، كان خفياً عن هذا السائل وأمثاله ، فما موجب اقتناص أخبار دون أيّ توثيق لها ، ودون معرفة لقيمة المصدر الذي تم فيه العثور عليها ؟ وما وجه القفز فوق موازين العلم في الرواية والنقل ؟ أي دون أي بحث في الرواة ورجال الإسناد ، سيما وإن كل من اطلع على شيء من تاريخ التشريع أو تاريخ الأدب العربي ، يعلم أن تاريخنا العربي يفيض ، بدءاً من عصر التدوين ، بالقصاصين والوضاعين وأصحاب النحل والبدع الذين يسعون إلى ترويج بدعهم بأي طريق .. وهذا هو السبب الذي حمل ثلة من علماء الشريعة والحديث أن يضبطوا الألسن عن الشرود بأخبارهم أو دعاويهم ذات اليمين وذات الشمال ، بما أبدعوه من علمي « مصطلح الحديث » و « الجرح والتعديل » الدائرين على قاعدة (إن كنت ناقلاً فالصحة أو مدّعياً فالدليل) .

ومن المعروف أن هذا الفن ، ما إن استقر وفُرِضَ سلطانُه ، حتى امتاز القصاصون والوضاعون والدخلاء ، وحوصرت أسماؤهم في القوائم السوداء ، وكشفت الأخبار والأحاديث الباطلة والضعيفة . ومنذ ذلك الحين لم يعد العلماء يقبلون رواية إلا بسند . فإن ظهر فيهم من يرمي بلسانه إلى الخبر قفزاً ، انتهروه وأسكتوه ، وقال له قائلهم : أين السند ؟ أترقى السطح بدون سلّم ؟

إن هذه المعلومات ، تدخل في الثقافة العامة التي يجب أن يحيط بها كل ذي طموح إلى المعرفة فضلاً عمن يغوص في المراجع ويتتبع المسائل ، ويتمتع بثقافة

أفقية واسعة أو عمودية معمقة . فلماذا لا يبذل أصحاب هذه الهواية جهداً يسيراً في تحقيق الأخبار ، في مقابل الجهد العظيم الذي يبذلونه في الغوص على ما يبحثون عنه من غرائب المسائل والأحاديث والأخبار ؟!..

يخبرني هذا السائل ، في نطاق استنكاره للتسري الذي هو في نظره أحد ألوان الدعارة ، متعجباً ومستنكراً ، أن عمر بن الخطاب طاف ذات ليلة على إحدى إمائه (هكذا !) فحملت ، فوضعت طفلاً أسود . فلما سألها ، أجابت أنه من راع كان قد أصاب منها !!.. ويتجلّى من أسلوب طرح الأخ السائل لهذا الخبر ، دون ذكر أيّ مستند له ، ودون أي تحفظ في نقله ، أنه يعده أمراً واقعاً لا يقبل الريب . وإنما محل البحث والتعجب هذا الموقف الشائن الذي وقفه عمر !!..

ولما سألته من أين وقع على هذا الخبر ؟ وما السند الذي عليه مداره ، أسرع فأعلن أنه عثر عليه في كتاب « كشف الغمة » ، وكأن وجود خبر في كتاب مطبوع تحويه مكتبة ما ، وثيقة كافية للجزم بصدقه ووقوعه !..

إذن ، فإنني أستطيع أن أعمد إلى طائفة من الأساطير والخرافات ، أنقلها من كتاب « بدائع الزهور في وقائع الدهور » مثلاً ، وإذا هي قد تحولت من أساطير كاذبة ، إلى حقائق واقعة !!..

مرة أخرى ، لابدّ من أن أبدي الاستغراب ، كل الاستغراب ، من أن تتجزأ الثقافة العربية ، لدى بعض الناس ، هذا التجزؤ الذي لا أعثر على أي مبرر أو سبب له : تتنامى هوايته في الغوص في باطن الكتب الشرعية والتاريخية والأدبية ، ويصبر الصبر العجيب على البحث والتنقيب ، دون أن تقوده هوايته هذه إلى الجزء الذي لا يتجزأ من عمله الثقافي هذا ، وهو التبصر بقواعد التوثيق وأصول الرواية والإسناد !.. لعله يقول : إنني لا أعلم أن هنالك ما يقتضي هذا

التوثيق من الوضع والتدليس ، في تاريخ التشريع أو تاريخ الأدب العربي . إذن فهذه المعذرة أعجب وأشد غرابة !.. كيف يغوص ، عَبْرَ يمٍّ من المراجع المتنوعة ، على نوادر الوقائع والأخبار يلتقطها من هنا وهناك ، دون أن يطلع خلال غوصه هذا على شيء من قانون توثيق الأحاديث والأخبار ، وعلى حقيقة باتت معروفة لكل باحث ، من أن بطون كثير من الكتب ، لاسيا كتب الرقائق والآداب ، مليئة بالباطل الذي لاأصل له ، مما اخترعه الوضاعون ، وتخيلته أوهام القصاصين ؟

وكتاب كشف الغمة ، ككتاب إحياء علوم الدين ٥٠٪ من أخباره وأحاديثه باطلة موضوعة ، أو ضعيفة منكرة . وهذا الواقع الذي لا يخفى على من يهتمون بالأخبار وفن الببلوغرافيا بجدّ ، لا يغض من قيمة حجة الإسلام الإمام الغزالي مؤلف الإحياء . فهو فعلاً حجة الإسلام ، ولكن فيا قد تخصص وبرع فيه ، وهو العلوم العقلية كالفلسفة والمنطق وأصول الشريعة الإسلامية . وحسبه أنه من خلال اختصاصه هذا ردّ غائلة الفلسفة الإغريقية ، وحصن الفكر الإسلامي ضمن منهج علمي موضوعي دقيق ، في نطاق البحث عن الحقيقة .

أما الحديث وروايته ، فقد كانت بضاعته فيها ضعيفة مزجاة ، ولذلك تسربت كثير من الأحاديث والأخبار التي لاأصل لها إلى كتابه الإحياء . غير أن الله قيض له الحافظ العراقي المتخصص في هذا الفن ، فميز الباطل فيه عن غيره في تعليقات واضحة على كل ماورد فيه من الأحاديث . ولو أن السيد مندوب « الديار » كلف نفسه أن ينظر في أسفل الصفحة التي التقط الحديث منها ، لوقف على درجة هذا الحديث من حيث الصحة والضعف .

والآن ، لنعد إلى أصل المسألة :

طاف عمر على إحدى إمائه !!..

إن الذي يسمع هذا الكلام يخيل إليه أن عمر كان يتقلب بين عشرات الإماء !. ولا ضير في نظر كثير من الباحثين اليوم أن يتخيل ذلك من يتخيل ، بل إنه ليسعدهم ذلك . ومهما يكن من خلاف بين العلم والخيال ، فإن العلم والخيال عند هؤلاء الناس شيء واحد !..

أمّا ماوعيناه نحن علماً ، ووقفنا عليه في المصادر المعروفة المعتمدة ، ودرسناه يقيناً فإليك خلاصته :

لم يكن لعمر إلاّ أمة واحدة ، اسمها « فكيهة » ولدت له زينب ، وهي أصغر أولاده . والخلاف في الثانية ، واسمها « لُهيَّة » فقيل ، وهو المشهور ، أنها زوجته ، وقال الواقدي : هي أمته وأمّ ولده[1] ، ولدت له عبد الرحمن الأوسط . وعلى كل حال ، واستناداً إلى سائر الروايات ، فالاتفاق منعقد على أن الأولى ولدت له زينب ، وأن الثانية ولدت له عبد الرحمن[2] . ولم نجد من قال إن إحداهما وضعت له مولوداً أسود ، وأن عمر سألها عن ذلك ، فأجابت بكل بساطة أن راعي أغنام ضاجعها فنال منها ، فجاءت منه بهذا الغلام !.. ولو قالت له ذلك لأقيم عليها الحدّ حتماً .

☆ ☆ ☆

وأخيراً فإن أصل المشكلة تتلخص فيا يلي :

ينظر مجاذيب الغرب في بلادنا إلى ماعليه الغربيون اليوم من الانجراف الكلي في سائر الانحرافات الجنسية وشذوذاتها ، فلا تأخذهم من ذلك دهشة ، ولا يشعرون بأيّ اشمئزاز أو استنكار ، بل يؤيدون ما يراه الغربيون أنفسهم من

(١) أم الولد هي الأمة تضع مولوداً من سيّدها ، وعندئذٍ يحظر بيعها والتصرف بها ، إذ هي في طريقها إلى أن تصبح حرّة ، بمجرد موت سيدها .

(٢) تاريخ الطبري : ١٩٨/٤ وما بعدها . والبداية والنهاية لابن كثير : ١٣٩/٧

أن مسألة الجنس قضية شخصية مردّها إلى حرية الفرد ومزاجه ، ولا أثر لها في نطاق أي من مقوّمات الحضارة أو المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلاقات الأخلاقية .

حتى إذا نظروا إلى تاريخ الحضارة الإسلامية ، ورجال التاريخ أو الفكر الإسلامي ، وضعوا مسألة الجنس عندئذٍ في ميزان آخر من التقويم والاعتبار ، إذ يُريهم هذا الميزان أن العلاقة الجنسية بمجموعها الكلي أمر مستقذر ومعيب ، ومن ثم فإن سموّ الخلق الإنساني يقتضي أن يتسامى الإنسان دائماً فوقه ويفرّ منه وينفض نفسه ومشاعره من بقايا دنسه وتصوراته .. ومن خلال هذا الميزان ينظرون إلى رجال التاريخ الإسلامي ، بدءاً من محمد عليه الصلاة والسلام إلى سائر علمائه ومفكريه وقادته وحكامه . ونظراً إلى أنهم لن يقعوا من سيرة هؤلاء الرجال على ملائكة أو أي مخلوقات أخرى متميزة عن صنف البشر ، فلابدّ إذن أن يلاحقوهم بالنقد المرير ، وأن يعيدوا سيرة المشركين الذين كانوا يقولون عن محمد ﷺ - انطلاقاً من هذا المنظار -: مالهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ؟!..

وما دامت نظرة مجاذيب الغرب ، هؤلاء ، تتخبط بين إفراط من الاستهانة بأمر الجنس وشذوذاته ، عندما يولون وجوههم شطر العالم الغربي ، وبين تفريط من استهجانه وعدّه وصمة سوء في العلاقات الإنسانية ، كلما التفتوا بأبصارهم إلى تاريخهم العربي والإسلامي ، - فإنّ دابر هذه الاستشكالات السخيفة لن ينقطع ، وطبيعي أن لا ينقطع .

إلاّ أن من المهمّ جداً أن نذكّر هنا بالوسطية التي يمتاز بها الإسلام ، والتي جعل الله منها حصناً يقي المسلمين الذين وعوا إسلامهم من الجنوح ، في أي قضية فكرية أو سلوكية ، إلى أيّ من حافتي الإفراط أو التفريط .

النظرة الدونية للمرأة
من أين ؟ .. وكيف ؟ ..

كيف نقدر المرأة .. وكيف يقدّرونها :

أما نحن ، فنقدّر المرأة من خلال كونها عضواً أساسياً في الأسرة ثم المجتمع ، ومن خلال اليقين بأن الأسرة السليمة هي العمود الفقري في المجتمع السليم .

وأمّا هم ، فيقدّرون المرأة من خلال كونها عضواً أساسياً في أركان المتعة ، ومن خلال اليقين بأن المتعة هي أول أسرار الحياة وأهم أهدافها .

وكل ماتراه من فرق بين المجتمعين : الإسلامي والغربي ، في الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمرأة ، إنما هو أثر لهاتين الرؤيتين المختلفتين .

ومن هنا فإن منطق الدراسة النقدية يقتضي البدء بالمقارنة بين هاتين الرؤيتين ، والوصول إلى معرفة الرؤية السليمة منها ، إن كانت إحداهما تنطوي على تقدير سليم للأمور وسير صحيح مع ماتقتضيه الحقائق . أما نقد ، أو تبرير الأنظمة والشرائع الجزئية ، فإنما يتفرع عن الحكم على الرؤية الأساسية التي اقتضت اتخاذ هذه الأنظمة والتشريعات .

إننا لانشك في أن جلّ مكوّنات حياتنا الدنيوية هذه ، مسخر لرغبات الإنسان وقدراته ، ومن ثم فإن حياتنا هذه مليئة بالمتعة وأسبابها . غير أنها ممزوجة في الوقت ذاته بكل أنواع المصائب والمعكرات .

ومن ثم فإن التعامل السليم مع الحياة ، لابدّ أن يكون مسبوقاً بدراسة

مستوعبة سلية لجوهرها وطبيعتها ، ثم أن يكون مسبوقاً أيضاً بالعمل على اكتشاف المناهج والسبل التي توصل الإنسان إلى ما يبتغيه من المتعة بأقل ما يمكن من الآلام والمعكرات .

ولم يختلف إلى اليوم كل الذين أقبلوا إلى دراسة طبيعة هذه الحياة وجوهرها ، في أن التعامل السليم معها لابدّ أن ينهض على أساس من تحمُّل المسؤوليات والأمانة التامة في أدائها . إذ إن النهوض بتحملها هو الشجرة الوحيدة التي تثمر المتعة الصافية عن الشوائب بأنواعها . فمن سعى إليها بعيداً عن تحمل تلك الأعباء وصل إليها ممزوجة بعكر من المآسي والمصائب المتنوعة التي لابدّ أن تذهب بجدوى تلك المتع من أساسها .

وما الإسلام إلا تبصير للإنسان بهذه الحقيقة ، ثم إرشاد له إلى تلك المناهج والسبل التي إن سار عليها وتقيّد بها أوصلته إلى متع الحياة محفوظة عن سائر المآسي والمنغصات . صحيح أن التقيد بتلك المناهج والسبل هو بحدّ ذاته من المنغصات التي تضيق بها النفس ، إلاّ أنها أقل بكثير مما لابدّ أن يتحمله ويعاني منه ، فيما لو قفز فوق تلك المناهج وغامر إلى أهوائه ومُتَعه بعيداً عن تلك الضوابط والقيود .

وتتجمع مسؤوليات الحياة ـ في نطاق الموضوع الذي نحن بصدده ـ في إنشاء الأسرة ، مكوّنة من أركانها الطبيعية ، قائمة على أساسها المنطقي ، مكلوءة بالمسؤوليات التي لابدّ من تحمّلها بأمانة .

وإذا كانت هذه النظرة سلية ، فإن الخضوع لكل ماتقتضيه رعاية الأسرة ، والنهوض بمسؤولياتها ، ينبغي أن يكون محلّ تقدير ووفاق .

غير أن الغربيين ـ وقد أوغلوا في دراساتهم واكتشافاتهم العلمية أيما إيغال ـ كانوا ولا يزالون يمارسون تجربة ثبت في سائر الموازين الفكرية والعلمية

والتاريخية عقمها ، ألا وهي السعي إلى تجنيد العلم لتقويض هذا الناموس الكوني ، الذي فرغنا الساعة من بيانه بإيجاز ، فالغربيون ماضون في بذل كل جهد ابتغاء تسخير العلم للقضاء على تضاريس المسؤوليات التي تفرض سلطانها في الحياة ، وتقف حاجزاً أمام الوصول إلى واحة المتعة وأسباب النعيم . وكأنهم يرون ـ بل هم يرون فعلاً ـ أن لهم فيما نالوه من العلم ومقاليده غناءً عن الخضوع لقانون المسؤوليات وسبيلاً سائغة قريبة أخرى إلى كل ما يريدون من مباهج الحياة ونعيمها دون أي معكرات .

غير أن نواميس الحياة لاتخضع لهذه الأحلام .. ومن ألّه العلم ، وقع من جراء ذلك في شرّ أنواع الجهل .

وعندما يجنَّد العلم ، ويُدفع دفعاً ، للسير في غير طريقه وتحقيق مالاقبل له به ، فإنه ، بدون شك ، ينقلب وبالاً على صاحبه ، ويتحول إلى آفة في حق قائده .

وإلاّ فهل هناك مصيبة أخطر وأمحق للعالم كله ، من تلك التي اعتصفتها رياح العلم نفسه إلى أربابه الذين أبوا إلاّ أن يسوقوه في غير مساقه وأن يكلفوه مالاقبل له به ؟!.. وهل بعد تلوث الطبيعة والبيئة الذي أصبح ينتشر بسرعة بدءاً من طبقة الأوزون إلى أقصى عمق في البحار ، ويلف بأخطاره أطراف المحيط كله ، من شرّ يمكن أن يتوقاه الإنسان ؟ فكيف وإن هذا البلاء الماحق من ثمرات العلم ذاته ؟ أجل ، العلم الذي يحلم الغرب أن يكفيه همّ المسؤوليات .

لقد كان من أبسط قواعد العلم ، لو وُعي الغرب قواعد العلم ، أن العلم صفة كاشفة لا صفة مؤثرة . فهو يكشف عن نواميس الكون والحياة ، ولا يغير شيئاً منها . وهيهات للحضارات كلها ، ماهو سائد منها وما قد باد ، أن تغير من نواميس الحياة وقوانينها شروى نقير .

إذن ، فعقيمة هي ، تلك النظرة التي ترى أن المتعة هي أول أسرار الحياة وأهم أهدافها . وعقيم جداً ذلك السعي الذي يحلم بالوصول إلى المتعة ومغانمها بعيداً عن المسؤوليات وتحمل مغارمها .

وإذا كانت النظرة الأولى إلى الحياة هي النظرة العلمية السليمة المتفقة مع واقع الكون ونواميسه ، وهي التي علّمها الإسلام الإنسان ، فمن الطبيعي والحقّ أن ينظر الإسلام إلى المرأة من خلال هذه النواميس التي كانت ولا تزال تفرض ذاتها ، أي من خلال كونها عضواً أصيلاً في أسرة ، ومن خلال اليقين بأن الأسرة المتماسكة السليمة هي العمود الفقري في المجتمع الإنساني السليم .

وهذه هي الأنظمة التابعة لنظرة الإسلام :

تتكون الأسرة من ركنين وفروع لهما . أما الركنان فهما الرجل والمرأة ، متمثلين في الزوج والزوجة ، وأما الفروع فما يرزقانه من أولاد .

وبدهي أن كلاً من الرجل والمرأة لا يشكل ركناً في الأسرة إلا عندما تربطه بالثاني عقدة الزواج . أي فالتلاقي الرضائي بينهما ، باسم الخلة أو الصداقة ، لا يشكل رابطة مسؤولية ، ومن ثم لا تتكون منهما أسرة .

ولكي يقوم الزواج على أساس راسخ ، ينبغي أن يتم طبق منهج فطري يتفق مع طبيعة كل من الرجل والمرأة . وهذا يعني أن يكون الرجل هو الطالب والمرأة هي المطلوبة .

ولكي يسير الأمر على هذا المنوال يجب أن يتقدم الطالب - لا المطلوب - بالمنحة المالية (المهر) بين يدي خِطبته ؛ إذ لا يصح في ميزان العرض والطلب أن يكون الطالب هو الآخذ والمطلوب هو المعطي . بل هو تشاكس يتأبى على التطبيق . وآية ذلك أن الناس لو تعودوا في مجتمع ما أن تتقدم المرأة بالمهر إلى

الزوج الذي جاء يطلبها ، فإنّ عادة أخرى لابدّ أن تتبعها ، وهي أن الرجل يتحوّل شيئاً فشيئاً من طالب إلى مطلوب ، وأن المرأة تتحول شيئاً فشيئاً من مطلوبة إلى طالبة . ذلك قانون طبيعي معروف لا يقبل أي نقاش .

وربما سمعنا من يقول : وماذا في أن تتحول المرأة إلى طالبة ؟

والجواب أن هذا يخالف فطرة الأنوثة أولاً ، إذ المرأة لا يسعدها إلا أن يسعى الرجل وراءها ويبحث عنها . ثم إن سعيها وراء الرجل يجعلها تسقط عشرين سقطة ريثما تعثر على الزوج الذي هو زوج فعلاً ، هذا إن عثرت عليه . وما يجري في المجتمعات الأخرى خير شاهد على ما نقول .

إذن فالسبيل الفطري السليم إلى إنشاء عقد الزواج ، أن يتقدم الرجل بالطلب .

والضمانة لسير الأمر على هذا المنوال أن يدفع الرجل المهر للمرأة لا العكس . ومهما اختلفت موازين الفقر والغنى بين الرجل والمرأة ، فاستغنت المرأة وافتقر الرجل ، فإن هذا النظام يجب أن يكون سائداً ومستمراً ، إذ الأمر منوط بالفطرة والمصالح المترتبة عليها ، لا بالخط البياني المتحرك بين الفقر والغنى .

غير أن الزواج معرض بعد ذلك للانحلال وأسبابه . ومهما كانت أسبابه الظاهرة تافهة ، فقد يكون من العسير ، بل من الخطير ، الحيلولة دون وقوعه ؛ إذ إن سببه الحقيقي في كثير من الأحيان يكون نفسياً مزاجياً ، الأمر الذي يجعل من حتمية استمرار الاقتران مبعث شقاء ، بل ربما خطرٍ ، على كل من الزوجين .

ومن ثم فإن مبدأ النصح لكل من الزوجين باستمرار التعايش والتفاهم ، أساسي وضروري . ثم مبدأ التحكيم ، كما أمر به القرآن ، لتذويب ما قد يكون بينهما من خصومة ومشادّة ، وارد وأساسي أيضاً ، ما كان السبيل إلى ذلك ممكناً .

فإذا لم تُجْدِ المحاولتان شيئاً ، فإن الحيلولة دون انحلال عقد الزواج أمر لا معنى له عندئذ ، إذ هو لا يعني إلاّ مزيداً من الضغط ابتغاء تعجيل الانفجار .

ثم إن انحلال الزواج إذا تم باتفاق الإرادتين ، فلا إشكال في ذلك قط .

أما إن لم تكن الإرادتان متفقتين ، فإن المبدأ الذي يقتضيه النظام الذي أوضحناه في بناء الحياة الزوجية ، بما فيه من مهر يقدمه الطالب إلى المطلوب - هو أن يعطى الزوج حق التطليق (وهو أعم وأهم أسباب انحلال عقد الزواج) على أن يبقى المهر كله ملكاً للزوجة ، يضاف إليه الهدايا والأعطيات التابعة .

ومن تأمل في هذا المبدأ يدرك مدى دقة العدالة المنطوية في تضاعيفه .

ذلك لأن انحلال الحياة الزوجية إذا آل إلى أن يكون ضرورياً ، كما أوضحنا ، فلا مناص من إعطاء حق الأولوية في ذلك للزوج ، نظراً إلى أنه هو الذي تقدم بتكاليف الزواج للزوجة ، وإلى أنه لا بدّ أن يحاط علماً بأن حقه الثابت في التطليق مرتبط بحقها الثابت في المحافظة على كل ما هو بحوزتها من مهر وتوابعه . وهكذا فإن ميزان العدالة هنا تتألف من كفتين : **إحداهما** الحق الذي ينبغي أن يعطاه الزوج في التطليق نظراً إلى أنه هو الطالب ومن ثم فهو الدافع للمهر وتكاليف الزواج ، **والثانية** الحق الذي ينبغي أن تعطاه الزوجة في استبقاء مهرها ودوام تملكها له ، نظراً إلى أنها كانت هي المطلوبة وأنها لم تكن صاحبة رأي في هذا الفراق .

وعندما تحاط الزوجة علماً بهذا الميزان ، فإنها تملك أن تحصّن نفسها ضد أضرار هذا الفراق المتوقع بفرض الرقم المالي الذي تشاؤه لنفسها ، مهراً متقدماً ومتأخراً ، تؤجله وتعجّله حسبما تشاء .

ترى ماهي الظلامة التي تقع على الزوجة من جراء هذا النظام ؟

ولاحظ أننا نقول (الظلامة) ولا نقول : الضرر .. ذلك لأن الضرر قد يكون واقعاً بها في هذه الحال ، ولكنه يقابَل بضرر يعادله - أو تملك الزوجة أن تجعله ضرراً يعادله - يقع بالزوج ، وهو الغرم الذي حَمَّله الشارع إياه لقاء ماأولاه من غنم . ولا تنس أنه غرم قابل للتفاوت في الشدّة طبقاً لما قد تراه الزوجة وتقرره .

إذن فهما ضرران متكافئان ، عندما تشاء المرأة ذلك . والضرر المكافئ أبعد ما يكون عن تسميته ظلماً .

ولا يشك عاقل أن الزوج لا يقدم على الطلاق ، وقد علم بذيول الغرامات التي لابدّ أن تتبعه ، وتستقر على كاهله ، إلاّ وثمة واقع أشدّ من تلك الغرامات ، يدفعه دفعاً إلى الطلاق . ومهما يكن هذا الواقع ، مادياً أو نفسياً ، فإن محاولة تجاهله وصدّ الزوج عن الفراق لن يحقق أي خير للزوجة ، بل يوقعها بين شدقي الخطر والهلاك . لأن الضغط لا يولّد كما قلنا إلاّ الانفجار . ولذا قضت الشريعة بأن خيراً لها من هذا الاقتران الذي هو السجن ذاته ، أن تنشط من عقال ، وأن تفوز بكامل ما استقر لها من مهر وتوابعه .

فإن جاء من يتجاهل هذا الحق العجيب في دقته وعدالته ، ثم يسأل : لماذا لم تعط الشريعة مثل هذا الحق - حق الطلاق - للزوجة أيضاً ، سواء بسواء ؟ قلنا له : إن هذا الحق المزعوم لا يتفق مع شيء من موازين العدالة ، ولا مع مقتضى قانون العرض والطلب ، ولا مع مبدأ مقابلة الغنم بالغرم .

إن الزوجة لو أعطيت هذا الحق في نطاق النظام الأساسي الذي أوضحناه في أول هذا البحث ، لكان ذلك فرصة ، وأيّ فرصة لها ، أن تجعل من مسألة الزواج مشاريع تجارية متلاحقة رابحة دون الحاجة إلى رأس مال أو بذل أي جهد . إذ ماعليها إلا أن تتبرم بحياتها الزوجية ، وأن تصطنع مشكلة مّا ، بينها وبين

زوجها ، ثم توقع الطلاق عليه ، بعد أن تستولي على كامل مهرها منه ، بمقتضى أن الله عز وجل جعله نحلة وعطية صافية لها . ثم تتجه إلى مشروع زواج جديد لتطبق الخطة نفسها ، وتستولي على مهر جديد ، وهكذا دواليك .

فأي عدالة تراها في هذا النظام المنكس الجائر الذي يُغري بالتهديم ويَجْزي عليه ؟!..

ومع ذلك فإن الشريعة الإسلامية وضعت في الحسبان احتمال وقوع جور على الزوجة من قبل الزوج ، فأعطت القاضي حق النظر في الأمر ، حتى إذا تحقق من وقوع هذه الظلامة عليها ورأى أن لا سبيل إلى إنصافها إلا بحلّ عرى الزوجية بينهما ، كان له حق تطليقها منه ، دون أن تخسر شيئاً من مهرها وسائر حقوقها المالية .

بل إن فقهاء الحنفية ذهبوا إلى أن للزوجة أن تشترط أثناء عقد الزواج ، أن تكون عصمتها بيدها ، أي تملك أن تطلق نفسها منه متى شاءت ، فإذا وافق الزوج على هذا الشرط امتلكت بذلك هذا الحق ، دون إجحاف بحق الزوج .

والتخريج الفقهي لهذا الحكم ، هو أن العقد إذا تضمن هذا الاتفاق ، فإنه يصبح بمثابة الطلاق المعلّق من قبل الزوج ؛ إذ كأنه يقول لها : إن طلقت نفسك فأنت طالق[1] .

ثم إن الشريعة الإسلامية وضعت في الحسبان شيئاً آخر ، وهو أن الزوجة قد تتبرم بزوجها بعامل مزاجي دون جريرة منه ولا تقصير في أداء شيء من حقوقها . فيسرت لها تحقيق رغبتها في الانفكاك عنه عن طريق المخالعة ، وهي

(١) انظر فتاوى ضيخان : ٣٣٠/١ ، وشرح قانون الأحوال الشخصية للدكتور السباعي : ٢٠/١ ، ومحاضرات في الفقه المقارن لمؤلف هذا الكتاب : ص ٨٧ و ٨٨

أن تتفق مع زوجها على المتاركة مقابل أن تتنازل له عن جزء من مهرها أو عن كله . ولا شك أن من حقه أن يشترط عليها هذا التنازل مادام أن رغبتها في الانفكاك عنه ليست مبررة بأي سوء أو تقصير صدر منه .

فهل تجد في هذا الميزان التشريعي أيّ إجحاف بطرف الزوج أو الزوجة ؟ وهل ترى فيه أيّ نظرة (دونية) إلى المرأة ؟ وأين تكمن هذه النظرة ؟ وما مظهرها ؟!..

بل هل لديك أي اقتراح بديل ، أدقّ حكمة وعدالة من هذا الذي شرعه الله عز وجل ؟

أما الآن فقد حان أن نتساءل في عجب : من هذا الذي زعم أن الإسلام حذر المرأة من أن تفكر في طلب الطلاق وهددها بالعذاب الوبيل إن هي طالبت زوجها بذلك ، ثم ترك الرجل حرّاً يفعل ما يشاء ، ووقف من إقدامه على هذا الذي منع المرأة منه موقف المشجع والمبارك ؟

كل ماشرعه الله من صلاحيات الطلاق ، في حق كل من الزوج والزوجة ، هو ماقد ذكرناه الآن باختصار ووضوح . فمهما رأيت من نصوص مبيحة للطلاق أو محذرة منه فإنما هي دائرة في نطاق ماقد أوضحناه دون زيادة أو نقصان .

ومع ذلك فقد أوصى النبي ﷺ بالابتعاد عن الطلاق جهد الاستطاعة ، وحذّر منه أيما تحذير ، وأعلن عن كراهية الشارع له وبغضه له ، فقال : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق »[1] وهو تحذير عام موجه إلى كل من الزوج والزوجة معاً ، بل هو موجه إلى الرجل قبل المرأة . ثم توجه إلى الرجل خاصة فأكد هذا

(١) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرك .

التحذير في حقه وأهاب به أن يتسامى عن التفكير في المتاركة أو الطلاق ، فقال : « لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي آخر »[1] .

هذا عن الطلاق عموماً . أما الطلاق تعسفاً ، وعلى سبيل المضارّة ، فهو محرم ديانة يعرّض الزوج لعقاب من الله عز وجل . ولعل سائلاً يقول : فلماذا يقع هذا الطلاق مادام محرماً يعرض المطلّق لعقاب الله تعالى ؟ والجواب أن الزوج الذي أصرّ على مفارقة زوجته دون أن يغير من رأيه صلح ولا نصح ، لا جدوى من الضغط عليه بأن يمسك عليه زوجه ، بل لا يثمر الضغط عليه إلاّ مزيداً من الإضرار بالزوجة والإساءة إليها ، وربما الإهلاك لها . لذا فقد اقتضت مصلحة الزوجة أن يتم للزوج ماأراد ـ بعد استنفاد مساعي الصلح والنصح ـ على أن يعلم أنه مضارّ وأنه معرض لعقاب كبير من الله عز وجل .

إذن فإن الشريعة الإسلامية لم تفرق في سياسة الطلاق ، ومسألة انحلال الزوجية ، عموماً ، بين الرجل والمرأة ؛ فلم تهدد المرأة وتتوعدها بالعقاب إن هي طلبت الطلاق ، ثم تهمسْ في أذن الرجل أنّ له هو أن يفعل ما يشاء . بل إنّ ماوجّهه في ذلك من تحذير إلى الرجل بخصوصه أبلغ وأكثر . ولكن الشريعة الإسلامية نظمت الطريق العمليّ الأمثل لإنهاء الحياة الزوجية عندما لا يكون عن ذلك مناص ، بحيث لا يقع أحد الزوجين ضحية ظلم من الآخر .

جهل .. بل تجاهل :

ولكن استشكال بعض الناس ، في هذه المسألة ، ينهض على طائفة من الجهالات الشنيعة المستبعدة لدى أدنى الناس ثقافة أو دراية ، ولذا فهي بالتجاهل أو التغابي أشبه .

---

(١) رواه مسلم وأحمد .

ماعلاقة واقع إنسان ، ذي مزاج شخصي ، برسم أحكام الشريعة الإسلامية والتدخل في مبادئها وتشريعاتها ؟ وليكن هذا الإنسان في الذروة من المكانة والرتبة ، عند الله أو العباد ، هل له ، بعد كتاب الله وسنة رسول الله من عصمة فيما يفعل أو من دلالة تشريعية فيما يعزم ويختار ؟

من الذي قال إن الحسن بن علي (رضي الله عنهما) كان مشرعاً في أقواله وتصرفاته بعد رسول الله ﷺ حتى تكون أعماله أو عاداته أو أمزجته تشريعات ملزمة لنا ؟

وإذا أصرّ الناس إلاّ أن يزوجوه من بناتهم ، راضين وراضيات ، بكثرة تطليقه للنساء ، لأي سبب ، مزاجي أو غيره ، فما شأنك إذن بهذا الأمر ؟.. وهل هو إلا فضول سمج أن ينصب أحدنا من نفسه مفتياً في هذا الأمر ثم قاضياً ؟ وأي سلطان أو ولاية لنا على أسرة تدرك ماذا تصنع ، وتعلم لمن تزوج ، وما هي عاداته وطباعه ؟

نعم ، كان لأحدنا أن يستنكر ويحتج ، لو أن الحسن بن علي كان مشرّعاً فيما يأتي ويذر .

ولكن حتى الأطفال الذين لم يحرموا من زادهم الثقافي البسيط يعلمون أن التصرفات السلوكية الخاصة الصادرة عن غير رسول الله ﷺ ، ليست لها أيّ دلالة تشريعية . بل هي التي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية .

ويستعظم هذا الصحافي أن يكون في الصحابة من ماتت امرأته ، فأصرّ إلا أن يتزوج من بعدها ، وإن كان مريضاً ، لأنه يكره أن يلقى ربه عزباً . ويرى في هذا جوراً وأيّ جورٍ للمرأة .

ترى ماهو سبب الاستعظام ، وأين مكان الجور للمرأة في هذا الأمر ؟

إن الصحابي الذي ماتت زوجته ، وقيل إنه رغب بعدها في الزواج ، على الرغم من أنه ربما كان مطعوناً ، هو معاذ بن جبل رضي الله عنه ؛ فهل كان في هذه الرغبة التي أبداها ، ما يدلّ على أن الإسلام قد ظلم المرأة وجار عليها لحساب الرجل ومصلحته ؟

لو كان عقد الزواج يتم باختطاف الرجل المرأة التي وقع اختياره عليها ، دون أن تملك في ذلك أي اختيار ، لقلنا إنه جور كبير أن يأسر معاذ بن جبل ، باسم الإسلام ، امرأة حرة ، ثم يقضي عليها بالزواج منه قضاء مبرماً ، وهو مريض يعاني من داء عضال .

ولكن هل من عاقل فهم الزواج في الإسلام بهذا الشكل ؟

إن عقد الزواج عقد رضائي ، يقوم على الموافقة التامة بين الزوجين . وهو في الوقت ذاته صلة تكافؤ ، تقوم على التكافؤ مابين الأسرتين . ومن هنا كان الوليّ عاضلاً إن هو حال بين موليّته وبين من قد جاء يخطبها من الأكفاء ، وكانت الفتاة جانحة إن هي اختارت من ليس كفؤاً لأسرتها . ومعنى هذا أن الزواج في نظام الشرع الإسلامي عقد رضائي يتم مابين شخصين وأسرتين بآن واحد .

فأي عدوان إذن يكمن في تطلع معاذ بن جبل إلى الزواج ممن قد توافق بكل طواعية على الزواج منه ؟ ولقد كانت ، على كل حال ، أمنية عبّر عنها بدافع من شعور ديني بحت ، لم تجد من سبيل إلى التطبيق ، وإنما آل إلى الله عز وجل بأجر موفور على شعوره وقصده الديني ذاك . وقد علمنا أنّ الأعمال بالنيات . هذا كله على فرض أن الخبر صحيح ، وهو لم يصحّح قطّ .

لقد كان بوسع هذا السائل الصحافي ، وقد نبش بطون الكتب حتى عثر على كلمة معاذ بن جبل هذه ، أن يعثر أيضاً ، ولعله عثر ، على مظاهر الحرية مع

استقلال الشخصية التي ربى الإسلام المرأة عليها ، في شؤون الحياة عموماً ، وفي أمر الزواج خصوصاً . وإليك بعض هذه المظاهر :

ـ دخلت فتاة على عائشة رضي الله عنها ، وقالت : إن أبي زوجني من ابن أخيه ، يرفع بي خسيسته ، وأنا كارهة . فقالت لها : اجلسي حتى يأتي رسول الله ﷺ ، فلما جاء أخبرته ، فأرسل إلى أبيها فدعاه ، فلما جاء جعل ﷺ الأمر إليها ، أي إلى الفتاة . فقالت : يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أُعْلِمَ النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء[1] .

ـ خطب عمر بن الخطاب ، في عهد خلافته ، أم كلثوم بنت أبي بكر رضي الله عنه ، وهي صغيرة . وكلم في ذلك عائشة . فلما أخبرت بذلك أختها أم كلثوم ، قالت : لا حاجة لي فيه !.. فقالت لها عائشة : ترغبين عن أمير المؤمنين ؟!.. قالت : نعم ، إنه خشن العيش ، شديد على النساء[2] . وخطب ابنة عتبة بن ربيعة ، فكرهته ، وقالت : يغلق بابه ، ويدخل عابساً ويخرج عابساً[3] .

ماأظن أن واحداً من الرجال في هذا العصر يستطيع أن يغذي معاني الحرية ومشاعر استقلال الشخصية لدى ابنته ، فيرقى بها إلى أسمى مما رفع إليه الإسلام ، بتربيته ، كل فتاة وعت إسلامها فهماً وسلوكاً . ولا أعتقد أن في فتيات هذا الجيل المخدوعات بجهل أو تجاهل كثير من الناس ، من تستطيع أن تتحرك ، ضمن نطاق الخلق الإسلامي واللباقة والذوق ، فتلقن أباها درساً عن حرّية الفتاة في

---

(١) الحديث رواه النسائي من حديث عائشة ، ورواه مختصراً أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس بسند صحيح .

(٢) تاريخ الطبري : ١٩٩/٤ و ٢٠٠

(٣) المرجع المذكور : ٢٠٠/٤

اختيارها من تشاء ، وتذكّره بشخصيتها الاستقلالية التي ينبغي أن تكون موضع رعاية واعتبار ، كما فعلت تلك الفتاة ، على مرأى ومسمع من رسول الله ﷺ .

وما كان موقفها ذاك اجتراءً على والدها أو على رسول الله ، ولكنه كان تطبيقاً لتربية ، بل لدرس تلقته من شريعة الإسلام ، فلا عجب من أن تطبق درسها هذا أمام رسول الله وهي رابطة الجأش مرفوعة الرأس ، ولا عجب أن يؤيدها رسول الله في ذلك كل التأييد .

☆ ☆ ☆

فهذه هي خلاصة المبادئ والأحكام التابعة لنظرة الإسلام إلى المرأة .

وقد علمنا أن الإسلام يقدّر المرأة من خلال كونها عضواً أصيلاً في بناء الأسرة ، ومن خلال اليقين بأن الأسرة السليمة هي العمود الفقري في المجتمع السليم .

وبتعبير آخر : إن الإسلام يقوّم المتعة بميزان المصلحة ، يقيناً منه بأن المصلحة هي حصن المتعة .

فهل ترى أن رعاية الإسلام للمصلحة ـ والحديث هنا عن مصلحة الأسرة ـ أودت بشيء من كرامة المرأة أو قضت على شيء من حقوقها ، أو نسجت أيّ نظرة دونية إليها ؟

بل السؤال الذي يجب أن يطرح هو :

أليس عجيباً أن يتجاهل عاقل ، كل ماقد أوضحناه من المبادئ والنظم التي سمت بالمرأة إلى أعلى رتبة في مدارج السموّ البشري والكرامة الإنسانية ، ثم يجعل من نظرة الغرب إلى المرأة ، (وهي نظرة كانت ، ولا تزال ، تتم من خلال عبادة المتعة) المثل الأعلى لتكريمها ورعاية حقوقها ، وكأنه لا يعلم أن فرنسا كانت في

صدر الإسلام منهمكة في دراسة حقيقة علمية هامة تشغل بالها ، ألا وهي : هل المرأة تعدّ من صنف الحيوانات الناطقة ، أي البشر !!... وكأنه لا يعلم أن القانون الإنجليزي ، كان إلى ماقبل قرن ونيّف يبيح للرجل أن يبيع زوجته بما لا يقلّ عن ستة بنسات !.. وكأنه لا يعلم أن القانون الفرنسي كان ينصّ حتى عام ١٩٣٨ على أن المرأة ليست أهلاً للتعاقد إلاّ برضا وليّها أو زوجها !.. وكأنه لا يعلم أنّ الأنظمة الغربية تقضي إلى اليوم بعدم التساوي بين أجر العمل الذي يستحقه كل من المرأة والرجل !..

يتجاهل صاحبنا الصحفي هذه الحقائق كلها ، ليتساءل في حرقة : « هل يمكن الاستمرار في النظرة الدونية للمرأة وهي ماتزال راسخة في المجتمع الإنساني » ؟!.. ثم يستمرّ في تجاهل هذه الحقائق المخزية التي تشين تاريخ الغرب وحاضره ، ليجعل من ذلك التاريخ وهذا الحاضر مثله الأعلى ، فيقول : « .. في حين تحقق المرأة في الغرب انتصارات نوعية وكمية » .

أين هي هذه الانتصارات ؟.. ومن خلال أيّ منظار علمي سليم يمكن رؤيتها والعثور عليها ؟

إن الذي يتحدث عن انتصارات المرأة النوعية والكمية في الغرب ، يجب أن يكون على بيّنة قبل ذلك من منطلقات الحضارة الغربية في تقويم حقوق المرأة .

ودعنا قبل التعليق على انبهار المعجبين بمسألة هذه الانتصارات ، نقل كلمة وجيزة عن منطلقات الحضارة الغربية هذه .

إنه في الحقيقة منطلق واحد لا ثاني له ، ألا وهو : السعي إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من المتعة والرفاه في الوقت الحاضر ، دون أي نظر إلى ماقد يترتب عليه في المستقبل .

إن إنسان الحضارة الغربية اليوم ، يكاد يعيش منفصلاً عن ماضيه ، من حيث هو ضياء كشّاف وقوة واقعة ، وعن مستقبله من حيث هو مخزن الآمال وباعث التخطيط . وتُحْشَرُ ذاتُه ـ من جراء ذلك ـ بكل طاقاتها وأهوائها ودوافعها ، في نقطة الزمن الحاضر وحده ، فإذا هي تعاني من تقوقع زمنيّ خطير ، إنما تشغلها عن الشعور بآلامه والضيق به سكرة نعيم آنيّ مكثف . ومآل ذلك ، بلا ريب ، انفجار مدمّر ينتشر على أوسع رقعة من ساحة المستقبل .

يقول ألفين توفلر Alvin Toffler في كتابه ، صدمة المستقبل :

« إن الجيل الجديد هو جيل اللحظة الحاضرة . حيث إنّ شعاره : افعل مايحلو لك في هذه اللحظة ، وذلك قبل أن تفقد الفرصة . وقد أصبح عندهم قدر كبير من الشك في التخطيط . ولهم جانب من الحق في معاداته ، لأنه في وضعه الحالي تخطيط مادي قصير النظر » .

ونتيجة لهذا المنطلق فإن المجتمع الغربي لا يمنح المرأة شيئاً من الحقوق كما هو الشائع هنا وهناك . وإنما هو ينشد في الحقيقة لنفسه مزيداً من المتعة الآنية بقطع النظر عن كل شيء .

قد يخيل إلى ذوي النظرة السطحية الساذجة أن المجتمع الغربي فتح أبواب العمل أمام المرأة كالرجل سواء بسواء . وإذاً فهو قد منحها أهم حقوقها المنشودة ، وحقق لها المساواة مع الرجل .

إلا أن المجتمع الغربي لم يفعل هذا في واقع الأمر من أجل المرأة ، ولا كانت حقوقها واردة منه على بال . بل لم يكن للمجتمع الغربي في ذلك اختيار . ولم يكن له ـ بناء على المنطلق الذي أوضحناه ـ قِبَلٌ بالامتناع عن هذا الذي انجرف فيه .

ذلك لأن اشتراك المرأة مع الرجل في مجالات العمل والكسب ، إنما كان استجابة حتمية لعاملين اثنين لا ثالث لهما :

العامل الأول : دافع الشح والتكالب المادّيين . ورجل الحضارة الغربية اليوم يعاني من هذا الشح الشيء المذهل العجيب .. وهو في الحقيقة ليس إلا أثراً من آثار ذلك المنطلق الذي أوضحناه آنفاً : منطلق البحث عن مزيد من اللذة الآنية ، بقطع النظر عن أيّ شيء . فرب الأسرة لا يرى ـ تحت وطأة هذا الدافع ـ ما يدعوه للإنفاق على ابنته ، بعد أن أصبحت قادرة على أن تكتسب المال من أي طريق . وكذلك الزوج لا يرى ما يدعوه للإنفاق على زوجته التي بوسعها أن تنطلق فتأتي هي الأخرى بالمال من أي مكان . وفلسفة الرجل في ذلك ، أن أعباء اللذة كثيرة ، تتطلب المزيد والمزيد من النفقات . والوقت ثمين ، فعلى كلٍّ من عشاقها أن ينصرف إلى شأن نفسه ويجند كل ما يملك للوصول إلى أكبر قدر ممكن من مفاتيح اللذة وأسبابها .

وهكذا فإن البذخ الشديد من جانب ، يستلزم الشح والبخل الشديدين من جانب آخر ، لأن أولهما لا يأخذ حظه إلا من خلال الاعتماد على الثاني .

ولقد كانت المرأة أولى ضحايا هذه المعادلة أو هذا التلازم المنطقي ، ونظرة واحدة منك إلى تلك النساء اللائي يقبعن تحت أقدام الرجال لمسح أحذيتهم ، أو اللائي يكسحن القمامة في داخل أنفاق المترو بعد منتصف الليل ، أو اللائي يمارسن حراسة المنشآت تحت وابل الأمطار وفي قرّ الشتاء ـ يقطع دابر كل جدل أو تجاهل في هذا الأمر .

العامل الثاني : تفاقم سلطان الإباحية والمتعة الجنسية . حتى لم يعد يصبر الرجل عن المرأة والعكس ، في أي طور من أطوار العمل أو شأن من شؤون الحياة ؛ وبدهي أن هذا العامل هو أيضاً أثر من آثار ذلك المنطلق الكلّي الذي أوضحناه .

لا ريب أن هذين العاملين يوضحان بشكل جيد أن المسألة ليست رعاية

من المجتمع الغربي لكرامة المرأة وحقوقها . وإنما هي منزلق تورط فيه كل من الرجل والمرأة ، على طريق السباق الأناني إلى اقتطاف مزيد من المتعة السريعة بقطع النظر عن كل النتائج .

كما أن من الواضح أن أبطال هذا التورط لا يمدّون أعينهم إلى أي مسافة من ساحة المستقبل التي تتوجه إليهم بفم فاغر لابتلاعهم . وإنما لسان حالهم يقول مع الشاعر :

مـا مضى فـات ، والمؤمّـل غيب ولـك السـاعـة التي أنت فيهـا

ذلك لأن أي نظرة سانحة إلى المستقبل وقانونه ، يعكر عليهم صفو لذّتهم ويعرّضهم لعواصف من القلق والاضطراب . بل لا بدّ أن يضعهم أمام سنة الله ، التي لا رادّ لها ، في إدارة أمور هذه الخليقة ، والتي تأبى إلا أن يكون كل غنم بغرم . إن لم يقضه المرء أقساطاً خفيفة في حينها ، قضاها ديوناً متراكمة من أصل سعادته فيما بعد .

ومع ذلك فما أكثر الغربيين الذين تأملوا فأدركوا هذه السنة الإلهية القاهرة ، فتحدثوا .. وكتبوا .. وصاحوا منذرين ومحذرين . ولفتوا النظر إلى المنزلقات ذاتها التي تورطت فيها الحضارة الرومانية من قبل ، وكيف أوردتها المهالك أخيراً وقضت عليها قضاء مبرماً ، ثم لم يترك الدهر لها من بقية إلاّ العِبَر والأطلال . ولكن تيّار المتعة الآنيّة أصم الآذان وأعمى الأبصار عن كل شيء .

إن أحداً من الغربيين ، بل من عامة المثقفين ، لا يشك أن جان جاك رسّو هو الأب الروحي للثورة الفرنسية . وذلك أكبر دليل على دقة نظره وسلامة أفكاره وانطباقها على قانون المستقبل وسنة الحياة الاجتماعية . أفليس الجميع يعلم أنه كان يصرّ إصراره الشديد المتكرر على أن ترعى المرأة الأمة والمجتمع من برج دارها وأن تهتم بشؤون زوجها وأولادها ، وأن تنصرف إلى تعهّد أنوثتها ، ليمتد من

ذلك ظل وارف يسعد الأسرة ، ومن ثم يسعد المجتمع كله . ثم كان يحذرها التحذير الشديد من أن تشرد عن البيت إلى ساحة الكسب والعمل لتلبّي رعونة الرجال ، ومن أن ينطلي عليها شيء من خداعهم إذ يحدّثونها عن حقوق المرأة ومساواتها للرجال[1] .

وإن أحداً من الغربيين ، بل من عامة المثقفين ، لا يجهل أن أوجست كونت يعدّ مؤسس علم الاجتماع في أوربا . وقد كانت أفكاره ولا تزال تمثل الرصيد الأعظم للنهضة الأوربية الحديثة . وهو يقول في كتابه ، النظام السياسي :

« لو نال النساء يوماً ما هذه المساواة المادية التي يتطلبها لهن الذين يزعمون الدفاع عنهن بغير رضاهن ، فإن ضمانتهن الاجتماعية تفسد على قدر ما تفسد حالتهن الأدبية ، كما أنه في الوقت نفسه تتكدّر المنابع الأصلية للمحبة المتبادلة بينهن وبين الرجال »[2] .

ولا يجهل أحد من المثقفين أن « براتراند رسل » هو ذلك الفيلسوف الذي تعتزّ به بريطانيا وسائر أوربا . وهو الذي يقول : « إن الأسرة انحلّت باستخدام المرأة في الأعمال العامة . وأظهر الاختبار أن المرأة تتمرّد على تقاليد الأخلاق المألوفة وتأبى أن تظل أمينة لرجل واحد إذا تحررت اقتصادياً » .

غير أن تيار المتعة الآنية كان هو المتغلب على هذه الصيحات التحذيرية المتلاحقة وأمثالها . وبقي ضحايا هذا التيار يتزايدون ، وظل شعارهم الذي يرددونه تحت وطأة سكرهم الثقيل هو هو : أن العمر الإنساني منقسم إلى وحدات زمنية متناثرة ، لا يتصل منها سابق بلاحق ، ولا سلطان لشيء منه على آخر .

---

(١) انظر فصل « تربية المرأة » من كتاب « أميل » لجان جاك رسّو ص ٢٣٤ فما بعد .

(٢) دائرة المعارف لفريد وجدي : ٦٠٤/٨

وهكذا يبدو جلياً أن المسألة ـ كما قلنا ـ ليست رعاية مدروسة من المجتمع الغربي لشيء من حقوق المرأة ، بمقدار ما هي تورط عشوائي انجرف في تياره كل من الرجل والمرأة هناك ، في طريق مفتوح للسباق الأناني إلى اقتطاف أشهر ثمار اللذة دون الاهتمام بشيء آخر .

لقد تمزقت الأسرة الأوربية على إثر هذا التورط شرّ ممزق . وهي الآن ماضية في مزيد من التمزق والتناثر . وإني لأذكر أن خبيرة سويدية لشؤون الأسرة والمجتمع طافت قبل بضعة أعوام ببعض البلاد العربية ، وأخذت تندب أمام كل صحيفة مصير الأسرة الأوربية ، وتعبّر عن غبطتها ببقايا التماسك الذي ذهلت له والذي لاتزال الأسرة الإسلامية تتصف به .

ولقد تنكست الفطرة الإنسانية عند المرأة الأوربية تنكساً مؤلماً . فاضطرت المرأة ، تحت ظروف ذلك التورط أن تطرق باب رزقها ، وأن تبحث عن زوجها ، ثم أن تتقدم إليه ـ في أكثر الأحيان ـ مرغمةً فتطلب هي يده ، كما اضطرت إلى أن تخضع لدلال الرجل وخداعه ، وأن تستسلم للكثير من وعوده الكاذبة . ثم اضطرت فوق ذلك إلى أن تقدم هي إليه من المال والمتاع ما كان جديراً به أن يقدمه هو إليها ، دون أن تعثر مع هذا كله ، إلا بعد مغامرات وسقطات كثيرة ، على الزوج الذي هو الزوج حقيقة .

وأريد هنا أن أنبه إلى حقيقة هامة يغفل عنها كثير من السطحيين ، هي أن بين الرجل والمرأة فارقاً في طريق التسابق إلى المتعة ، تكون المرأة بمقتضاه هي الخاسرة فيه دائماً . ذلك لأن المرأة مهما تحللت من قيود العفة والدين ، فإنها لاتصل إلى قمّة سعادتها إلا في ظلال بيت هانئ تصبح أماً سعيدة فيه .. والرجل ، مهما كان شأنه ، إنما تهفو نفسه إلى نعيم تصفو لذته عن شوائب الغرامة أو المسؤولية أو الجهد . ولا يفطم نفسه عن التعلق بذلك إلا وازع ديني يتحكّم بمجامع قلبه .

فإذا فقد الدين فإن الرجل والمرأة يلتقيان من حياة التحرر على مائدة تكون المرأة دائماً هي الطرف الخاسر فيها .

ولقد انتشر الطلاق في المجتمع الغربي من جراء هذا التورط ، حتى زادت نسبته في مجموع البلاد الأوربية على ٥٠ ٪ وهو المجتمع الذي كان ولا يزال يستنكر الطلاق ويجحده في نطاق الكلام النظري الذي لا قيمة له . أما في البلاد الأمريكية فقد تجاوزت نسبة الطلاق ٦٠ ٪ (ولا ريب أن الجميع يعلم أن نسبة الطلاق في البلاد العربية بمقتضى الإرادة المنفردة من الزوج لم تزد يوماً ما على نسبة ٥ ٪) ولما كانت بريطانيا تعاني من حظر الطلاق يوماً ما ، كان البديل القانوني عن ذلك ، عندما يتبرم الزوج بزوجته ، أن يسوقها إلى ساحة معروفة ومشهودة في قلب لندن ، فيعرضها هناك للبيع !.. ولم يُلْغَ هذا القانون العريق إلغاءً عملياً إلا منذ قرن واحد تقريباً .

أليس من الطريف المضحك أن يأتي من ينعت هذا الإذلال الإنساني والاجتماعي للمرأة ، بأنه انتصار لها . وينعت ذلك التكريم الذي أولاه الإسلام للمرأة من خلال الأنظمة والتشريعات التي ذكرنا طائفة منها ، بأنه نظرة دونيّةٌ إليها ؟!..

ترى أين تكمن هذه النظرة الدونية من الإسلام للمرأة ؟

ألعلها تكمن في أن الإسلام قضى بأن يكون الزوج هو المتحمل لكل نفقات زوجته ، وأن لا يكلفها من العمل شططاً ولا يحملها ـ كما يفعل الغربيون ـ على البحث عن لقمة طعامها وقطعة كسائها ؟

أم لعل النظرة الدونية من الإسلام إليها تكمن في أنه سما بها إلى حيث تكون مطلوبة ، ويكون الرجل هو الساعي إليها والطالب لها ، حتى لاتسقط عشرين سقطة في طريق سعيها وراء زوجها المناسب ، كما هي الحال اليوم في أوربا ؟

أم لعلّها تكمن في إبطال الإسلام لعادات جاهلية تتعلق بمعاملة المرأة والنظر

إليها . إذ كان العرب ينظرون إليها في الجاهلية على أنها أداة لمتعة الرجل فحسب ، وكان يقول أحدهم لها : إنما أنت لعبة في زاوية الدار[1] ، ولم تكن تتمتع بأي أهلية مما قد يتمتع به الرجل ، فلما بعث رسول الله ﷺ ألغى هذه النظرة وقضى عليها من خلال قوله : « إنما النساء شقائق الرجال »[2] . ومن خلال قوله : « خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي »[3] وأعلن أن لها من الأهلية والحقوق مثل ما للزوج تماماً .

أم لعل النظرة الدونية هذه تكمن في أن الشريعة الإسلامية قضت بقيام مجالس الشورى في مجال كل من الحكم والقضاء ، وقضى باشتراك كل من الرجل والمرأة فيها على قدم المساواة ، فكان رسول الله يستشير النساء ، ويأخذ بآرائهن ، وربما كان له هو شخصياً غنى عن ذلك ، ولكنه كان يعلّم الرجال من خلال ذلك ـ كما قال الحسن البصري ـ أن لا يشعروا بأيّ معرّة في أن يشاوروهن ويستجيبوا لآرائهن . وكان كل من أبي بكر وعمر يستشيران النساء ، ثم استمر العمل بعد ذلك على هذا المنوال ؟

ترى أفي الناس عاقل يرى في شيء من هذه الأنظمة والتشريعات ، ما يمكن أن يسمى نظرة دونية إلى المرأة ؟

لعل خير من يجيب عن هذا السؤال ، مئات الألوف من النساء الأوربيات اللائي اخترن الإسلام لأنفسهن عقيدة ومنهاجاً ، وعانقن (النظرة الدونية) هذه ، من حيث خلعن ربقة الانتصارات الوهمية المتلاحقة وتحررن عن جاذبية انحناآت الرجال لهن ، من بين أيديهن ، ومن خلفهن ، وعن أيمانهن ، وشمائلهن .

☆ ☆ ☆

(١) هذه كلمة جاهلية درجت على ألسنة العرب في العهد الجاهلي ، وذهبت مذهب الأمثال . وعمر بن الخطاب عندما قالها مرة لزوجته ، لم يكن أول من قال هذه الكلمة أو ابتدعها ، كما ظن الأخ الباحث الصحفي .

(٢) رواه أحمد في مسنده .

(٣) رواه الحاكم في المستدرك بسند صحيح .

أخي القارئ : ألا فلتعلم أن صنفين من الناس لا يخضعان لعقل ولا ينعطفان مع منطق ولا مع حق : عاشق ملتاع لم يترك الحب للمنطق والعقل في قلبه أي مكان ، وصاحب غرض سجنته رعونته داخل حلم من غرضه الذي تعلق به ، فهو لا يبغى عنه بديلاً .

وربما اجتمعت الصفتان في فئة واحدة من الناس ، وأخشى أن يكون صاحبنا الصحافي من هذه الفئة ، فهو يعشق الغرب بعُجَرِه وبُجَرِه ، ثم هو ينطوي على غرض عُلِّق به وبايع من أجله ، وتقاضى الثمن عليه . فالحق كل الحق ليس إلاّ ما يراه هو بعينيه هاتين ، ومهما هانت المرأة وذلّت على نفسها وعلى المجتمع ، في ربوع الغرب ، ومهما نطقت الصور والمشاهد بذلك ، فإنها إنما تتقلّب من ذلك الهوان في نعيم الانتصارات المطردة !..

وعندما يساق المنطق والعقل إلى مثل هذا المصير ، فخير عزاء لكل منهما أن يقف أمام الطرفة التالية التي ترويها كتب الأدب :

خطب شاب فتاة من أمّها . فسألت عنه شيخاً من شيوخ قبيلته يكنّ له حباً ، فأثنى عليه خيراً وأخذ يذكر لها من محاسنه . وبينما هو يمدحه لها إذ أقبل إليهما من بعيد . فقال الشيخ لها : انظري ، ماأحسن ماأقبل ، ماانثنى ولا انحنى .. فدنا الفتى ، فقال الشيخ : ماأحسن والله ماسلّم ، ماجار ولا خار .. ثم جلس ، فقال : ماأحسن والله ماجلس ماانحطّ ولا امتط .. فذهب الفتى ليتحرك . فقال الشيخ : ماأحسن والله ما . . ، ماأغنّها ولا أطنّها ولا بربرها ولا فرفرها ... فنهض الفتى خجلاً فقال : ماأحسن والله مانهض ، ماانفتل ولا انخزل .. فلما أسرع ومضى قال : ماأحسن والله ماخطا ، ماازورّ ولا افطوطى ..

فقالت العجوز : وجّه إليه ، أيها الشيخ ، من يردّه . فلو سَلَح لزوّجناه !..

المعارضة .. والقداسة ..

عائشة أم المؤمنين تقود جبهة المعارضة :

هل قرأت في أي من مصادر السيرة النبوية ، أو التاريخ ، أو في شيء من كتب التراجم ، أنّ عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كانت « مثالاً للمعارضة القوية لرسول الله وغيره من أصحابه في كلّ مراحل حياتها » ؟ أم هل بلغك سماعاً أن في العلماء أو الفقهاء أو المترجمين أو المؤرخين ، من أخبر ، روايةً أو اجتهاداً ، أنّ عائشة كانت تمثل جبهة معارضة لرسول الله ﷺ ؟

لعلّ هذا الباحث الصحافي هو أول من يفاجئ التاريخ العربي والإسلامي وقرّاءه بهذا الخبر !..

فأنا لم أقرأ ولم أسمع عن عائشة مثل هذا الخبر قط . بل لم أسمع ، وأظن أن غيري أيضاً لم يسمع قط ، أنه كانت في عصر رسول الله ﷺ جبهة معارضة تقودها عائشة أو غيرها . حتى الذين فسروا النبوة في حياة رسول الله ونظام الحكم الذي أرساه في المدينة ، على أنها منهج إصلاحي قاده محمد « عليه الصلاة والسلام » على درب النظم الديمقراطية ، لم نعلم إلى هذه اللحظة أن فيهم من زعم بأن هذا النظام الديمقراطي كان مدعوماً بجبهة معارضة .

غير أن هذا الباحث الصحافي يؤكد أن هذا الذي لا علم لنا ولا لأحد من الناس به ، حقيقة واقعة ، وأن عائشة كانت أقوى عنصر معارضة في عصر النبوة !..

وها هوذا يطلعنا على بعض من مواقفها السلبية المعارضة لرسول الله ﷺ .

من هذه المواقف أن القرآن لما نزل يبيح زواج النبي ﷺ من زينب بنت جحش ، قالت له السيدة عائشة : ماأرى ربك إلا يسارع في هواك . (هكذا يروي السيد مندوب جريدة الديار عن عائشة عبد الرحمن) !..

ومن هذه المواقف أن النبي عليه الصلاة والسلام لمّا حمل إليها ابنه إبراهيم من مارية القبطية ، قالت له : ماأرى بينك وبينه شبهاً .

☆ ☆ ☆

وقبل أن نفتش عن الشاهد الذي يكمن فيه زخم المعارضة ، في كل من هذين الموقفين ، يجب علينا الرجوع إلى الأصل التاريخي لكل منهما .

أولاً - لم يثبت بأي رواية ، صحيحة أو ضعيفة ، أن عائشة قالت لرسول الله ﷺ « ماأرى ربك إلا مسارعاً في هواك » بمناسبة أمر الله إياه بالزواج من مطلّقة متبنّاه زيد . ولو ثبتت هذه الرواية ، ولو بشيء من الضعف أو حتى النكارة ، لجارينا مندوب الجريدة ، ومَن وراءه ، في استنباط مايجب أن يصل إليه الباحث من خلال هذا الكلام الذي قالته عائشة ، ألا وهو الدلالة التي تحمله على أن الرسول كان يهوى زينب ، ويودّ أن لو طلقها زيد ليتزوجها من بعده . فلما قضى الله بتطليق زيد لها فعلاً ثم بزواج رسول الله منها ، كان ذلك دليلاً على أن الله يسّر لرسوله - فعلاً - الوصول إلى ما يهواه .

أقول : لو أن مفسراً أو محدثاً أو مؤرخاً أو فقيهاً أورد هذا الخبر بهذا الشكل الذي ساقه مندوب (الديار) لجاريناه ، بل لوافقناه ، فيما يهدف إليه من إثبات تعلقه بزوجة متبناه زيد بن حارثة .

وبنت الشاطئ التي يروي عنها السيد مندوب (الديار) مخطئة فيما نقلت وقررت ، ولو أن هذا الأخ الباحث ، سار طبق المنهج العلمي في البحث ، فنقل الأخبار من مصادرها لاستراح وأراح .

أما ماهو وارد ومعلوم في ذلك ، فهو مارواه البخاري ومسلم والنسائي وأحمد بن حنبل عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغار من النساء اللواتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ ، أي زوجاتٍ يعقد نكاحه عليهن بدون مهر ، أو إذن وليّ . فلما أنزل الله قوله : ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ، إن أراد النبيّ أن يستنكحها خالصةً لك من دون المؤمنين .. ﴾ إلى أن قال : ﴿ تُرْجِي من تشاء منهن وتؤوي إليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك ﴾ قالت له : ماأرى ربك إلاّ يسارع في هواك[1] .

ومن المهم أن تعلم أن رسول الله لم يتزوج واحدة من اللواتي وهبن أنفسهن له ، ولم يدخل بأيّ منهن . وكل مافي الأمر أن الله أباح له ذلك خاصة وجعله راجعاً إلى إرادته . ولكنه ﷺ لم يتزوج أيّاً منهن[2] .

فأين هو موقف المعارضة من عائشة لرسول الله ﷺ في هذا الحديث ؟ وما هو الموضوع الذي تعلقت به المعارضة ؟ رسول الله لم يتزوج أيّاً من تلك النساء اللائي وهبن أنفسهن له . فما الذي استنكرته عائشة إذن من عمله ﷺ ، وما الشيء الذي أعلنت عن معارضتها له فيما قد فعل أو شرع ؟

ثم أين هي رائحة الاستنكار أو المعارضة في قولها : « ماأرى ربك إلا يسارع في هواك » ؟.. وهل يفهم الرجل العربي من هذه الجملة إلاّ إعجاب عائشة بمكانة رسول الله عند ربه عزّ وجلّ ، وبعظيم محبة الله له ؟

ولقد اشتهرت هذه الجملة في التاريخ العربي على أنها أرق مديح مدحت به عائشة رسول الله ﷺ ، وعبرت به عن شديد إعجابها بمكانته عند ربه . حتى إن

(١) انظر صحيح البخاري مع شرح فتح الباري : جـ٨ ص٣٧٢ ط : الميمنية ، وصحيح مسلم : ١٧٤/٤ ط استانبول ، وسنن النسائي أول كتاب النكاح ، وتفسير ابن كثير جـ٢ ص٦٨ ط الميمنية .

(٢) فتح الباري : جـ٨ ص٧٣٣

في الشعراء من دبجوها في قصائدهم التي أنشدوها في مدح رسول الله ﷺ . فهل خفيت دلالة المعارضة والنقد فيها عن الأجيال العربية جميعاً ، وعن أولئك الشعراء أيضاً ، ثم لم يكتشف هذه الدلالة الكامنة فيها إلاّ مندوب جريدة الديار التي تصدر في بيروت الشرقية والتي تشرف من قريب أو بعيد على نشر سلسلة « الحقيقة الصعبة » ؟!..

ثانياً ـ أما قصة الموقف الثاني من مواقف المعارضة المزعومة التي اتخذتها عائشة من رسول الله ﷺ ، فهي أن الواقدي روى عن محمد بن عبد الله عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : لمّا ولد إبراهيم جاء به رسول الله ﷺ إليّ ، فقال : « انظري إلى شبهه بي » فقلت ماأرى شبهاً . فقال رسول الله ﷺ : « ألا ترين إلى بياضه ولحمه » ؟ فقلت : إنه من قُصِرَ عليه اللقاح ابيضّ وسمن[1] .

وبقطع النظر عن قوة الحديث وضعفه ، فإنا نسأل : أين هو معنى المعارضة لرسول الله في هذا الكلام ؟ أهو في مجرد كونها اتخذت رأياً آخر في مسألة شبه إبراهيم به ؟

وهل سمعتَ أن أسرة رزقت مولوداً ثم لم يختلف أعضاؤها في شكله إلى أيهم هو أقرب سِمَةً وشبهاً ؟ أهو مخول ينزع إلى شبه قوي بأخواله ، أم هو أقرب شبهاً إلى أبيه وأعمامه ؟ وهل في الناس من قال إن نقاشاً كهذا من شأنه أن يصدّع الأسرة ويمزقها إلى جبهات معارضة ؟

أم لعلّ هذا الصحافي يريد أن يفهم من كلام عائشة هذا ماهو أعمق وأبعد

(١) انظر طبقات ابن سعد : ١١٩/١ ط القاهرة . ومعنى قصرت عليه اللقاح أي حُبِست له النعاج ذوات اللبن . والحديث تفرد بروايته الواقدي ، قال عنه النووي هو ضعيف بالاتفاق . وقال الذهبي استقر الإجماع على وهن الواقدي وضعفه .

من هذه الدلالة المعروفة والمتداولة بين سائر الأسر ، وفي مختلف العصور ، ألا وهو الطعن بشرف مارية واتهامها بخيانة رسول الله ﷺ ، واعتبار هذا الطفل الذي لا يشبه رسول الله بمثابة شاهد على ذلك !!..

إن كان هذا ما يرمي إليه السيد مندوب (الديار) ورسول (الحقيقة الصعبة) فهو اتهام لكل زوجة لم تضع مولوداً يشبه أباه وعمومته بالقدر الذي يشبه خؤولته بأنها خائنة وأن المولود من سفاح ، وهو أيضاً تقويل لكل من نظر إلى مولود ما فقال إنه إلى خؤولته أقرب شبهاً ، بأن الأم إنما خانت به زوجها وأنه من ثمرة زناها الذي ارتكبته !.. وليس في الدنيا عاقل يحمل كلام الناس الذي يتكرر كل يوم ، على هذا المعنى الشنيع الذي لا يخطر من أحدهم على بال .

ثم ألا يُوسِّعُ هذا الإنسان من تأمّله قليلاً ، ليدرك أقل ما لا يعجز أي عقل عن إدراكه ، وهو استحالة سكوت رسول الله على اتهامها بل على قذفها هذا ؟!.. إن لم يمنعه من السكوت دفاعه عن مكانته وشرفه ، منعه منه قيامه بحراسة حدود الله في حق العباد .

مثل هذا الكلام ، إن أريد به المعنى الذي طاب لمندوب (الديار) أن يفهمه منه ، لابدّ أن يُخضع قائله للنقاش والتحقيق ، ولابدّ أن يتولى محمد عليه الصلاة والسلام ، الذي كانت بيده السلطة القضائية ، هذا التحقيق من أوله إلى منتهاه ؛ ثم لابدّ أن ينفِّذَ حكم الله تعالى ، إن في حق عائشة لأنها قاذفة ، وإن في حق مارية لأنها زانية .

ومهما تصورنا احتمال إرادة عائشة لهذا المعنى الخطير ، فلا يمكن أن نتصور احتمال سكوت رسول الله عليه ، غير عابئ بما يلحقه من ذلك بشرفه وسمعته ، ولا بما يتسبب عنه من تهاون في أمر ربه وتطبيق شريعته .

ولكن فلنعد مرة أخرى إلى أصل التساؤل :

أين هي رائحة (المعارضة) في كلام عائشة هذا ، فضلاً عن القذف أو الاتهام ؟..

وهل سجل التاريخ لعائشة تجاه رسول الله إلا مواقف الحب له والتفاني في بلوغ مرضاته ، حتى يبقى أي مجال أو احتمال لجرّ هذه الكلمة التي قالتها عن إبراهيم إلى أي معنى من معاني القذف أو الاتهام أو المعارضة ؟

أليست هي التي قالت لرسول الله وقد استأذنها ذات ليلة ليقوم فيعبد ربه : « إنني أحب قربك مني ولكني أوثر هواك »[1] ؟

أليست هي التي قالت له ـ وقد خيرها بين البقاء معه على شظف من العيش ، وبين أن يمتعها بكل أسباب النعيم ويطلّقها بعد ذلك ، وطلب منها أن لا تستعجل في البتّ ، وأن تستشير أبويها ـ « أفيك أستشير أبويّ يا رسول الله ؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة »[2] ؟

أفهذا هو شأن من تقود جبهة معارضة ضدّ رسول الله ﷺ ؟

أم هل كان ، إذن ، حبّه الشديد لها ، من أجل أنها تمثل عنصر معارضة له داخل منزله وفيما بين أسرته ونسائه ؟

إن أقل ما ينبغي أن يتحلّى به الباحث في أمر ما أو الذي يحلم بأمنية ما ، احترام عقول الناس والإذعان للبدهيات .. فمن كان يزدري العقول بحديثه ويحاور الناس على أساس أنهم مغفَّلون تنطلي عليهم أفانين الخداع وأساليب اللعب

---

(١) رواه أبو بكر بن مردويه ، وعبد بن حميد ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان في صحيحه ، كلهم عن عطاء بن أبي رباح .

(٢) الحديث متفق عليه .

بالألفاظ ، أو كان من شأنه التعامي عن البدهيات والالتفاف حول أسوارها - عاش سجين أحلامه ولم ينظر الناس إليه إلاّ بعين الاحتقار أو الإشفاق . ومهما عزى نفسه بمكايدة الحق والسعي إلى إحلال الباطل في مكانه ، فإن الحق لا يُزْلقه من مستقرّه شيء ، والباطل لا يمكن أن يرقى به إلى صعيد الحق أي تلبيس أو تمويه .

التقديس ثمرة بحث وليس عائقاً عن البحث :

ولكن ما الذي يهدف إليه مندوب (الديار) من خلال البحث عن جبهة معارضة والرغبة في العثور عليها بين أصحاب رسول الله ، بل الرغبة في أن يرشح لقيادتها أهل بيته عائشة رضي الله عنها ؟

الهدف ، هو ما قد صرّح به من خلال تتمة سؤاله ، أن يمتلك الدليل على أن الصحابة لم يكونوا يقدسون رسول الله ولا القرآن هذا التقديس الذي يراه المسلمون اليوم ويشعرون به لكل منهما . ومن ثم يملك السبيل إلى زعزعته ثم الإطاحة به من نفوسهم .

ولا ريب أنه إن وصل إلى هدفه هذا ، أمكنه أن يصل إلى هدف الأهداف من وراء ذلك ، وهو إقصاء الإسلام ، بكل ضوابطه وقيوده ، عن حياة المسلمين ، وإنزال رسول الله عن الرتبة التي يتبوؤها في أفئدتهم وعقولهم ، إلى حيث لا يبدو في أنظارهم أكثر من زعيم في قومه ولت زعامته مع ذهاب عصره .

وهذا الهدف قاسم مشترك لدى كل الذين يسعون سعياً حثيثاً لاهثاً إلى إطفاء شعلة الإسلام وإخماد جذوته في أفئدة المسلمين ، بدءاً من أولى الفكر اليساريّ المتطرف ، وانتهاءً باليمين الصليبي الحاقد !..

فهؤلاء جميعاً يعزفون ، من سعيهم هذا ، على قيثارة واحدة : الإسلام بكل

مصادره وأصوله ليس أكثر من تراث .. تراث الآباء والأجداد . ومن ثم فلا معنى ولا موجب لإضفاء شيء من روح القداسة عليه . وإذن فهو خاضع للنقد والتمحيص والتطوير ، بل وللتغيير .

فما الذي ينبغي أن نقوله نحن لهؤلاء الناس ؟

نقول لهم : إن تقديسنا للإسلام ومصادره وخاتم رسله ، إنما تمّ في نهاية رحلة طويلة من الفحص والنقد ، وبعد افتراض كل الاحتمالات الممكنة في تفسير الإسلام والقرآن وظاهرة الوحي وتحليل شخصية محمد عليه الصلاة والسلام ، والاستقراء التام لها ، وبعد أن تجاوزناها ، الواحدة تلو الأخرى ، طبق قاعدة الحصر والإسقاط المعروفة في منهج البحث .

فلما وصلنا من هذه الرحلة إلى النهاية ذاتها التي وصل إليها الرعيل الأول من قبلنا ، وثبت لدينا ، بالحجة العلمية ، أن الإسلام ليس إلا شرعة ربّ العالمين شرّف بها عباده في الأرض ، وأن محمداً لم يكن إلاّ الأمين على نقل هذه الشرعة إلينا ، وأن القرآن ليس إلا وحي الله المنزل عليه لفظاً ومعنى ، لم يزد عليه ولم ينقص منه حرفاً واحداً -: كان لا بدّ لنا عندئذٍ من اليّقين بأن الإسلام ، بكل مصادره ومقوّماته ، حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، قد تنزل من عند الله عزّ وجلّ .

وهل رأيت عاقلاً لا يحمله عقله على تقديس الحق ؟

وهل كان التأبّي على تقديس الحق إلا تعبيراً غير مباشر عن تقديس الباطل ؟

ولعلك لا تجهل ، وأنت عربي ، أن تقديسك للشيء يعني تنزيهه عن السوء وعصمته عن الخطأ . فهل علمت أن شيئاً غير الحق أولى منه بالتقديس ، أي التنزيه عن السوء والخطأ ؟

وهكذا ، فإن دعوة هؤلاء الناس إيّانا إلى إبعاد سمة التقديس عن الإسلام وكتابه ورسوله ، ليتيسر لنا الاقتحام إليه بالنظر والفحص والنقد ، دعوة متأخرة جداً !.. فلقد اقتحمنا إليه هذا السبيل قبل أن يتنبّهوا ثم ينبهونا إليه ، تماماً كما اقتحمه كل فرد من الصحابة وتابعيهم من قبل . وما يقيننا اليوم بقدسية هذا الدين ، متمثلاً في مصادره ، ومقوّماته ، إلاّ القرار الأخير الذي جاء به تتويجاً لرحلتنا العلمية النقدية هذه .

بل إن بوسع هؤلاء الناس أن يعلموا أن أولئك الصحابة الذين كانوا مثال التقديس للإسلام ورسوله ، كانوا قبل ذلك مثال المعارضة القاسية ، بل الدامية ، بالنسبة إلى كثير منهم . فلما انجابت عن بصائرهم الغواشي وتبيَّن لهم صدق محمد فيما أخبرهم به ، كان لابدّ لسيوفهم أن تغمد ولمعارضتهم أن تتحول إلى استجابة وانصياع .

ودونك فانظر من جديد إلى ترجمة عمر ، وخالد ، وعمرو ، وعكرمة ، ومصعب ، وأبي ذر ، وعديّ بن حاتم .. وجلّ الصحابة الآخرين ، تجد أن إشراقة الإسلام في حياة كل منهم ، إنما تفجرت من أحشاء ظلمات تلك المعارضة ، بل المحادّة والمخاصمة .

غير أن المعارضة التي كانوا يمارسونها ، كانت ـ على شدّتها وقسوتها ـ منهجاً نقدياً للوصول إلى معرفة الحق ثم الانضباط به . أي فلم تكن هدفاً مقدساً لهم يقبعون منه في سجن أبديّ لامحيص لهم عنه ، دون أيّ نظر إلى الحق ومساره ، كما يحبه لنا هؤلاء الذين دأبهم التنكر لقداسة الحق بحدّ ذاتها ، مهما ثبت أنه الحق . والتبتل في سجن معارضته ومقاومته ، مهما ظهر لهم أنه باطل من الفعل والقول .

انظر إلى عمل عديّ بن حاتم ، وقد كان واحداً من أبرز رجال المعارضة

وأشدهم كراهية لرسول الله ، أيام كانت الحقيقة غائبة عن بصره وبصيرته ، وكان قد لحق بنصارى الشام .

قال ، يتحدث عن نفسه : كرهت مكاني في الشام أشد من كراهيتي لرسول الله . فقلت في نفسي لو أتيته فإن كان ملكاً أو كاذباً لم يخف عليّ ، وإن كان صادقاً اتبعته .

تأمل في هذه الكلمة ، بل في هذه المحاكمة النفسية ؛ تلك هي المعارضة السامية التي تعبر عن حرية البحث واتخاذ كل من النقد والنظر منهجاً لاكتشاف الحقيقة والتخلص من غاشية الوهم .

ثم يتابع عديّ حديثه فيقول : ثم قدمت المدينة ، فدخلت عليه (أي على رسول الله) في مسجده ، فسلمت عليه . فقال من الرجل ؟ فقلت : عديّ بن حاتم . فقام فانطلق بي إلى بيته . فوالله إنه لعامد بي إليه ، إذ لقيته امرأة ضعيفة كبيرة فاستوقفته . فوقف لها طويلاً ، تكلمه في حاجتها . فقلت في نفسي : والله ماهذا بملِك !..

ثم مضى بي حتى أدخلني بيته ، فتناول وسادة من أدم (جلد) محشوة ليفاً ، فقذفها إليّ فقال : اجلس على هذه ، قلت : بل أنت فاجلس عليها . قال : بل أنت . فجلست عليها وجلس هو على الأرض !.. فقلت في نفسي والله ماهذا بأمر ملِك .

ثم قال : إيه ياعدي . لعلك إنما يمنعك من دخول في هذا الدين ماترى من حاجة أهله . فوالله ليوشكن المال أن يفيض فيهم حتى لا يوجد من يأخذه . ولعلك إنما يمنعك من دخول فيه ماترى من كثرة عدوهم وقلّة عددهم . فوالله ليوشكن أن تسمع بالمرأة تخرج من القادسية على بعيرها حتى تزور هذا البيت لاتخاف !.. ولعلك إنما يمنعك من دخول فيه أنك ترى أن الملك والسلطان في

غيرهم . وايم الله ليوشكن أن تسمع بالقصور البيض من أرض بابل قد فتحت عليهم . قال : فأسلمت[1] .

فهذا لون من ألوان المعارضة يحدثك عن خبره معها أحد أبطالها . غير أنها كانت كما ترى مطيّة بحث ومنهج دراية وأداة كشف عن الحقيقة للوصول إليها والتعلق بها . فلما أوصلته المطية إلى الحقيقة كان لابدّ أن يقدسها ويلقي عصى التسيار عندها .

فإن كان السيد مندوب « الديار » وأمثاله ممن نعرف هوياتهم وخلفياتهم جيداً ، إنما يهيبون بنا أن نسلك سبيل النقد والمعارضة ابتغاء غربلة الأمور والوصول إلى الحقيقة ، فليطمئنوا إلى أننا قد سلكنا هذا السبيل إلى آخره قبل أن يتوجهوا إلينا بهذا النصح ، وليعلموا أننا لم نعانق هذا الحق الذي انتهينا إليه إلاّ لأنه جاء ثمرة منطقية لسلوك ذلك السبيل . وشيء طبيعي ومنطقي جداً أن نعمد إلى هذا الحق الذي عرفناه فنقدسه ونوليه ثقتنا ، ثم ولاءنا المطلق .

ومن حق هؤلاء الناس أن يسيروا في الطريق ذاته الذي سلكناه ، والذي يدعوننا إلى استمرار التردد فيه ؛ بل من حقهم ، وهم يقفون في هذه المرحلة ، أن لا يشعروا بأي قدسية للإسلام الذي لم يتبين لهم جوهره بعد ، ولا لنبيّه الذي لم يقفوا على هويته الحقيقية بعد ، ولا للقرآن الذي لم يتوفروا على دراسته بعد .

نحن نعذرهم في ذلك كله لأنهم لم يقتحموا بعدُ سبيل الدرس والنقد الذي سلكناه ..

ولكن عليهم أن يعذرونا فيما قد انتهينا إليه وتمسكنا به ، لأننا قد أنجزنا

(١) رواه ابن إسحاق والإمام أحمد ، ورواه البغوي في معجمه بألفاظ متقاربة . وانظر الإصابة للحافظ ابن حجر ٤٦١/٢ ، وترتيب مسند الإمام أحمد : ١٠٨/٢١

سلوك هذا السبيل وقلبنا الأمر على وجوهه وخلصنا من ذلك إلى عصارة الحق واليقين .

فإن أبوا إلا أن نعود القهقرى فنصطف إلى جانبهم حيث يقفون ، وننفض أفئدتنا وعقولنا من اليقين العلمي الذي انتهينا بمنهجية دقيقة إليه ، ثم نخوضَ معهم غمار المعارضة والرد والنقد ، فأشهد أنها لَرجعيةٌ يأباها العقل وتلفظها الكرامة ، دون أن يستبين لها أي فائدة في مقابل ذلك .

هذا ، إن كان هؤلاء الناس يدفعوننا إلى النقد والنقض والتطوير ، ابتغاء أن تتحرك العقول وتتحرر من قيود التبعية والتقليد ، لتصل من وراء ذلك إلى شغاف الحقيقة فتتمسك به وتركن إليه ، أيّاً كانت الحقيقة .

أما إن كان المقصود أن يخرج الإسلام بكل مقوماته وينابيعه من حصن قداسته ، حتى إذا برز للعراء وجهت إليه أسلحة النقد والنقض وتناوشته ألسنة الهجوم والتجريح ، كي يتم القضاء عليه بأيدي رجاله وأهله ، فتلك مكيدة بعيدة المنال بل مستحيلة النجاح ، وصدق ربّ هذا الدين القائل في محكم كتابه : ﴿ ولا يحيق المكر السيئ إلاّ بأهله ﴾ .

قد يفعل ذلك قليل أو كثير من المسلمين أو غيرهم . ولكن ما النتيجة ؟

النتيجة هي أنهم بعملهم هذا لا يزيدون على أن يخلعوا حلّة الإسلام الذي أعزهم في عيون الدهر والتاريخ أحقاباً من الزمن ، ليبرزوا أمام الأنظار كلها عراةً معدَمين ، لا يتعرف عليهم ماض ولا يحتضنهم مستقبل ، تتقاذفهم جدران الحضارات التي يحتكون بها ويأوون إلى ظلّها ، ويتجملون بالركون إليها والالتصاق بها .

إن الدار العامرة التي يتخلى عنها أصحابها ، لن يضيرها بفراقهم شيء ..

يعرف هذا كل عاقل . وإنما الذين يصيبهم الضيم هم أولئك الذين خرجوا منها إلى العراء وتعرضوا من بعدها لعوادي الطبيعة وقسوة الحر والبرد وأسباب التشرد والضياع . أما الدار التي تركوها فسيتسابق الكثيرون من بعدهم إلى احتلالها .

وهل الإسلام في جوهره وأصوله إلاّ كهذه الدار : حقيقة راسخة ناصعة لا مردّ لها ، مهما اصطنع الريبة فيها أولو النزعات والأهواء ، ومهما تنكروا لها أو تخلوا عنها باسم التحرر .. أو التطور .. أو ما شابههما من الكلمات الجوفاء . وما دام في الناس عقول تنزع بهم إلى التأمل والتدبر والدراية المتحررة ، فلسوف تجذبهم هذه العقول إلى المثول أمام حقيقة الإسلام كما تجذب الشمس إليها الأبصار .

إن كلاً من الحقيقة القرآنية ، وظاهرة الوحي الإلهي ، وشخصية محمد عليه الصلاة والسلام ، غدا اليوم موضوعاً من أخطر الموضوعات العلمية التي تفرض نفسها على الباحثين والمتابعين لحقائق الأشياء في سائر بقاع العالم على اختلافها .

صحيح أن في الناس من يمكر بالحقيقة ويكيد لها ، أيّاً كانت الدوافع والأغراض . غير أن رواد الحقيقة وعشاقها يبلغون أضعاف هؤلاء الماكرين والكائدين . وها هم أولاء يتزايدون على كل المستويات وفي سائر الأمم والجماعات . وما أصدق قول الله عزّ وجلّ في الكشف عن هذه الحقيقة :

﴿ يا أيها الذين آمنوا من يرتدّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين .. ﴾ .

☆ ☆ ☆

وصفوة القول أننا نحن المسلمين ، لا نتعامل مع تلك القداسة الغامضة التي يتحدث عنها الآخرون ، والتي لا يملكون من ألفاظ التعريف بها سوى أن

يقولوا : إنها الرهبة والتعظيم للمجهول ، بل إننا لا نفقه شيئاً من هذه المصطلحات ، ولم يعوّدنا إسلامنا على النظر إلى المجهول بأي إجلال أو إكبار .

وإنما نتعامل مع منهج المعرفة الذي يوصلنا إلى معرفة كل من الحق والباطل . وعندئذٍ لا بدّ أن نقدس الحق وندرك نزاهته وعصمته ، وأن نتجاوز الباطل وندرك سوءه وخطله .

ومن لم يقدس الحق ، بعد معرفته ، كانت معرفته به عبثاً ، بل إنّ الشأن فيه أن تكون نظرته إلى كل من الحق والباطل واحدة ، ومن ثم يكون تعامله معهما قائماً على نسق واحد دون أي تفريق !..

ترى أي قيمة تبقى لحياة تضمحل فيها الفوارق بين الحق والباطل ؟ وأي فائدة تبقى لعلم لا يملك أن يصنّفها ويضع كلاً منهما في المكان اللائق به ؟ بل أي مزية تبقى للعلم على الجهل إذا لم يكن بوسعه أن يحجز الحق عن الباطل ، ولم يتأتّ له أن يحمي الحق في حصن من القداسة والتنزيه ؟

المثيولوجيا .. والعلم .. والقرآن ..

ماهي الأسطورة ؟

كان بوسع هذا الصحافي ـ وهو ينطق بالعربية ، ويطرح أسئلته باللغة العربية ، نظراً إلى كونه عربياً أصيلاً من أبوين عربيين ـ أن يستعمل كلمة (أسطورة) بدلاً من (المثيولوجيا) .

ولو هو فعل ذلك لكان أكثر انسجاماً وتفاعلاً مع كل من سياق كلامه وسباقه ، ولكان أكثر تقديراً للمجتمع الذي هو عضو فيه والذي يتعامل معه بالحوار والسلوك . دون أن يزجه ذلك في أي ضيق أو حرج .

ولكن لكل شيء حكمة .. والحكمة في اختيار هذا الرجل العربي الكلمة الأجنبية بدلاً من اللفظ الذي يدل على المعنى ذاته في اللغة العربية ، أن تتجلى هوية التبعية في شخصيته الفكرية والعاطفية . وهو إعلان بارز ينطق بأن الرجل لا يعتمد إلا على المقاييس الغربية في قضايا الفكر والقيم وما وراء الطبيعة والتاريخ . (وهذه اللفتة ، لا علاقة لها ، إطلاقاً ، بما نؤمن به وندعو إليه من ضرورة إتقان إحدى اللغات الأجنبية ، التي فرضت نفسها حضارياً في هذا العصر) .

أما نحن الذين نُشِّئنا في ظلال التربية الإسلامية ، فلا نرى في شيء من مقاييس الغرب أو الشرق إلاّ ما يصلح أن يسمى مزاجاً !.. ولذا فلا بدّ من عرض هذا المزاج ـ شرقياً كان أم غربياً ـ على مقياس آخر يتسم بالموضوعية والحياد ، ثم بالدقة والشمول . ولن يكون هذا المقياس في يوم ما إلاّ المنطق والعقل .

فما هي الأسطورة إذن ، وقبل كل شيء ؟

هي حصيلة الأخيلة الشعبية التي تروى غالباً على شكل قصص وحكايات .

ولما كان الإنسان ، بفطرته الأصيلة ، يتمتع بخيال يتسع اتساع الطبيعة التي يعيش ويتقلب فيها ، مقابل الواقع المحدود الذي يعيش محاصراً في أقطاره ، فقد كان من شأن هذا الخيال أن يجمح بصاحبه إلى ماوراء ذلك الواقع المحدود سابحاً في أرجاء الطبيعة كلها دون أن تقيده شروط أو تصدّه حدود . ليكون ذلك عزاء وتعويضاً له عن واقعه الضيق الذي حبس في داخله . ولولا إطلالة الإنسان من داخل واقعه الذي يعيش فيه على الطبيعة المحيطة به ، من خلال نوافذ الخيال الذي متّعه الله به ، لتحول الواقع إلى سجن ضيق خانق لا يورث صاحبه إلا الكمد والشقاء ، مهما كان شأنه ، ومهما كان نوع الحياة التي يعيشها .

وإذن ، فالأسطورة نسيج خيال ، تصاغ في داخله ، وتروى على أساسه ، ويتلقاها الناس جيلاً بعد جيل على هذا الأصل وبهذه الهوية .

وما من شعب من الشعوب إلا ويحافظ من ثمرات خياله على قسط وافر من الحكايات والقصص الأسطورية المتنوعة ، تأخذ لون الحضارة والثقافة اللتين تميز بها . وقد ظلت هذه الحكايات معروفة محتفظة بطابعها الأسطوري ، وتروى بدءاً من مصدرها الأول موسومة بهذا الطابع .

ولم نسمع قط في تاريخ الأدب الأسطوري ، أو ما يسمى بأدب الشعوب ، أن أسطورة من الأساطير انفصلت عن نسبها الموصول إلى جذور الأخيلة والوهم ، ثم تسربت إلى قناة الأحداث والوقائع التاريخية ، واتخذت طابع الحقيقة الراسخة .

إذن ، فأنباء الوحي ليست من الأساطير :

الآن ، وقد تبين لنا المعنى العلمي لكلمة (الأسطورة) بوسعك أن تعلم بأن

الأحداث التي تروى على أنها وقائع ثابتة مؤكدة ، أبعد ماتكون عن معنى الأسطورة حتى ولو كنا في شك من وقوعها في نفس الأمر ، بشرط أن تروى بطرق علمية مضبوطة ، لا أن تروى عن الغوغاء ، أو عمن لاتوثق أحاديثه ونقوله .

أي إنه لا يوجد أي تلازم بين كون الخبر تعبيراً عن واقع ثابت مؤكد الحصول ، وضرورة التصديق به . كما لا يوجد أي تلازم بين عدم تصديق بعض الناس بخبر أو حادثة ما وبين تسميته أسطورة .

كثيرون هم الذين لا يصدقون بعض ماترويه وكالات الأنباء بين الحين والآخر ، من أحداث نادرة عجيبة في حياة الناس وعلاقاتهم بعضهم مع بعض ومسائل الزواج والولادة ، وكثيرون هم الذين لا يصدقون بعض ما يرويه علماء الطبيعة أو الأرصاد ، من أخبار حيوانات عجيبة أو غرائب مشاهدات في الفضاء أو أعماق البحار . غير أن من الواضح أن عدم تصديق هؤلاء الناس بها - مهما كثروا - لا ينقل هذه الروايات والأخبار إلى ساحة الأساطير . وإلاّ لتحولت الأنباء والأحداث الكونية كلها ، بقديمها وحديثها ، إلى أوهام وأساطير ، إذ ما من نبأ من الأنباء أو حادثة من الأحداث إلاّ وفي الناس من يكذبها ولا يصدّق بها .

فإذا صح هذا الذي نقول ، فيما يتعلق بالأنباء التي تصدر من البشر بعضهم لبعض ، فكيف بالأنباء الصادرة وحياً من الله عز وجل إلى الرسل والأنبياء ؟

أتكون أنباء الوكالات والأرصاد منزهة عن أن تسمى أسطورة ، حتى وإن كانت غريبة ولم تصدّق من قبل كثير من الناس ، ثم تكون الأنباء الإلهية وحدها داخلة في زمرة الأوهام والأساطير لغرابتها ؟

لماذا يكون خبر الله الموحى به إلى رسله وأنبيائه ، عن كيفية نشأة الإنسان وتكاثره ، وعن كيفية خلقه عز وجل لآدم ، أسطورة من الأساطير ، ولا يكون

خبر لامارك وداروين عن الموضوع نفسه هو الآخر أسطورة من الأساطير ؟.. لماذا ؟.. وما الفرق ؟!..

لماذا يُعدُّ خبر الله الموحى به إلى كثير من رسله وأنبيائه عن طوفان نوح وسفينته أسطورة من أساطير التاريخ ، ولا يكون خبر علماء التاريخ الطبيعي عن الانفجار العظيم أسطورة من أساطير التاريخ أيضاً ؟

إن كان الفرق ، أن في الناس من لا يصدق الوحي الإلهي ولا يلقي إليه بالاً ، فإن في الناس كثيرين ممن لا يصدقون تصورات داروين ولامارك ، ولا يقيمون وزناً لقصة (الانفجار العظيم) أو (النظرية السديمية) أو ما يشبههما .

ومع ذلك فإننا لا نسمي - من الناحية العلمية - شيئاً من نظريات التطور أو نظريات الباحثين في التاريخ الطبيعي ، أسطورة ، مهما كانت بعيدة عن المنطق أو العلم . لأن مقومات هذه التسمية غير موجودة ، ومن أهمها أن تكون موضوعة من قبل أصحابها على أنها أسطورة . فلماذا لا يفقه كثير من أدعياء الثقافة والعلم هذه الحقيقة العلمية الواضحة بصدد نظرتهم إلى أخبار الوحي الإلهي ؟

إن لهم ، ولغيرهم ، أن يصدقوا أو لا يصدقوا شيئاً من أخبار الوحي الإلهي ، بل لهم أن لا يؤمنوا بحقيقة الوحي ذاته . غير أن عليهم أن يعلموا أن عدم فهمهم أو تصديقهم لذلك ليس هو برهان كونه أسطورة وهمية كاذبة !..

كلمة عن ظاهرة الوحي :

ولا بدّ أن أوضح - بين يدي هذه الكلمة - أن الوحي الإلهي حقيقة واحدة لا تخضع للريب والشك أياً كان الرسول أو النبي الذي تنزل عليه هذا الوحي . فلا فرق في هذا الصدد بين الوحي الذي تنزل على موسى وعيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام ومَن قبلهم من الرسل والأنبياء الذين ثبتت لهم باليقين التاريخي

صفة النبوة والرسالة . ومن ثم فلا مجال لوقوع أي تناقض أو اختلاف بين الأخبار التي تلقاها هؤلاء الأنبياء والرسل من الله عز وجل ، سواء ما يتعلق من ذلك بوحدانية الله وصفاته ، وما يتعلق بتاريخ بدء الخليقة وأخبار الأمم ووقائع الدهور ، كخلق آدم ، وخبر الطوفان ، وقوم عاد ، وخبر موسى مع فرعون .. إلخ .

نقول هذا بقطع النظر عما هو ثابت من التغيير والتحريف اللذين تسربا إلى الكتب السماوية ، قبل القرآن ، لاسيما التوراة والإنجيل . ولسنا الآن بصدد البحث في هذا الموضوع ولا في فتح ملفه .

إنما المهم أن نوضح بأن الوحي الإلهي بحد ذاته حقيقة واحدة مهما تعدد الرسل والأنبياء .

فلا معنى لتقديسه والإيمان به وبمضموناته عندما يكون متعلقاً بمحمد ﷺ ، مع التشكك والارتياب فيه عندما يكون منزلاً على عيسى أو موسى عليهما الصلاة والسلام . بل هو محل صدق ونزاهة وتقديس بالنسبة لسائر الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام جميعاً .

ومن ثم فإننا مع مندوب (الديار) في استنكاره لهذا التفريق الذي لا معنى له : أن يُنظر إلى حديث التوراة والإنجيل عن قصة آدم وطوفان نوح على أنه أسطورة وخيال ، حتى إذا جاء دور النظر إلى القرآن وما يقوله عنهما ، ظهر الاحترام والتقديس والتصديق ، أو التحفظ عن وصفه بالأسطورة على أقل تقدير . ونحن نعلم يقيناً أن الذي لا يصدق هذه الأخبار وأمثالها في التوراة والإنجيل ، لا يصدّقها في القرآن أيضاً ، مادامت مضامينها واحدة هنا وهناك . غير أنه قد يُخفي موقفه هنا ويبرزه هناك حسب الظروف والأحوال .

والآن ماقيمة ظاهرة الوحي هذه من الناحية العلمية ؟

إن الذي يؤمن بالله عز وجل إيماناً حقيقياً ، يعلم أن الوحي الإلهي أدق دلالة على المسائل الغيبية والكشف عنها ، من التجربة والمشاهدة في دلالتها على المسائل الطبيعية والكشف عنها .

ولقد أطال العلماء ، المسلمون وغيرهم ، البحث في « ظاهرة الوحي » في حياة محمد ﷺ خاصة وسائر الرسل والأنبياء عامة . وفرضوا في تفسيرها احتمالات كثيرة ، كأن يكون إشراقاً روحياً ، أو إلهاماً وشعوراً داخلياً ، أو نوعاً من الصرع[1] أو تلقياً لحقيقة خارجة عن كيانه ليس له اختيار في جلبها إليه ولا في ردّها عنه . وكان أساس بحثهم هذا بالنسبة إلى محمد عليه الصلاة والسلام هو وثيقة بدء الوحي ، التي اتفقت على روايتها وتأكيدها سائر كتب الحديث والسيرة والتاريخ . وتلقاها الباحثون جميعاً بالقبول .

ولدى النظر في هذه الاحتمالات ودراستها واحداً واحداً عن طريق الحصر والإسقاط ، يتبين أن ظاهرة الوحي هذه لا يمكن أن تفسر بأي لون من ألوان الشعور الداخلي ، مادامت وثيقة بدء الوحي محلّ يقين من جميع الباحثين ، إذ إن كل مافيها من المراحل والمشاهد يناقض افتراض كون الوحي شعوراً داخلياً مناقضة حادة .. إن إخبار محمد ﷺ بأن شخصاً وقف أمامه في غار حراء فقال له : اقرأ .. ونزوله بعد ذلك من الغار مصفرّ الوجه وقد أخذته البرداء .. وذهاب خديجة به إلى ورقة بن نوفل الذي أخبره ـ وقد كان شيخاً كبيراً أربى على المائة ـ بأنه الوحي الذي أنزل على موسى وعيسى من قبله .. وانقطاع هذا الشخص عنه ستة أشهر أو يزيد حتى ظنّ محمد ﷺ أنه ربما ارتكب إثماً أغضب الله عليه ، فتحولت عنه النبوة التي بشره بها ورقة ، بسبب ذلك .. ثم الفارق البين الكبير بين أسلوبي القرآن والحديث : كل ذلك يناقض احتمال كون الوحي

(١) صاحب هذا الرأي الأخير هو غولد زيهر . وانظر حاضر العالم الإسلامي ٢٨/١ و ٢٩

شعوراً داخلياً مناقضة جلية حادة . وما دامت الوثيقة بحدّ ذاتها محل يقين واتفاق من هؤلاء الباحثين ، إذن فلا مناص من القول بالاحتمال الأخير الذي ينسجم مع مشاهد هذه الوثيقة كل الانسجام ، وهو أن الوحي تلقٍّ منه ﷺ لحقيقة خارجة عن كيانه ، ليس له اختيار في جلبها إليه ولا في ردّها عنه . ولم تكن هذه الحقيقة سوى جبريل عليه الصلاة والسلام[1] .

بل لقد عرّف الوحي ذاته للناس جميعاً ـ وفي مقدمتهم محمد عليه الصلاة والسلام ـ هذا التعريف ، وذلك من خلال القرآن الذي هو المادة الأولى للوحي ، وفي قوله عز وجل :

﴿ وإنه لتنزيل رب العالمين ، نزل به الروح الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين ، بلسان عربي مبين ﴾ [الشعراء : ١٩٢ ـ ١٩٥] .

أمّا من لم يكن يقرّ بوجود هذه الوثيقة في حياة محمد عليه الصلاة والسلام ، فما ينبغي أن ينسب إليه هذا الذي يسمى بظاهرة الوحي ، فضلاً عن أن يشغل نفسه بالتأمل في تحليلها وتفسيرها ، ليصل إلى القول بأنها كانت إشراقاً روحياً أو شعوراً داخلياً في كيانه . ولسنا الآن بصدد الحوار مع هذا الفريق من الناس أو مناقشتهم بشيء .

والآن يحين لنا أن نسأل : ماوجه الإنكار لنبأ أخبر الله به عباده عن طريق أمينه الذي اختاره من ملائكته إلى أمينه الذي اختاره من البشر ؟ وما هي الثغرة العلمية التي من شأنها أن تدخل الريب في صحة هذه الأنباء ، بعد أن تمّ إيماننا بالله ، ثم تمّ إيماننا بملائكته وبحقيقة الوحي الذي هو رسالة ما بين الله وعباده ؟

---

(١) انظر دراسة مفصلة لظاهرة الوحي في « كبرى اليقينيات الكونية » للمؤلف ص ١٨٦

وما وجه الغرابة ثم الاستنكار لما أطْلَعنا الله عليه ، عن طريق هذا الوحي ، من أخبار النشأة الأولى للإنسان ، وأخبار بعض الوقائع العجيبة التي قضى بها في حق بعض الأقوام والجماعات ، مهما بلغت من الغرابة والخروج على المعروف والمألوف ؟ ماوجه العجب من أن يخبر الله عباده ببعض ماقد قضاه في حق عباده أو مكوّناته ؟

لعل في هؤلاء الناس من يقول : نحن في عصر العلم ، والعلم لا يتفق وحديث القرآن عن خلق آدم وكيفية انتقاله طفرة من كتلة طين جامدة لا حسّ فيها ولا حركة ، إلى بشر سوي ينطق ويبصر ويسمع ويعقل ويذهب ويجيء .. ولا يتفق وحديثه عن حواء وكيف خلقت من ضلع آدم[1] .. ولا يتفق وحديثه عن الطوفان الذي قالوا إنه عمّ أرجاء الأرض ، والسفينة التي أنقذت أحياء الأرض طبق النظام الذي وصفه القرآن .. ولا يتفق وحديثه عن العصا التي انقلبت حية بعد أن ألقاها موسى من يده إلى الأرض .. ولا يتفق وحديثه عن النار التي استقبلت إبراهيم برداً وسلاماً .. إلخ .

إذن ، فلنقل كلمة جامعة عن العلم والمعنى الضئيل ، بل الممسوخ الذي آل إليه اليوم :

ما العلم ؟

منذ أقدم العصور التي وعت تاريخ العلم والعلماء ، إلى عصر النهضة الغربية ، والدنيا كلها إنما تحفظ للعلم هذا التعريف : « إدراك الشيء على ماهو عليه بدليل » وربما تصرف بعضهم في الألفاظ فعرّفه بأنه « تطابق المفهوم الذهني عن الشيء مع الماصدق الخارجي له » .

---

(١) القرآن نص على أن حواء خلقت من آدم : ﴿ .. الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ﴾ والسنة الصحيحة نصت على أنها خلقت من ضلعه وصدق الله ورسوله .

والمهم أن العلم كان في تصور العلماء كلهم ، خلال الأحقاب المنصرمة كلها ، عملية عقلية تتم طبق منهج منطقي وضوابط علمية ، يتم بها الكشف عن مجهول وإدراكه في الذهن على ما هو عليه .

ومن ثم فإن العلم يتعلق بكل ما يمكن للعقل أن يصل إلى يقين بشأنه ، مما يتعلق بالماضي السحيق ، أو المستقبل البعيد ، أو الحاضر الخاضع للحواس ، أو الحاضر الغائب عن الحواس . بشرط أن يُبْتَغى إلى معرفته المنهج الملائم له .

ومن هنا كان شرف العلم وأهميته ، ومدى اهتمام العقلاء جميعاً به .

فلما دخل عصر النهضة الغربية وازدهرت العلوم الطبيعية على اختلافها ، فوجئ المجتمع الإنساني كله ، بتعريف جديد للعلم لا عهد للعلم ولا للعلماء به من قبل .. تعريف يقلص صلاحية العلم ، بل وجوده ، ثم يقلصه ولا يزال يقلصه ، حتى يجعله حِكْراً للمكوَّنات الخاضعة للحواس الإنسانية وهي التي يسمونها اليوم بالطبيعة . فهو اليوم عبارة عن التجربة الحسية لأشياء الطبيعة ثم رصد النتائج ، والوصول منها إلى قاعدة وقانون .

فالعلم ، بهذا المصطلح الجديد ، تجربة مادية أكثر من أن يكون حركة عقلية !..

ثم إنه أصبح مقطوع الصلة عن كل من الماضي ، والمستقبل ، والحاضر الغائب عن الحواس !..

أي إن جاء من يسأل عن نشأة الوجود الإنساني وما كان من خبر الماضي السحيق ، قيل له : لا علاقة للعلم بهذا الأمر . وإن جاء من يسأل عن مصير الإنسان بعد الموت وما هو مقبل عليه ، قيل له : وهذا أيضاً لا شأن للعلم به . وإن جاء من يسأل عن العقل وسره أو الروح ومكانها من الجسد قيل له : وهذا أيضاً مما لا يدخل في اختصاص العلم .

أليس من حق أحدنا أن يسأل إذن عن جدوى العلم وفائدته ؟

بل أليس من حق أي إنسان أن يبحث عن الملاذ الجديد له ، بعد هذا الاعتذار المزعوم للعلم عن الخوض فيما ليس من وظيفته وشأنه ، إذ كانت وظيفته محصورة في متابعة التجربة الحسية لأشياء الطبيعة ثم رصد نتائجها ؟ وماذا عسى أن يغني الإنسانَ ويشبعَ نهمَه العقلي مجردُ ملاحقته للظواهر الطبيعية ورصدُه لتجاربها ، وهو الذي كان ولا يزال تواقاً إلى معرفة هويته وأصل نشأته ، وإلى المصير الذي ينتظره بعد الموت ، وإلى الوقوف على قصة هذه الرحلة البشرية من مبدئها إلى منتهاها ؟ وهل يمكن أن يعاني إنسان الحضارة الحديثة اليوم من مأساة أشدّ وأخطر من مأساة واقعه هذا ، إذ يلجأ هارباً من وحشة جهله بهذه المعضلات التي تلاحقه أينما ذهب ، إلى الملاذ الوحيد وهو العلم ، وإذا العلم يقول له بلسان سدنته وساسته الجدد : إنه قد تقاعد عن الخوض في هذه القضايا كلها ، ولم يعد شيء منها يدخل اليوم في اختصاصه !!..

إذن فقد قضي على هذا الإنسان أن يُدْفَنَ مختنقاً في قبر ضيق مظلم ، من هذه الجهالات التي تحيط به ، دون أن يجد من العلم ، في عصر العلم ، ما يسعفه وينجيه من الهلاك !..

وإنما مصدر المأساة كلها ذلك القانون المنكَّس المقلوب ، والذي يقول بكل جرأة وإصرار : إن التجارب الحسية هي وحدها العلم ، أما الدراية العقلية فوهم ولا علاقة لها بالعلم !!..

ونحن إذا أعرضنا عن مشكلة التلاعب بالألفاظ جانباً ، بوسعنا أن نعلم بأن القرار الأول والأخير في هذا الموضوع إنما هو للعقل .

ويقول العقل : إن مصدر شرف العلم وأساسَه في الكون كله وخلال الأجيال كلها ، إنما هو اليقين الذي يغرسه في العقول ، مطابقاً للواقع الذي تعلق به العلم .

فحيثما وجد اليقين المطابق فقد تحققت ثمرة العلم ، بل تحقق معناه ومضمونه . وليُسَمِّ من شاء من الناس هذا اليقين ما شاء ، وليفصل بينه وبين كلمة العلم بكل ما يروق له من الحجب والفواصل المتنوّعة ، فإنما المقصد أن يتحقق المعنى ، ولا حرج بعد ذلك أن تختلف العبارات والألفاظ أو أن يُستبدَل اصطلاح بغيره .

وهل بوسع العقل أن يصل إلى يقين مطابق للواقع عن نشأة الإنسان وأصله ، وعن نهايته ومصيره ، وعن كثير من القضايا الغيبية الكامنة في ذاته أو المحيطة به ، إن هو سلك إلى ذلك ، المنهج المنطقي المدروس والقائم على قواعد علمية موضوعية معتمدة من العلم ، وذلك قبل أن يحال العلم إلى التقاعد ويتخلّى عن أدق مهامّه التي كانت منوطة به ، وهو رسم السبل المنطقية التي من شأنها إيصال العقل إلى اليقين المطابق للواقع ، بالنسبة إلى أي مشكلة يطمح العقل إلى حلّها والانتهاء إلى يقين صادق بشأنها ؟

والجواب : نعم ، بوسع العقل أن يصل إلى هذا اليقين ، في كل عصر ، مهما اختلفت الاصطلاحات وتنوعت الحضارات ، إن تهيأ له المنهج المنطقي السديد والمتفق مع طبيعة المسألة التي يراد فهمها والوصول إلى يقين صائب بشأنها . ولا شك أن المنهج يختلف حسب اختلاف طبيعة المسألة التي يراد الوصول إلى يقين بشأنها .

فإن كانت مما يخضع للتجربة والمشاهدة ، فالمنهج هو الاعتماد على التجربة الحسية فعلاً ، ولا يغني عن هذا المنهج شيء . ولذا يحيل القرآن الإنسان في معرفة قضايا الطبيعة وكل ما هو من جنس المادة إلى هذا المنهج ذاته ، دون أن يلقنه أي علمي غيبي أو إخبار بشأنها ؛ فهو يقول له مثلاً عن الإنسان وتكوينه وأجهزته : ﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾ ويقول له عن الطبيعة وأشيائها المبثوثة من حوله : ﴿ قل انظروا ماذا في السموات والأرض ﴾ دون أن يحرجه فيلزمه بأي

اعتقاد في شيء من شؤونها ، قفزاً فوق المنهج العلمي إلى ذلك ، وهو التجربة الاستقرائية والمشاهدة .

وإن كانت المسألة مما لا يخضع للحس ، وإنما يدخل في غيوب الماضي السحيق أو المستقبل البعيد أو الموجودات الخفية عن حس الإنسان كالروح والعقل والملائكة .. فالمنهج للوصول إلى يقين علمي بشأنها هو أحد شيئين :

إما الاعتماد على الخبر الصادق الذي يرقى إلى درجة التواتر ، والذي يكون منضبطاً بقيوده وشروطه العلمية المعروفة . كيقيننا بقيام الثورة الفرنسية ، ويقيننا بوقعة القادسية ، وبوجود معالم تاريخية قائمة في مناطق نائية لم يتح لنا أن نراها كتاج محل في الهند ، والأهرامات في القاهرة ... وإما الاعتماد على البرهان العقلي المتمثل في قانون التلازم ، وذلك بأن نفترض أحد الاحتمالات بشأن هذه المسألة الغيبية ، ثم نتبين الآثار والمستلزمات العقلية والطبيعية التي لا بدّ أن تكون مقرونة بهذا الاحتمال . فإن رأينا هذه الآثار موجودة ، بعد البحث والتفتيش ، فالفرضية صحيحة ، والاحتمال يصبح حقيقة علمية . وإن لم نعثر على هذه الآثار ، فالفرضية باطلة والاحتمال غير وارد . وعندئذ نجنح إلى الفرضية الثانية ونفتش عن المستلزمات والآثار التي لا بدّ أن تتفرع عنها ، وهكذا ، فإن دراسة مجموع الفرضيات عن طريق ما يسمى بقانون « الحصر والإسقاط » توصل إلى اكتشاف الحقيقة من بين تلك الفرضيات ، ومن ثم توصل إلى اليقين العلمي بشأنها .

ومن الثابت يقيناً أن جلّ المعارف اليقينية التي يكتسبها الناس ، على اختلاف فئاتهم وثقافاتهم ، متعلقة بموضوعات ومسائل غيبية ، مكتسبة من أحد منهجي الخبر الصادق المتواتر أو برهان التلازم . إنّ يقيننا بحضارات الأمم البائدة والكثير من خصائصها الثقافية والاجتماعية إنما اكتسبناه عن طريق آثارهم المتبقية المستلزمة لتلك الخصائص والسمات .. وإنّ يقيننا بوجود الماء بعيداً ، في سفح ،

تلوح فوقه بيوتات ، مسكونة بين مروج خضراء ، إنما اكتسبناه عن طريق قانون التلازم ذاته .. وإنّ يقيننا بوجود منطقة تكتنفها الأخطار الغامضة ، وهي التي تسمى « مثلث برمودا » إنما اكتسبناه عن طريق الخبر الصادق الذي ارتفع إلى درجة التواتر ، وكذلك يقيننا بأن خسوفاً على الشمس أو القمر سيظهر في ساعة محددة من تاريخ كذا ، إنما نكتسبه من الخبر المتواتر الذي تتناقله سائر وكالات الأنباء عن المراصد الجوية المخبرة بذلك .

ولا فرق في اكتسابنا لهذا اليقين عن طريق أحد هذين المنهجين ، بين أن يكون الموضوع الذي تعلق به اليقين مألوفاً لعقولنا وفي مجتمعاتنا أو غريباً غير مألوف . فإن المنهج العلمي الذي نعتمده في ذلك من شأنه أن يمتصّ الغرابة والشذوذ مهما كان شديداً .

ألم يبلغك خبر أطول عملاق في الولايات المتحدة « روبرت وادلو » الذي بلغ طوله ٢,٧٢ م ، وخبر أقصر قزم ، وهي الأميرة الهولندية « بولين موسترز » التي لم يزد طولها على ٥٩ سنتم .

أو لم يبلغك أيضاً خبر الإيرلندي « تيم هايس » الذي دفن حياً على عمق ٤ أمتار تحت التراب ، وبقي مدفوناً لمدة ٢٤٢ ساعة ، ثم أخرج في ٢ حزيران ١٩٧١ حياً لم يصب بأيّ أذى .

إن هذه الأخبار غريبة عن المألوف بدون ريب ، وهي أشبه ماتكون بالأخبار الأسطورية التي هي من نسج الخيال . ومع ذلك فإن العالم الغربي قد تلقاها باليقين . لأنها نقلت بطرق متواترة ، أو قريبة من درجة التواتر . ولا شأن لنا بمن عاينها مشاهدة إذ العلم بها ، بالنسبة إليهم قائم على التجربة والمشاهدة . وهو ليس محل نقاش وبحث .

أرأيت إلى هذه اليقينيات الكثيرة التي تشكل جلّ معارفنا ، بل تشكل أهم الأسس الفكرية والثقافية والحضارية في مجتمعاتنا ـ كيف ، وبأي البراهين العلمية نقصيها عن معنى العلم ؟ إن كل ما يتطلبه العقل في صدق الإدراك ، إدراكِ أي شيء ، هو اليقين العقلي أولاً ، وتطابق اليقين مع الواقع ثانياً ، وبعبارة موجزة : تطابق المفهوم الذهني مع الماصدق الخارجي . فإذا تحقق هذا الشرط الذي هو قصارى ما يتطلبه العقل ، لم يعد ثمة أي موجب لإقصاء هذا اليقين عن دائرة العلم . إذ لن ترى بين هذا اليقين واليقين المنبعث عن التجربة الحسية لأشياء الطبيعة أي فارق في حكم العقل ولا في ساحة الشعور .

نقول هذا لدى النظرة العجلى ، ولكنا إن تدبرنا الأمر بدقة ، نقول ماقاله « هيوم » من أن العلم هو ما ينبثق عن معاناة الفكر والعقل ، لا ما ينبثق عن تجربة الحواس .

إن تجربة الحواس لاتفيد الكلية والضرورة اللازمة للقانون العلمي مهما كثرت وتوالت وتواترت هذه التجارب . ذلك لأننا لانرى العلّية التي هي منشأ الضرورة ، وإنما نرى الحادثات والنتائج فندّعي العلّية والضرورة بغير حق .. وما يسمونه القوانين الطبيعية ليست أموراً أزلية ضرورية تتبعها الحوادث ، وإنما هي خلاصة لتجاربنا الحسية القابلة للتحول دائماً . ولا مجال للقول بضمانة استمرار النتائج التي رأيناها في تجاربنا السابقة في المستقبل ، بل هي عرضة للتغير لعوامل خفية لم نطلع عليها ، بل نزعم أن العلم لا شأن له بها لأنها مختفية وراء حدود المادة الخاضعة للحس والتجربة[1] .

وصفوة القول أن قيمة « العلم » تكمن فيما يبثه من اليقين في العقل ، ولذا فإن

(١) انظر موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ٢٦١/٢ ، و « العلم في منظوره الجديد » ترجمة كمال خلايلي ص ١٩ فصل « المادة » .

الدلائل التي تورث الظن أبعد ماتكون عن تسميتها علماً . فإذا استقر اليقين في العقل باتباع المنهج المنطقي العقلي ، فقد تحققت له القيمة الذاتية للعلم ، وتكاملت فيه كل خصائصه ومزاياه . وسيّان بعد ذلك أن تسمي هذا اليقين علماً أو تسميه معرفة أو تحرمه من كلا الاسمين فإنما العبرة للمضمون والمعاني لا للألفاظ والمباني .

أيهما أصدق حديثاً عن الكون ، كلام الخالق أم المخلوق ؟

والآن ، وقد عرفنا أن الخبر الصادق الذي بلغ رتبة التواتر ، من شأنه أن يورث اليقين العقلي ـ ينبغي أن نتساءل :

أيهما الخبر الصادق ؟ خبر الإنسان المخلوق عن كيفية خلق الله وإبداعه له ، أم خبر الله ذاته عما خلق وأبدع ؟.. وأيهما أوثق وأصدق ؟ حديث الإنسان عن أحداث الكون في ماضيه السحيق ، أم حديث خالق الكون ذاته عن تلك الوقائع والأحداث ؟

أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تدخل في البدهيات التي لا يجهلها عاقل من الناس . فحديث الصانع عن صنعته والمبدع عن كيفية إبداعه ، هو الكلام المصدَّق ، وكلام الآخرين عن ذلك فضول لا يؤبه به . وليس في الناس من يُقْبِلُ إلى دراسة « الكاتلوك » المقرون بالجهاز الذي حصّل عليه من معمله إلاّ إذا رآه مختوماً بختم المعمل الذي أنتجه ، فإن رآه من بيان أو تعليق أناس آخرين أعرض عنه ولم يثق بشيء مما فيه .

ولا يقبل الناس على الإصغاء إلى الافتراضات والنظريات المتعلقة بأثر عمراني أو جهاز صناعي أو عمل إبداعي ، إلاّ إذا حيل بينهم وبين الإصغاء إلى بيان صاحب العمران أو العمل الإبداعي ذاته .

ومن أوضح الأمثلة على هذا ، تلك الافتراضات الكثيرة التي قيلت عن كيفية بناء الفراعنة للأهرامات القائمةَ اليوم في مصر . أرأيت لو أن كشفاً أثرياً برز اليوم إلى الوجود ، يعود إلى عهد الفراعنة بيقين ، ونظرنا فإذا هو يتضمن بياناً تفصيلياً للطرق الهندسية التي اتبعت في بناء هذه الأهرامات ، إذن لأُهْمِلَتْ تلك الفرضياتُ كلها ، وأعرض الناس عنها إعراضاً واحداً ، لتتجه منهم البصائر والأنظار ، بكل ثقة وقبول ، إلى ماقد تضمنه ذلك البيان .

وإذا تبينت بداهة هذه الحقيقة وانسجام سائر العقول معها ، فلنعد إلى أصل بحثنا لنقرر الحقائق التالية :

أولاً ـ لا ريب أن هذا الكون من صنع الله وإبداعه . ومن كان في شك من هذه الحقيقة ، فليخرج من نطاق الجدل في هذا الموضوع الفرعي ، وليُعد النظر في أصل القضية ألا وهي وجود الصانع عز وجل . فإن نقاشنا في هذه المسألة مع إنسان ينكر وجود الله ، مضيعة للوقت وعبث من الجهد والقول .

ثانياً ـ لا ريب أن محمداً خاتم رسل الله وأنبيائه ، وقد تم اليقين بذلك من خلال دراسة سيرته وحياته ، ومن خلال الدراسة التحليلية المسهبة لظاهرة الوحي في حياته عليه الصلاة والسلام . وعلى كل من كان في شك من ذلك أن لا يخادعنا بتجاوز هذه الحقيقة الكلية إلى الجدل في الجزئيات والفروع . وليبدأ مع نفسه دراسة لهذه الحقيقة الثابتة على ضوء الأدلة والبراهين التي لن يعوزه العثور عليها .

ثالثاً ـ لا ريب أن القرآن كلام الله عز وجل ، وليس افتئاتاً من محمد على الله عز وجل ، ولا تقوّلاً من أيٍّ من الخلائق عليه عز وجل . دلّت على ذلك قواطع الأدلة والبراهين المنطقية والعلمية . ومن لم يكن قد التفت إليها أو يعبأ

بها ، فلا يلقينّ شيئاً من أوزار إهماله وتقصيره على كواهلنا عن طريق جدل عابث لا معنى له ولا رصيد من ورائه .

وانطلاقاً من هذه الحقائق الثلاث نُذَكِّرُ بما يتفرع عنها من الحقائق الثابتة بالبداهة والضرورة .

أولاً ـ لقد أخبرنا الصانع والمبدع لهذا الكون ، عن قصة نشأة الإنسان وكيفية خلقه لآدم أبي البشر ، والعناصر التي كوّن منها والقالب الذي أفرغ فيه وكيف جهزه بالعقل والنطق منذ نشأته الأولى ، تقرأ ذلك في صدر سورة البقرة ، ثم تقرأ تأكيداً منه عز وجل لذلك في سور أخرى . ثم جاء من سلالة هذا الإنسان من أعرض عن بيان الصانع عز وجل ، ثم أخذ يحدّق ببصيرته في أعماق من غيوب الماضي السحيق ، ليعود إلينا بتقرير آخر عن كيفية نشأة الإنسان وتطوره .

فما الذي يأمرنا به العلم ومنطق البداهة في فهم الأشياء ؟ أن نصدق كلام ذاك الذي صنع الإنسان وأبدعه ، أم أن نصدق كلام هذا الإنسان المصنوع الذي أدخله الله إلى ساحة الحياة بالأمس ثم قذف به إلى وادي الموت والهلاك اليوم ؟

هل من عاقل في الناس يجهل أن العبرة بكلام الصانع في وصف ما قد صنع وكيفية صنعه له ، وأن كلام ذلك الإنسان المصنوع فضول من القول لا قيمة له ؟

ويزداد مظهر هذا الفضول والتفاهة ، في معارضة الإنسان لبيان خالقه جلاءً ، عندما نقف بشيء من التأمل أمام هذا الكلام القرآني العجيب الذي يخاطب به الإله الصانع عباده الذين يقفون من بيانه هذا لهم ، موقف المعارض والمجادل ، فيقول عنهم ـ وهو بمثابة الخطاب لهم ـ :

﴿ ما أشهدتُهُمْ خَلْقَ السَّماواتِ والأرْضِ ولا خلْقَ أنْفُسِهِمْ ، وما كنتُ متَّخِذَ المضلِّينَ عَضُداً ﴾ [الكهف : ٥١] .

وليت شعري أي فرق هذا الذي قد يوجد ، بين بيانٍ يصدره ربّ مصنع مّا ، عن الجهاز الذي صنعه ، من حيث كيفية صنعه وكيفية استعماله وصيانته ، وبيانٍ يصدره رب هذا الجهاز الكوني أجمع ، حتى يَلْقى البيان الأول كل قناعة ورضى ، ثم يَلْقى البيان الثاني كل إعراض وتكذيب ؟ لماذا يلقى الأول كل ترحيب واحترام ، على حين يوضع الثاني في ملفّ الأوهام والأساطير ؟

لقد وددت أن لو أسمعني المتشدقون بألفاظ العلم والفقراء إلى فهم أبسط الاصطلاحات العلمية ، ممن يرسمون في أذهانهم هذا الفرق العجيب ، معذرة علمية وجيزة تبرر لهم هذا التفريق ، وأنا لهم من الشاكرين .

ثانياً ـ درج طائفة من المفتونين بكلمات العلم وعناوينه والفقراء إلى أيّ دراسة بدائية في أصوله ومضامينه ، على أن يجعلوا من المألوف وغير المألوف ميزاناً لما هو ممكن وما هو مستحيل . فكل ما هو مألوف في حياتهم اليومية بحيث لا يثير في النفس أو الفكر استغراباً ولا عجباً ، فذلك هو الممكن العقلي والعلمي . وكل ما لم يكن مألوفاً لديهم وكان مخالفاً للعوائد المكررة في حياتهم وعلاقاتهم مع الطبيعة والسنن الكونية ، فهو المستحيل العقلي والعلمي !.

وعلى هذا ، فمصدر الإمكان وعدم الإمكان ليس كامناً في أشياء الكون أو الطبيعة التي هي موضوع البحث ، وإنما هو كامن في وضع الإنسان والحالة التي يتلقى عليها أنباء هذه الأشياء ، فمن كانت نفسه قد ألفت رؤية هذه الأشياء واستأنست بها ، ومن ثم ركن عقله إلى قبولها ، فهي بالنسبة إليه من الممكنات العلمية التي لا يجوز إنكارها . ومن كانت نفسه جاهلة بتلك الأشياء لم تتعود على مشاهدتها ولم تستأنس بها ، ومن ثم كان عقله مستوحشاً منها ، فهي بالنسبة إليه من المستحيلات العلمية ، وإن رويت وتناقلها الناس فلتدخل في زمرة الأساطير والخرافات .

وعندئذ يصبح معنى الإمكان وعدم الإمكان في أحوال الكون ونواميسه ، تابعاً لأمزجة الناس وأحوالهم النفسية من جانب ، وتابعاً للأزمنة التي يعيشون فيها من جانب آخر !..

فرب شيء أو حال من أحوال الكون والطبيعة هو اليوم ممكن علمياً لأنه غدا في عصرنا معروفاً ومألوفاً ، ولكنه كان قبل بضعة أعوام أو قرون مستحيلاً وغير ممكن ، لأنه لم يكن مألوفاً لأهل ذلك العصر ، ولم يكن التكرار له قد صقله في أذهانهم .

فهل في المثقفين من يصدق هذا اللغو العجيب الذي يصاغ باسم العلم ؟

ميزان الإمكان وعدم الإمكان في الأشياء ، كامن في تلك الأشياء ذاتها ، وليس منعكساً إليها من أمزجة الناس وأحوالهم . تلك حقيقة من أوليات العلم وقواعده التي لا عذر لعاقل في جهلها .

وحتى الشذاذ من المتهوسين باسم الفلسفة المثالية ، لم يصل بأحد منهم الشذوذ إلى أن يقول أو يعتقد بأن صفة الإمكان وعدم الإمكان في نظام الأشياء منعكسة إليها من ظروف الناس وأمزجتهم النفسية ، لا منبثقة من ذات تلك الأشياء ودخائلها .

وما من باحث موضوعي في قضايا العلم ، إلاّ ويبدأ بحثه بإدراك أول قاعدة من قواعد العلم والمعرفة ، ألا وهي : أن العلم يتبع واقع الشيء المعلوم ، وليس الشيء المعلوم هو التابع لواقع العلم أو لحال صاحبه .

ولولا هذه القاعدة الراسخة الثابتة ، لما قام أي فرق بين عالم وجاهل !..

إذ كان بوسع كل إنسان أن يضع في ذهنه القرار الذي يشاؤه عن الأشياء ، وإذا بتلك الأشياء تابعة لقراره خاضعة له ، فلا يبقى عندئذ معنى للجهل ، إذ

يزول الجهل من أساسه وبكل أشكاله ، في تيار نسبية الأحوال والظروف ، واختلاف الأزمنة والعصور ، وتفاوت الأمزجة والطباع !..

أما العلم الذي هو العلم حقيقة ، فهو يعيدك إلى أنظمة الكون ونواميسه قبل أن تألفها وتتعود عليها ، وعندئذ ستجد أن الكون كله ليس إلا جملة معجزات وخوارق : دوران الأرض معجزة ، والغلاف الجوي معجزة ، وقانون الجاذبية معجزة ، وحركة الأفلاك معجزة ، والنباتات معجزة ، والدورة الدموية في الإنسان معجزة ، بل الإنسان بكل مافيه معجزة .. إلخ ولكنك تنظر فتجد أن هذه المعجزات موجودة قائمة ، ومن ثم فهي داخلة في صنف الممكنات .

فإذا عدت وتأملت فيما تعدّه من صنف المستحيلات أو الأساطير ، لعدم إلفك لها واعتيادك عليها ، فستجد أن هذه التي تراها مستحيلات ، ليست أكثر غرابة وبعداً عن إلفك ، من هذه الأنظمة الكونية القائمة من حولك وفي كيانك ، في العصور المتصرمة القديمة ، أي قبل أن يتعود عليها الإنسان ويركن إليها .

وهذا معنى قول العالم الإنكليزي « وليم جونز » :

« القدرة التي خلقت العالم ، لاتعجز عن حذف شيء منه أو إضافة شيء إليه . ومن السهل أن يقال عنه إنه غير متصور عند العقل . لكن الذي يقال عنه إنه غير متصور ، ليس غير متصور إلى درجة وجود العالم بشكله الحالي »[1] .

إننا لانعجب أبداً من أن تموت الأشجار موتاً موسمياً ، مرة كل عام ، ثم تعود بعد ذلك إلى النمو والحياة . بل نحلل ذلك ونعلله وندرسه على أنه ظاهرة من الظواهر العلمية . لأنه شيء تكرر في حياتنا وألفناه منذ نعومة أظفارنا ، فسقط منه موجب التعجب والاستنكار .

---

(١) انظر مبحث « محمد ومعجزاته » من كتاب حاضر العالم الإسلامي لشكيب أرسلان ٤٩/١

ولكننا نعجب إلى درجة التكذيب والاستنكار ، من أن يقال لنا إن ميتاً من الناس قد تفجر عنه القبر بعد سنوات ، كما تتفجر الأرض عن النبات الذي ينمو فوقها ، ثم ماهو إلا أن عادت إليه الحياة وأسرع عائداً إلى داره . لأنه شيء لم نألفه ولم يقم نظام الحياة عليه .

غير أن الله عز وجل لو شاء أن يجعل من هذا التصور نظاماً وسنّة كونية ، إذن لألفناه هو الآخر واعتدنا عليه ، ولما رأينا فيه ما يدعو إلى تعجب أو استنكار ، ولرأيت الجامعات والمعاهد العلمية تدرس ذلك وتحلله وتعلله ، وتستخرج منه الأنظمة والقوانين .

إذن ، ففرق مابين الممكن والمستحيل في تصور هؤلاء الناس ، ناشئ عن توهم نفسي ، وليس منبثقاً عن حكم أو قرار عقلي .

وإنه لسخف عجيب يدافع عن نفسه باسم العلم ، أن يجعل أحدنا من عادة عودنا الله عليها قانوناً حتمياً يقيد به إرادة الله تعالى وقدرته المطلقة ، فينطق بملء فمه ، ودون أي استحياء ، قائلاً : إن الله غير قادر أن يقلب العصا التي كانت في يد موسى حية ، وغير قادر أن يحيي الموتى على يد عيسى بن مريم عليه السلام ، وغير قادر أن يصعد بمحمد ﷺ إلى السماوات العلى ثم يعيده إلى الأرض في سواد ليلة واحدة . وأنه غير قادر أن يغرق الكرة الأرضية بطوفان داهم .

عجيب أن يقيد العبدُ إرادةَ الرب وسلطانه ، ببعض ماعود الرب عليه هذا العبد !..

وإلا ، فهل من دليل آخر يعتمد عليه المنكرون ، وهل بوسعهم أن يستدلوا على استنكارهم هذا بأثارة من علم ؟

ينكرون نبع الماء من بين أصابع محمد عليه الصلاة والسلام - وقد ثبت في حديث صحيح - ثم لا ينكرون ولا يعجبون من الغدة اللعابية التي تظل تنبع بأصفى ماء زلال تحت ألسنتهم . ولا يعجبون من هذا اللبن الطاهر الصافي الذي تمتلئ به ضروع الأنعام ، ويخرج - كما يقول كتاب الله عز وجل - من بين قذرين اثنين : الفرث والدم !.. فما الفرق ؟ ماالفرق بين ذاك الذي عجبوا منه فاستنكروه وهذا الذي لم يعجبوا منه فلم يستنكروه ؟

ليس ثمة أي فرق إلاّ الاعتياد هنا وعدم الاعتياد هناك . وهل سمعت أنّ عالماً يحترم العقل والعلم جعل العادة المألوفة حجة علمية على الإمكان ، وجعل من عدم الاعتياد حجة علمية على الاستحالة وعدم الإمكان .

بل هل سمعت أن في العلماء من يجعل من النظام الذي اختاره الله قيداً يقيّد به إرادة الله ، وإذا به يحتج على الله فيما يريد أن يخلق ويصنع بالنظام الذي عوده الله عليه ، أي فهو ينكر أن تتحرك إرادة الله وقدرته فيما وراء المساحة التي عوده الله أن يرى قدرته كيف تتحرك فيها ؟!..

أيّ سخف يمكن أن تراه أطرف وأعجب من هذا السخف الذي يأبى مع كل ذلك إلا أن يخاطب الناس باسم العلم ومن فوق منبره ؟

يقول المرحوم فريد وجدي في كتابه دائرة معارف القرن العشرين ، في موضوع مشابه للذي نحن بصدده :

« لعل من يسمع أمثال هذه القصص ممن يدّعي الفلسفة الجديدة ، يستكبرها ويعدّها وهماً ، ولكن الوهم الكبير المزري بكرامة العقل والفلسفة والذي لا يصح أن يقف عنده عاقل هو أن يزعم أن العلم محصور فيما علمه وسمعه ، وأن الوجود محدود بما حوته هذه الكتب الصغيرة من حقائق ، وأن كل ماجاء بعد تلك الكتب باطل لا يلتفت إليه . إن من اعتقد أمثال هذه المزاعم فقد حصر الكون في

أضيق من سَمِّ الخياط ، وحصر عوالمه فيما علمه منها . وما علم منها إلا قشراً ظاهراً وغلافاً خارجاً ، وغاب عنه ما يجب أن يغيب عن مثله ، ممن رضوا بالقليل وقنعوا من العلم بالكفاف وإن كانت قناعة منكرة »[1] .

إذن فالفرق بين الشيء المألوف وغيره ، ليس هو الأساس العلمي في الفرق بين الواقع العلمي ، والخيال الأسطوري . وليس ثمة عالم يجعل من عادات الطبيعة قانون الإمكان وعدم الإمكان .

ومرة أخرى نلفت النظر إلى أن حديثنا هذا موجه لمن كان صادقاً معنا في دعوى إيمانه بالله وكتبه ورسله ، بقطع النظر عما قد تسرب إلى الكتب السماوية السابقة من التحريف والتغيير .

أمّا من لم يكن صادقاً معنا في ذلك ، فإن مما يزري بكل من العقل والعلم أن يعابثنا بنقاش في قضية فرعية ليس في ذهنه لها أيّ أصل .

(١) دائرة المعارف : ٦٧/٥

مسألة الإرادة الحرة .. ومصادرتها

هل الإرادة والحرية متلازمتان ؟

من المعلوم أن الإرادة هي القصد الذي يدفع صاحبه إلى تصرف أو سلوك ما .

والقصد في أساسه قرار عقلي . غير أنه قد يكون مدعوماً برغبة النفس وهواها فيسمى رضاً ورغبة أيضاً . وقد يكون عارياً عن ذلك فيسمى إرادة فقط .

فالذي يقصد إلى تناول طعام طيب تهفو إليه نفسه ، يتجه إلى مقصده هذا بما يمكنك أن تسميه إرادة ورضاً . أما الذي يقصد إلى تناول جرعة من الدواء المرّ ، فإنما يتجه إلى ذلك بما يسمى إرادة فقط .

ولكن هل الشأن في الإنسان أن يملك حرية التحرك ابتغاء تحقيق مراداته ؟

لابدّ أن نعلم هنا بأن مرادات الإنسان تنقسم إلى قسمين :

أحدهما مرادات خفية ، تنطلق من داخله إلى داخله ، ولا علاقة لها بأي احتكاك أو تنسيق بينه وبين الآخرين . والحرية التي تتعلق بهذه المرادات تسمى حرية داخلية .

ثانيهما مرادات تتجه إلى المجتمع والدنيا التي من حوله ، إذ تتمثل في مقاصد أو رغبات تعود إلى أشخاص آخرين أو إلى نماذج من السلوك وأنواع من التعامل مع

الطبيعة وأشيائها . والحرية التي تتحرك بصاحبها في هذا المجال تسمى الحرية الخارجية .

فأما المرادات التي تتطلب الحريةَ الداخليةَ فليس بينها وبين هذه الحرية أي تلازم . بل إنّ جُلَّ تلك المرادات مفصولة عن أي سبيل قد يتخذه الإنسان ابتغاء الوصول إليها . فهي مجرد أمنيات يحلم بها وتستعصي على التنفيذ .

ذلك لأن كيان الإنسان قائم على نواميس إلّهية محددة وصارمة ، فهو محكوم بها مقيّد بسلطانها ، ولا يملك أن يتحرك إلاّ ضمن ساحتها .

إن من أهم مرادات الإنسان ورغائبه أن يتمتع بشباب دائم من حيث المظهر والشكل ومن حيث القوة والمضمون ، وأن يتحرر من عادية الموت وبلائه ، وأن لا تأسره ضرورات تستذلّه وتلاحقه ، وأن تصاحبه العافية والصحة في سائر أحواله وتقلباته .. غير أنه لا يملك أي حرية ينشط من خلالها لتحقيق هذه المرادات والتمتع بها ، بل يظلّ أسير النواميس التي تجعله محكوماً بنقائض تلك المرادات التي ليست في واقع الأمر إلاّ أماني وأحلاماً مجردة .

ومن هنا صح لنا أن نقول : إن الإنسان لا يملك أيّ حرية داخلية . ذلك لأنه محكوم بضرورات ونواميس لا يملك أي خروج عليها ، ولا يقوى على الحركة والسعي إلاّ ضمن مساحتها وداخل حدودها . فكلمة « الإرادة الحرة » في هذا المجال وهم وخيال . والثورة على هذه الضرورات والقيود ، كانت ولا تزال ، عبثاً من القول والتبجح .

وقد اعترف بهذه الحقيقة قدامى الفلاسفة من أمثال سقراط (٣٩٦ ق.م) وتلميذه أفلاطون (٣٤٨ ق.م) وعامة الفلاسفة الرواقيين ، وسائر الفلاسفة والعلماء المسلمين ، وجلّ العلماء والفلاسفة المحدثين من أمثال سبينوزا وليبنز .

وقد كنا ولا نزال نقول : إن خضوع الإنسان لهذه النواميس والضرورات الداخلية التي لا قبل له بالخروج من أقطارها والتحرر من سلطانها ، يجعله فقيراً وعاجزاً ، على الرغم من كل ما يتمتع به من قدرات ومزايا وطاقات ، إذ هو منفعل بها وليس فاعلاً لشيء منها . أي إنه أشبه ما يكون بجهاز استقبال ، تتحرك عليه الألوان والأشباح ، دون أن يملك تجاهها أي دفع ولا جذب ، ودون أن يكون هو مصدراً لشيء منها . ولذلك فما أسرع ما تنفصل عنه وتختفي عن لوحته بمجرد أن ينقطع عنه الإرسال .

وهذا هو معنى كون الإنسان عبداً ذليلاً لله عز وجل ، أي لذلك المتصرّف الذي يعكس عليه هذه المزايا والطاقات دون أن يملّكه شيئاً منها ودون أن يُقْدِرَهُ على أيّ تحكم بها . إنه يمتّعه بها إلى حين ، ضمن ضوابط وقيود ، ثم يفصلها عنه ، فكأن لم يكن يعرفها أو تعرفه من قبل .

ومع ذلك فما أكثر الذين ينوؤون تحت هذه القيود والآصار ، ويقبعون داخل سجون هذه النواميس والضرورات المهيمنة عليهم ، ثم تراهم لا يملّون من ترديد كلمة « حرية الإرادة » والتباهي بها والتعاظم بمضمونها .. بمضمونها الذي لا ينالهم منه شيء !!..

وأما المرادات التي تنتثر في ساحة الحرية الخارجية ، فإن الإنسان يملك أن يتخذ من حريته مطية إليها إن أسعفته الوسائل والأسباب الشخصية ، وذلك بقطع النظر عن العوائق والحواجز القانونية التي تقيمها المجتمعات من خلال أنظمتها المتّبَعة .

إن الإنسان يملك بالنسبة لطاقته الداخلية ، إن أراد ، أن يسرق أو ينهب أو يقتل ، أو ينال ما يشاء من مبتغياته النفسية ورغائبه الغريزية ، وأن يعطي من نفسه أو ماله ما يشاء لمن يشاء ، وأن يتكلم بما يشاء من قدح ومدح في حق

من يشاء . ولا تجد أي عجز داخلي يصدّ صاحب هذه المقاصد عن بلوغ مقصده . فهو هنا يتمتع ، إلى جانب الإرادة ، بحرية التحرك ابتغاء الوصول إليها . ومن حقه أن يتباهى بأنه يملك هنا « حرية الإرادة » .

ولكن ماموقف المجتمعات من هذه الحرية ؟ هذا شيء آخر .

وعلى الرغم من أنّ موقف علماء القانون والاجتماع من الحرية الخارجية ، من حيث التقييد منها أو الإطلاق لها ، أمر لا يهمنا معرفته في هذا الصدد ، ومن ثم فلا داعي إلى فتح ملف الحديث عنه ـ إلاّ أن بلورة موضوعنا هذا تتوقف على كلمة موجزة تعطينا خلاصة عامة عن موقف هؤلاء العلماء من الحرية الخارجية التي يمتلكها الإنسان .

إن جميع علماء القانون والاجتماع والفلسفة ، مجمعون ، على أن ثمة ضرورات إنسانية واجتماعية يجب إخضاع الحرية الإنسانية لمقتضياتها .

غير أنهم سرعان ما يختلفون في تحديد هذه الضرورات التي يجب تقييد الحرية بها . وهم منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا لا يزالون مختلفين .

وسرّ اختلافهم أنهم ينطلقون إلى فهم الحياة والكون والإنسان من تصورات شتى وعوامل بيئيَّة وثقافية متنوعة ، ومن المعلوم أن هذه التصورات المتنوعة تسبب بدورها مذاهب فكرية وسياسية واجتماعية شتى ، تتمزق فيما بينها وحدة الأسرة الإنسانية .

وعندئذ لابدّ أن يخترع أصحاب كل مذهب من الضرورات التي يجب إخضاع الحرية لها ، ما يتفق ومذاهبهم وينسجم مع تصوراتهم وأهدافهم .

فأصحاب النزعة الاستبدادية ، يفسرون الضرورات طبق ما يتفق مع مذهبهم الاستبدادي الذي ارتضوه لأنفسهم وأخذوا أنفسهم به ، ولا ضير عندهم

في أن تحجّم الحرية الإنسانية حتى لا يبقى للإنسان منها إلا المساحة التي تحميه من الاختناق .

وأصحاب الاتجاهات والمذاهب الديمقراطية ـ وهي كثيرة ومتنوعة ـ يرون بأن هذه الضرورات ليست في حقيقتها إلا تلك القواعد التي تعبر عنها أصول النظم الديمقراطية ويقتضيها الخضوع لاستبداد الأكثرية .

وأما المنصرفون إلى استخراج أصول كل من الفضيلة والرذيلة من دراساتهم الفلسفية وحدسهم الفكري ، فهيهات أن يتفقوا من ذلك على أصول موحّدة . وهؤلاء هم الذين يسمون بعلماء الأخلاق . لقد كانوا منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا مثالاً لتبني الأفكار المثالية والخلافات العميقة المستحكمة حول فلسفة القيم وأصولها الثابتة .

وأما أصحاب النزعة المادية ، فلهم من دون الناس دستورهم الخاص بقانون الضرورات . إنهم يرون أن الحرية الإنسانية ليست إلا تجربة حركية دائبة ، تنبه بشكل عملي إلى استحالة خروج التاريخ الإنساني عن نطاق حتمية المادية الجدلية التي تسوق بدورها إلى الحتمية التاريخية .

ولقد أحس كثير من العلماء والكتاب الغربيين بهذه المشكلة التي لا مفرّ منها ، مادام الناس أنفسهم هم مصدر الحرية التي يحسّون بها ومصدر نظام الضرورات التي يشعرون بحتمية تقييد الحرية بها .. فلم يجدوا ـ بعد طول النظر والبحث ـ خيراً من الاعتراف بعقم هذا البحث ، وبعجزهم عن اكتشاف ميزان موحد من الضرورات تخضع له الحرية الإنسانية .

من هؤلاء الكتاب العالم الإنكليزي « ستوارت ميل » فقد عرض في كتابه « الحرية » للمذاهب المختلفة في تحديد الضرورات التي يجب تقييد الحرية بها ، ثم انتهى إلى إعلان عجزه عن الوصول إلى مذهب موحد في ذلك ، غير أنه أضاف أن

خير ما يقوم بديلاً عن هذا البحث العقيم ، حوار المجتمعات الإنسانية ونقاشها الدائم بحثاً عما يمكن أن يتفقوا عليه من خطوط عريضة ومبادئ كلية لهذه الضرورات[1] .

ومن هؤلاء الباحثين أيضاً ، الفيلسوف الإنكليزي « بنتام » فقد بذل في كتابه المعروف « أصول الشرائع » جهوداً شاقة ابتغاء تجاوز هذا الجدل الذي تطاول أمده وأملاً في الوصول إلى قواعد كلية تلتقي عليها المجتمعات الإنسانية كلها ، لتكون القاسم المشترك فيما بينها بصدد تنظيم الحرية الإنسانية وضبطها بالقيود التي لابدّ منها . ولكنه أعلن هو الآخر في نهاية كتابه هذا عن عقم محاولته وعجزه عن تحقيق الهدف الذي ابتغاه[2] .

وهكذا فقد كان خير حلّ لمشكلة (الضرورات) التي تجاذبتها المذاهب والآراء ، أن تترك بدون حلّ ، وأن ينتظر الناس انبثاق الحلّ من استمرار الصراع فيما بينها وتمزق الشعوب والجماعات الإنسانية من وراء ذلك !!..[3]

وبوسعك الآن أن تعلم مدى حاجة المجتمعات الإنسانية ، بعد طول هذا الصراع ، إلى الحلّ الإسلامي الذي تنزل على الإنسان من لدن خالق الكون وواهب القوى والقدر ومانح الإرادة وحرية السعي إليها . وليس طول هذا الصراع الذي ألمحتُ إليه الآن إلاّ واحداً من الأدلّة الكثيرة الناطقة بحاجة الإنسان إلى الانصياع لدين الله عز وجل ، وبأنه لن يجد حلاً لمشكلاته المستعصية المتطاولة إلا باللجوء إلى تعاليم مولاه وخالقه .

---

(١) انظر كتاب الحرية لجون ستوارت ميل ص : ٨٦ وكتاب مذهب المنفعة العامة للدكتور توفيق الطويل ص : ١٤٢

(٢) أصول الشرائع لبنتام ترجمة أحمد فتحي زغلول ١٧/١ و ٢٧٣/٢

(٣) كتبنا بحثاً مطولاً عن مشكلة الحرية بين المذاهب الفلسفية والموقف الإسلامي في كتابنا « حوار حول مشكلات حضارية » يحسن رجوع القارئ الكريم إليه .

خالق الإنسان يقدّم له الحلّ :

لقد كان من الضروري إذن ، أن يأتي الحلّ لمشكلة الحرية الخارجية هذه ، من خارج عالم الإنسان ، بل من جهة عليا ذات هيمنة عليه .

وإن في المحاولات والدراسات والاقتراحات المخفقة التي خاضتها الأجيال السابقة ، والتجارب التي يخوضها الفلاسفة والعلماء المعاصرون ، لأكبر شاهد ودليل على هذه الضرورة التي لا مناص منها .

ولكن من هي الذات التي تتمتع بهذه الهيمنة على الإنسان ، ومن ثم بوسعها أن تقدم إليه الحل ؟ من البدهي أنها ذات الله عز وجل .

فالله سبحانه وتعالى ، هو خالق الإنسان ، وخالق كل شيء ، إذن فهو مالكه ومولاه .

ولا ريب أن هذا الإله الخالق المالك ، هو الذي متّع الإنسان بسرّ الإرادة ، وأولاه القدرة على التحرك سعياً وراء تحقيق مرادته ، أي فهو الذي أكرمه بالحرية بعد أن متعه بسرّ الانبعاث والإرادة الشخصية .

وإذا كانت هذه حقيقة بدهية لا مجال للريب فيها[1] ، فإن مما لا ريب فيه إذن أن الذي أكرم الإنسان بكل من الإرادة والحرية ، هو المرجع الأول والأخير ، في تنسيق العلاقات الإنسانية وتنظيم الحقوق الفردية والاجتماعية ، وتحصينها ضد الرعونات الداخلية والمطامع الخارجية .

وقد كان الأمر كذلك فعلاً .

---

(١) نحن نسقط هنا من اعتبارنا أولئك الذين يرفضون أن يعلموا بأن لهذه المكونات مكوناً وأن لهذه المخلوقات خالقاً . وعلى هؤلاء الرافضين إن كان لا يزال في العقلاء منهم بقية ، أن يبدؤوا حوارهم من جذور القضية ، ويتركوا الحديث عن مشكلة الحريات إلى أن يأتي أوان الحديث عنها .

فإن الدين الحق الذي هو ثمرة خطاب الله للإنسان عن طريق الوحي ، لم يكن يوماً ما في مجمله ، إلاّ تبصيراً بعلاقة الإنسان بخالقه ثم تعريفاً بالنظام الذي ينبغي أن يتبعه للمحافظة على ماقد متعه به من نعمة الإرادة الحرة والقدرة على اتخاذ القرار ، ثم السعي إلى تنفيذه ، على مستوى كل من الفرد والجماعة ، بحيث لاتتصادم الإرادات ولا تأكل الحريات بعضها بعضاً .

وواضح أن وضع هذا الحلّ موضع التنفيذ يتطلب أن يتذكر الناس جميعاً هوياتهم الحقيقية وأنهم عبيد مملوكون بحق وصدق للإله الذي خلقهم ثم متعهم بما متعهم به من طاقة وقدرات . وإلا فكيف يصغون إلى تعاليمه باهتمام وقبول ، وكيف يُهرَعون إلى تطبيقها بطمأنينة وثقة .

وإنما يتذكر الناس هوياتهم ويقفون أمام مرآة ذواتهم ، التي تطالعهم بواقع عبوديتهم لله عز وجل ، عندما يجدون أنهم لا يتمتعون بأي حرية داخلية تنبع من كياناتهم الذاتية ، أي من العلاقة القائمة بينهم وبين القدرات التي يتمتعون بها والنواميس التي يخضعون لسلطانها . وتلك هي الحكمة الكبرى من أن الله سلب الإنسان الحرية الداخلية ، ولم يمتعه بشيء منها ، بل تركه يطمح إليها بأمانيّ وأحلام مجردة .

إن الإنسان ، مهما أُشْرِبَ قلبُه حبَّ الاستعلاء والطغيان ، بوسعه أن يعلم عبوديته الذاتية الكاملة لله عز وجل ، بمجرد أن يتأمل في كيانه الداخليّ الذي لا يملك من أمره أيّ شيء . إنه يرى ذاته مظهراً لجملة أنظمة ونواميس تهين عليه وتحكمه منذ لحظة ولادته إلى ساعة موته ، دون أن يقوى على أي تغيير فيها أو تلاعب بها .

فإذا أدرك الإنسان هويته من خلال معرفته لهذا العجز الداخلي المسيطر عليه ، عرف ربه وخالقه عز وجل . وهذا معنى قول العلماء : من عرف نفسه عرف ربه .

وإذا وصل الإنسان إلى هذا المستوى من المعرفة ، تهيأ لقبول كل ما يخاطبه الله به من الأوامر والتعليمات ، واثقاً بأنها لا تحمل له إلاّ الخير ولا تبعده إلا عن الشر ، مهما بدت ثقيلة القيود أو كثيرة التكاليف . وتحت مظلة هذا القبول الخاضع يتعايش الناس متوادّين متساوين لا يبغي قوي فيهم على ضعيف ولا تتربص الحريات بعضها ببعض .

وواضح أن هذا الحلّ الذي لا بديل عنه يتوقف على التضييق من مساحة ما يسمى بالإرادة الحرة والتخلي عن بعض ماقد يخيل إلى الإنسان أنه من حقوقه الشخصية . ذلك لأن الإنسان اجتماعي بفطرته وطبعه ، وضريبة هذه الفطرة في حياته أن يحمل هذا الإنسان صاحبه ويحمله صاحبه ، كلٌّ فيما يدخل في اختصاصه وطاقته . وهذا معنى قرار الله في محكم كتابه :

﴿ وجعلنا بعضكم لبعض فتنة أتصبرون . وكان ربك بصيراً ﴾ .

ومع ذلك فإن الله عز وجل في الوقت الذي كلف الناس أن يقيدوا من حرّياتهم بما يعود خيره لهم جميعاً وفي سبيل أن يحمل بعضهم بعضاً ، لم يجعل من هذا التكليف قيوداً فعلية وتطبيقية في هذه الحياة الدنيا ، إلا في حدود ماتقتضيه مصالحهم الضرورية ، وما يقتضيه مبدأ الرعاية لحرياتهم وحقوقهم العامة ؛ وترك ماوراء ذلك لرغباتهم الشخصية في الانصياع أو عدمه ، على أن يجزيهم يوم القيامة ، مقابل الانصياع مثوبة وأجراً ، ومقابل الرفض والإعراض عقوبة وعذاباً .

فهو قد كلفهم مثلاً أن يعرفوا عبوديتهم لله عز وجل ، وأن يعرفوا أن لا رب لهم ولا مالك إلا هذا الإله وحده ، وأن يكونوا على يقين بأن مرجعهم إليه وأنهم محاسبون بين يديه ، كما كلفهم بأن يضعوا عبوديتهم لله عز وجل موضع

التنفيذ من حياتهم ، فينهضوا بأداء العبادات التي ألزمهم بها والتي تسمى بحقوق الله سبحانه وتعالى .

غير أنه ـ وقد كلفهم بكل ذلك ـ لم يلاحقهم لتنفيذ ذلك بأي إجراءات قضائية في هذه الحياة الدنيا ؛ بل تركهم ، بعد هذا التكليف ، أحراراً : إن شاؤوا الاستجابة والانصياع ، أثابهم على ذلك بما ألزم نفسه به من السعادة في الدنيا والأجر غير المحدود في الحياة الأخرى . وإن شاؤوا الإعراض والرفض ، وكلهم إلى أنفسهم فيما قد تجرهم إليه من الشقوة والاضطراب في الدنيا ، وتوعّدهم بالعقاب الشديد يوم القيامة .

ألم يقل لرسوله ﷺ : ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ، إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها .. ﴾ ألم يقل له أيضاً : ﴿ لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغي ﴾ وزاد ذلك تأكيداً فقال : ﴿ إنْ عليك إلا البلاغ ﴾ ؟؟ ..

إلاّ أن من وراء ذلك ، تكاليف أخرى ، تدخل فيما يسمى بحقوق العباد ؛ مدارها جميعاً على إقامة موازين العدل وقطع دابر البغي ، وترسيخ المناخ الاجتماعي الذي يتكفل بأن يتعايش الناس فيما بينهم أعزّة مكرَّمين ، لا ينال بعضهم من بعض ظلماً ولا هضماً .. من الواضح أن هذا النوع من التكاليف والأحكام لا فائد له ولا معنى ، إن لم يُدعم بمؤيدات قضائية تتكفل بوضع هذه الأحكام موضع التنفيذ .

وإلا فكيف تقام موازين العدل وترسَّخ الضمانات التي تقي الإنسان من البغي والظلم ، إن بقيت هذه الأحكام حبراً على ورق وتركت للمؤيدات الأخروية التي لا يخضع لها ولا يؤخذ بها إلاّ من كان مؤمناً بالله واليوم الآخر .

إن المحافظة على حقوق العباد تتوقف على ضمانتين اثنتين : إحداهما أخروية ، وإنما يتأثر بها من كان موقناً بالوقوف بين يدي الله في حياة ثانية بعد الموت ، والأخرى دنيوية . وإنما يتأثر بها من كان غير موقن بذلك اليوم ، أو كان إيمانه به مضطرباً ضعيفاً .

أياً كان الأمر فإن أهمية هذه الحقوق تقتضي المحافظة عليها على درجتين ، الأولى عن طريق المؤيدات الأخروية المتمثلة في الثواب والعقاب ، والثانية عن طريق المؤيدات الدنيوية المتمثلة في المتابعة القضائية ورسم العقوبات الحدية أو التعزيرية . وهذا ماقضت به الشريعة الإسلامية . وهو المبدأ الذي تخضع له الأنظمة الوضعية ويقتضيه سير العدالة الاجتماعية .

والحقوق الإنسانية التي تقوم الشريعة الإنسانية بحمايتها ، منها ما يدخل في الحقوق المادية أو العينية كالنفس والمال وسائر الممتلكات ، ومنها ما يدخل تحت اسم الحقوق المعنوية كالسمعة والكرامة ، والعرض ، والقيم الاعتبارية التي قد يتحلى بها الإنسان . فهذه كلها تدخل تحت اسم الحقوق الإنسانية . ومن ثم فإن الكرامة الإنسانية تتطلب حمايتها وتحصينها ضد أيّ إساءة لها أو تربص بها .

إن الاعتداء على النفس والمال والممتلكات ، ليس أبلغ ضرراً من الاعتداء على الكرامة والسمعة ومن التشهير بالأشخاص . بل إننا لنعلم مما أثبتته المشاعر الإنسانية أن هذا العدوان الثاني أشد إيذاء وأخطر أثراً ، في كثير من الأحيان ولدى كثير من الناس ، من العدوان الأول . ألا ترى أنهم كانوا وما يزالون يضحون بأنفسهم ، ومن باب أولى بممتلكاتهم ، في سبيل ردّ ما يمكن أن يسيئ إلى أعراضهم وكرامتهم ؟.. وكم سمعنا وقرأنا عن دعاوي رفعت من قبل فنانين أو فنانات ، ضد كثير من الصحف أو الصحفيين ، لأنهم نشروا عنهم ما اعتبروه تشهيراً وإساءة إلى مكانتهم الفنية والإنسانية وسمعتهم في الأوساط ، وما أكثر

مانجحت هذه الدعاوي وقرر القضاء لأربابها تعويضات مالية باهظة بلغت آلاف الدولارات !..

وهذا ماقررته الشريعة الإسلامية من خلال نصوص صريحة جازمة في كتاب الله وسنة رسوله محمد عليه الصلاة والسلام . فقد رسمت عقوبات محددة للقتل والزنا والسرقة والحرابة والشرب ، والقذف ، (والقذف هو الشتم بما يتضمن الاتهام بالزنا أو ممارسة الدعارة دون برهان) وفرضت عقوبات تعزيرية يحددها القضاء فيما دون ذلك من الإساءات التي قد تتم في حق الآخرين سواء أكانت إساءات مادية أو معنوية .

وإنما تتم المحافظة الحقيقية على حريات الناس وكراماتهم ، بإقامة هذه الشرائع وتطبيقها بعزم وجد .

وبوسعك الآن أن تلمس وتتبيّن مدى سماحة الإسلام ورعايته لحريات الناس ورغباتهم ، في نطاق حياتهم الدنيوية هذه . فحسبه أنه ترك الناس أحراراً بصدد التكاليف التي خاطبهم بها ، مادامت عائدة إلى حقوق الله عز وجل ولا يتسبب عن إهمالها تضييع شيء من حقوق الناس . وأرجأ مقاضاتهم ومعاقبتهم على ذلك إلى يوم القيامة ، على نحو ماقد تم بيانه . ولم ينتقص من حرّياتهم إلا بمقدار ما يكون ضمانة لأداء حقوق الناس ، ورعايتهم بعضهم لبعض ، كي لا يتحول اسم الحرية إلى جرثومة تفتك بجوهر الحرية ذاتها وتهدر كرامة الإنسان ، وتحيل العلاقات الإنسانية إلى كيد وعدوان .

سلمان رشدي وحرية القذف والشتم :

وعلى ضوء هذا الحق الذي لا مرية فيه نقول :

لو كان الذي كتبه سلمان رشدي وجهة نظر علمية أو فكرية ، عبّر عنها بما

يدلّ على قناعة داخلية لديه بشأنها ، لكنّا أوّل من يحترم عمله ، سواء أوافقناه على وجهة نظره أم لا ، ولكُنّا أول من يحاوره بالفكر المماثل . إذ إن الإنسان كان ولا يزال حراً في التعبير عن أفكاره وقناعاته ، ذلك لأن هذا التعبير نوع من السعي والمعاناة على طريق الوصول الجماعي إلى العلم والمعرفة . ولو كان الإنسان كلما أراد أن يعبّر عن فكرة ساورته ، وجد أمامه من يصدّه ويمنعه من البوح بها ، لما تقدم هذا الإنسان خطوة واحدة إلى العلم الذي هو أقدس ما يبتغيه الإنسان في هذه الحياة .

ولو كان الذي كتبه رشدي إعلاناً بأنه لم يستطع أن يصل إلى قناعة بالإسلام ومبادئه ، ومن ثم فهو يريد أن يمارس حريته في الإعراض عنه إلى أيّ معتقد آخر يفضّله ، لفسحنا أمامه الطريق عريضاً إلى كل ما يبتغيه ، خاضعين لقرار الله عز وجل ﴿ لا إكراه في الدين ، قد تبيّن الرشد من الغي ﴾ ولقوله : ﴿ وقل الحق من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .. ﴾ كل ما يمكن أن نضيفه إلى ذلك هو فتح باب حوار معه بالحكمة والموعظة الحسنة ، من خلال الأدلة العلمية والبراهين المنطقية المجردة . لانزيد على ذلك شيئاً ، مادام أن الرجل لا يبتغي أكثر من ممارسة حريته ولا يشتطّ وراء ذلك إلى رسم أيّ كيد أو عدوان .

ولكن الذي فعله سلمان رشدي ليس هذا ولا ذاك .

إن الذي فعله هذا الرجل ، هو أنه جلس يتخيّل كل أشكال وأنواع القذارة والعهر والشذوذ الخلقي والجنسي ، ثم ألصقها كما هي بسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وأهل بيته ، وذلك من خلال رواية أطلق لأحقاده العنان أن تصبّ فيها عليه من السباب والشتائم القذرة مالا يمكن أن يدخل في نطاق فكر أو يدنو إلى ميزان دراية أو علم .

إنه يتخيل ما يشاء - بدافع من حقد عجيب - من قذارة الخلق والسلوك ،

وبشاعة العهر وشذوذه ، ثم يخترع له الصور والأشكال والأبطال ؛ ثم يجسّد ذلك كله بأوهام من العبارات العنكبوتية ، ويصبّها جملة واحدة في حياة رسول الله الشخصية .

ولا أتصور إنساناً تمرّ عيناه على الشتائم والسباب القذرة التي جمعها هذا الرجل ثم صاغها بأسلوب رواية ، دون أن يغالبه القرف النفسي من بشاعة ما يرى ونتن الدوافع الكامنة وراءه .

ولقد غالبت نفسي فقرأت فصولاً من هذه القمامات التي تعجّ بأقذر رائحة يمكن أن تواجه أنفك ، فلم أستطع أن أتخيل صاحب هذه القمامات إلاّ كتلة متحركة من النتن الجسمي والقذارة السلوكية والشذوذ الحيواني . هذا فضلاً عن الحقد الدفين المتراكم وراء صدره على الله وعلى الإسلام وعلى رسوله محمد عليه الصلاة والسلام . ولا أعتقد أن في الناس من يقرأ قماماته هذه التي سماها رواية ، ثم لا يتملكه الغثيان ، بقطع النظر عما يعتقده أو يدين به[1] .

فهل في الناس من يقبل على هذه السباب والشتائم المسفّة ، فيجمعها ، ثم يصنفها تحت اسم حرية الفكر والبحث ، ويضفي عليها سمة الاحترام والقداسة ، ثم يدعو كل من مسّه من رشاش أقذارها ، أن يحاور الفكر بالفكر ، أو يرضى بوابل هذه الأقذار ثم يجلس ويصمت ؟!!..

لقد فعل ذلك عجوز مخرّف من مصر رقصت فرحة الطفولة البلهاء في كيانه ، إذ رأى جائزة نوبل تسقط في يده دون أن يتوقعها ، عندما سأله مندوب من إذاعة لندن عن رأيه في الهياج الذي اجتاح العالم العربي والإسلامي بسبب هذه الرواية .

(١) من الواضح أننا نستثني من كان على شاكلة سلمان رشدي قذارةً وحقداً وإسفافاً ، فلا يتوقع أن يشعر بشيء من القرف والغثيان ، ومن ثم فلا عجب من أن تصرح « مارغريت تاتشر » بأنها شعرت برعشات فنية ممتعة عند استغراقها في قراءة هذه الرواية !!..

لقد أجابه يومها ـ وكله حذر وخوف من أن تمتد يد فتستردّ منه الجائزة ـ : إنه هياج واستنكار لا مبرر لهما . وبوسع الذين استنكروا وغضبوا أن يقارعوا الفكر بالفكر !..

إن الشيء المستهجن جداً في جواب هذا العجوز ، مبادرته السريعة إلى الإجابة ، كما لو كان تلميذاً وقف بين يدي أستاذه ليثبت حفظه وينال درجة النجاح ، فلا جرم أنه لم يبال ـ بسبب ذلك ـ بأنه لم يقرأ الرواية ولم يطلع عليها ، بل لم يكن يعلم إلى ذلك الحين شيئاً عن موضوع الكتاب ، أهو بحث فكري أم قصة تاريخية أم رواية خيالية . أجل ، لم يبال بذلك ، إذ الأمر عنده سواء . فإن نوبل وجائزة نوبل يقتضيانه على كل حال أن يصفّ مع تاتشر والسوق الأوربية المشتركة ومَن وراءهم أو أمامهم من حكماء صهيون ، وأن يقف خصماً للإسلام ومشاعر المسلمين والمدافعين عن سيدنا محمد رسول الله !..

ولكن مهما يكن ، كيف يجاريه عقله وعقول سائر الذين اتخذوا موقفه من أوربيين وغيرهم ، في أن الذي يقف فيملأ تجاويف فمه شتماً وسباباً من ذلك النوع المستقذر المنتن ، ثم يقذف بها في وجوه الناس وأسماعهم ، ينبغي أن تصان حرية فكره المقدسة التي دفعته إلى ما صنع ، وأن لا يجابه عمله ذلك إلاّ بالحوار والفكر ؟ وهل رأيت أو سمعت أن عاقلاً أو مجنوناً التفت إلى هذا الذي يفعل مثل هذا الصنيع ، فوقف يلقي على سمعه محاضرة فكرية يثبت له بالمنطق والمنهج العلمي أنه على خطأ فيما أعلن وقرر ، ومن ثم فإن بوسعه أن يعيد النظر في تصوراته تلك !!.. ألا يكون هذا العمل منه مثار سخرية وتندر وضحك عليه من قبل سائر الأوساط ؟

ولكن حسناً فلنجرب مدى إمكان الاستجابة لنصيحة الشيخ العجوز : أن يقارع الفكر بالفكر .. بل هي أيضاً نصيحة أستاذته تاتشر وكثير من الكتاب والصحفيين الغربيين .

إذا كانت تلك الشتائم المستقذرة التي حشا بها سلمان رشدي روايته ، فكراً ، إذن فيجب ـ حسب نصيحة أسير جائزة نوبل ـ أن تُحاوَر شتائمه بشتائم مماثلة ، ضرورة أن الفكر يجب أن يُحاوَرَ بالفكر المماثل !!..

أفتلك هي الطريقة الحضارية والسبيل الموصل إلى اللقاءات الفكرية والاتفاقات العلمية ، فيما يراه أسير الفكر الصهيوني ؟!.. وهل سَيُطْرِبه جداً أن يجد ملفّ المساجلات والمحاورات العلمية والفكرية في العالم فياضاً بأقذر ألفاظ السباب والشتائم المتبادَلة ؟!.. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا نظلم السوقة والرعاع من الناس ونغمطهم حقهم ، ولا نبوّء كلاًّ منهم كرسيّ الأستاذية في عالم الفكر ، مع التقديس التام لكل ما يتأبطه من معجم الشتائم والسباب التي تفوح بها رائحة العهر والنتن ؟!..

☆ ☆ ☆

أما الآن ، فبوسعنا أن نعود إلى التذكير بحقيقة لاتغيب عن بال أي عاقل ، ولم نسمع أن أحداً من الناس قد ارتاب فيها إلى هذا اليوم :

أولاً ـ لا وصاية لأحد من الناس على فكر أحد أو عقيدته . كيف ، وإن الإنسان نفسه لا يملك أي وصاية أو حجر أو توجيه على اعتقاداته وقناعاته الفكرية . ولا سبيل للسعي إلى تلاقي الأفكار والعقائد إلا النقاش والحوار .

ثانياً ـ الإيذاء من الإنسان لصاحبه مرفوض ، والمدنية الإنسانية تقضي بتعريض من يتعمد ذلك للعقاب . والكيان الإنساني جسد مرئي وكرامة معنوية متقررة .

وكما أن إيذاء الجسم يكون بالصفعة من اليد ، والطعنة من الخنجر ، والرصاصة من المسدس ، فإن إيذاء الكرامة الإنسانية يكون بالغمز الساخر من

العين والهزء من طرف اللسان ، والشتم أو القذف بالكلام . ومن فرق بين إيذاء الجسم وإيذاء الكرامة ، فأثبت الأولى وأنكر الثانية ، فلا ريب أن ليس له من الكرامة الإنسانية نصيب . ولا أعتقد أن في الناس أحداً ـ حتى ولا سلمان رشدي ـ لا يشعر أن له كرامة يجب أن يحافظ عليها ويذود عنها .

وحديث القوانين عن الحقوق المعنوية وقداستها وضرورة المحافظة عليها ، شيء يعرفه كل مثقف في العالم .

ثالثاً ـ إن العالم الإسلامي لم يثر على كفر سلمان رشدي أو على شيء من أفكاره الخاصة التي في رأسه .. فكل ذلك من شأنه الذي يخصّه هو . ولم تؤرّق مسألة خلاصه يوم القيامة أحداً من المسلمين في دنيا الله الواسعة قط . وأي مجنون هذا الذي سيغار أو سيشفق عليه بعد أن قرر هو أن لا يشفق على نفسه ؟

وإنما ثار العالم الإسلامي على كرامته التي هي كرامة كل فرد مسلم ، والتي هي فرع عن كرامة سيد الرسل والأنبياء محمد عليه الصلاة والسلام . وذلك عندما استجمع هذا الرجل ملء فمه نخامة من أقذر السباب والشتائم ثم قذف بها إلى شخص هذا النبي العظيم .

ونحن نعلم أن نخامته لم ترتفع فوق رأسه شبراً ، فضلاً عن أن ترقى إلى ساحة النبوة المطهرة ، وإنما خرَّت عائدة إلى رأسه . غير أنه استطاع ـ بدون ريب ـ أن يسيء إلى كرامة كل فرد من المسلمين بهذا الذي أقدم عليه . ونحن لانشك أنه إنما كان يقصد بشتائمه إيذاء المسلمين والنيل من كرامتهم وأعراضهم لا النيل من رسول الله الذي لا يبلغ أن ينال من تراب قدميه .

أفليس عجيباً ، في باب الإصرار والمكابرة ، أن يبارك الغرب عمله هذا ، وأن ينعت على لسان رئيسة وزراء بريطانية بأنه عمل فني فريد ، ثم أن تحفّ به العناية البالغة ، ويتحول إلى بؤبؤ لعيني تاتشر ، على الرغم من ثبوت قصده ،

وإصراره على النيل من كرامة كل فرد مسلم ، والنفوذ إلى أبلغ ما يستطيع من الإيذاء لأعراضهم ومعتقداتهم ؟

ترى من هو هذا الإنسان الذي يستطيع أن ينحط عن إنسانيته ثم يزعم أن الصفعة على الوجه وتمزيق الجسم بالمدية أذى يستحق فاعله العقاب ، وأن تجريح لكرامة والنيل من العرض بالقذف والسباب ، ممارسة لحرية القول والفكر يستحق عليها المثوبة والتقدير ؟

إذن فلماذا تفيض الدنيا بأولئك الذين ضحوا بأجسامهم في سبيل الحفاظ على أعراضهم وكراماتهم ؟ وهل هم - وإنّ أسماءهم تملأ صفحات التاريخ وتفيض بها الأجيال - شاذون إرهابيون لا يقدرون الحرية الإنسانية حقّ قدرها ، على حين يقدّرها سلمان رشدي وحراسه من سدنة الحضارة الغربية ؟!..

مقارنة لا معنى لها :

غير أن مندوب جريدة الديار يحتجّ علينا بحجة أخرى ، هي أن بلاد الغرب المسيحي استقبل فِلم « آخر تجربة للمسيح » بقبول حسن ، ولم يطالب أحدٌ بقتل مخرجه اليهودي ، فهلاّ سلك المسلمون المسلك ذاته ، وهلاّ تعلموا من الغرب والغربيين التسامح وسعة الصدر ؟

أقول : وكأن مندوب هذه الجريدة لا يذكر المظاهرات التي سُيِّرت والواجهات التي تحطمت ، والصور التي مُزِّقت ، وهتافات الموت التي شُقَّت بها الحلوق والحناجر ، لا في أمريكا فقط ، بل في كثير من أنحاء أوربا . لعل هذا الشاب الصحافي سريع النسيان !..

ومع ذلك فلو أن أحداً هناك لم يغضب ، ولو أن أيّ شيء غير طبيعي لم يحصل ، لما كان في ذلك أيّ شيء يدعو إلى الغرابة والتعجب . والمقارنة بيننا وبينهم غير واردة قط .

إن الرجل الغربي ، لم يعد يستطيع اليوم ، بعد أن اصطبغ - طوعاً أو كرهاً - بالعقلية العلمية ، أن يقتنع بالصورة التي ظلت المجامع الكنسية تنسجها وتؤكدها لشخص السيد المسيح عليه الصلاة والسلام .. إن أي رجل مثقف أو فتاة مثقفة في الغرب لم يعد أحدهما يصدّق أن كياناً لاهوتياً قد قام في شخص المسيح فهو إله أو جزء من إله .. ولم يعد يقيم وزناً لما ظلت هذه المجامع تؤكده من أنه عليه الصلاة والسلام جاء ليتحمل خطيئة البشرية عنها ، وأن الخالق عز وجل اضطر أن يضحي بدم ابنه البريء لمحو كل أثر من آثار اللعنة الخفية التي ولد الإنسان ملوثاً بها !.. وبوسع من يجوب اليوم في مكتبات الغرب المنتشرة في أسواقه ، أن يطلع على عشرات المؤلفات الحديثة التي تفنّد هذه التصورات وتدعو إلى تجديد بناء الفكر الديني ، في الغرب ، على نحو يتماشى مع العلم أو العقلية العلمية التي يتمتع بها الإنسان الغربي اليوم .

هذه التصورات القديمة التي يعلم الرجل الغربي جيداً مصدرها وتاريخها ، والدور الذي لعبه (شاؤول) الذي اشتهر فيما بعد باسم بولس الرسول ، في ابتداعها ، وإبراز كيان جديد للمسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من خلالها ، لم تعد مقرونة في ذهنه بشيء من الاحترام أو التقديس ، إذ بات يعلم جازماً أنها لا تعبر ، على أيّ حال ، عن شخصية المسيح الحقيقية ، هذا إن كان يؤمن أن له شخصية أخرى حقيقية ، ولم يذهب ، بعد ، ضحية ردود الفعل تجاه الأفكار والتصورات التي يبتعد عنها المنطق والعلم ، وينقذف من جراء ذلك إلى أودية الكفر والإلحاد .

إن مثل هذا الإنسان لا يتوقع منه أي ثورة أو هياج عندما يبصر مثل هذا الفلم في دور السينما أو يرى لافتات الدعوة إليه على الجدران ، إذ هو لا يمسّ أي شخصية حقيقية ماثلة في يقينه وإنما يتحدث عن وهم سبق أن لفظه وأنكره فعلاً .

وهذا الإنسان يمثل السواد الأعظم في المجتمع الغربي اليوم . وإنما تستثنى منه قلّة من الناس وهم الذي يسمون أنفسهم (الاعتقاديين) ويخضعون لشعارٍ لعلّ أول من صاغه ونادى به الفيلسوف والمربي الفرنسي (جان جاك روسو) ، وهو : (يجب تخليص الدين من العقل) !!.. ولعلّ الذين حطموا واجهات بعض دور السينما ومزقوا الصور وأطلقوا صيحات الهياج والاستنكار من هذه الفئة القليلة التي تنادي بهذا الشعار .

والآن ، لابدّ أن نسأل : ماهو القاسم المشترك بين المقيس والمقيس عليه فيما يتصوره السيد مندوب جريدة الديار ؟ ماهو وجه الشبه بين الصورة التي يفهمها الرجل الغربي لعيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ، والحقيقة التي يجزم بها الإنسان المسلم هنا عن قناعة وعلم في حق محمد عليه الصلاة والسلام ؟

إن المجتمع الغربي يفيض اليوم بالأعمال والتصرفات الشائنة التي تنطق بأشنع عبارات الإساءة إلى سيدنا عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام والازدراء بتعاليمه ومبادئه ، دون أن يوجد ـ بالمقابل ـ من يثور على تلك الأعمال والتصرفات .. أفيكون ذلك حجة منطقية تفرض علينا أن نصمت الصمت ذاته فيما لو رأينا أن مجتمعنا الإسلامي يفيض بالأقوال أو التصرفات التي تعلن الإساءة إلى شخص محمد عليه الصلاة والسلام ، أو الازدراء بمبادئه وتعاليمه ؟!..

متى ، وفي أيّ مناسبة ، استقرّ للغرب علينا حق هذه الأستاذية والقيادة التي لانعرف أي مبرر لها ؟

إن للغرب أن ينظر النظرة التي يشاؤها إلى (مسيحه) وأن يتخذ الموقف الذي يشاؤه من الصور التي تقدمها له مجامعه الكنسية عنه وعن الدين وحقيقته وجذوره .

وإن للعالم العربي والإسلامي هو الآخر الحقّ ذاته في أن يتبنّى اليقين الذي

يشاؤه عن سيدنا محمد ﷺ خاصة وعن الدين وسائر الرسائل والأنبياء عامة ، وأن يدافع عن يقينه هذا بكل ماهو حق ومشروع . فكيف إذا علمنا أن إسلام المسلمين كان ولا يزال يقيدهم بالعلم وموازينه ويحجزهم عن العصبية بكل أشكالها ، وعن التقاليد والموروثات أياً كانت عواملها ، ويربيهم على الوسطية في كل من الفكر والتعامل والسلوك ، ويغرس في وعيهم الإيمان التام بسائر الرسل والأنبياء ؟!..

فهل يملك أيّ من الناس أن يحقد على شيء من هذه التعاليم الإنسانية ودعاتها والقائمين بحراستها ؟ أم هل يلام أصحاب هذه التعاليم وورّاثها بالمحافظة عليها والذود عن قدسيتها ؟

حقيقة لا بدّ أن ننصف الغربيين من خلالها :

وإنها لمناسبة تقتضينا أن نقف وقفة عرفان وإنصاف تجاه مزية يتحلّى بها أكثر الغربيين على حين يفتقر إليها جلّ المسلمين .

إن معظم الغربيين ، يدرسون المسيحية التي هي دين غالبيتهم العظمى ، على أنها أساس هام في أسس تكوينهم الثقافي ، وسواء عليهم أجنحوا إلى تيار (العلميين) فأعرضوا عن الدين وأفكاره وقيوده ، أم انحازوا إلى فئة (الاعتقاديين) فخضعوا للدين وأفكاره ، فلا بدّ أن يكونوا قد اجتازوا ، إلى خيارهم الذي سكنوا إليه ، بمرحلة من الدراسة والدراية التامة للثقافة الدينية العامة المتمثلة في تاريخ المسيحية وحياة المسيح ، والمجامع الكنسية وتطوراتها وما آل إليه أمرها .

وبالمقابل ، فإن السواد الأعظم من الناس في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ، لا يقبلون إلى التزود بالثقافة الإسلامية ، إلا عندما تتوافر لديهم رغبة التمسك بالإسلام والالتزام بمبادئه وأحكامه .

إننا إن استثنينا هذا الفريق وتركناه جانباً ، فإن بقية الناس عندنا لا يضعون في حسابهم أي أهمية للتعرف على الإسلام ومصادره وتاريخه وعقائده ، باعتباره يمثل شريحة أساسية في بنيان الثقافة العامة . إن من المألوف جداً في مجتمعاتنا أن تتعرف على أي شخصية ذي ثقافة واسعة واختصاص علمي كبير ، دون أن يعرف شيئاً عن القرآن ومضمونه وكيفية نزوله ووصوله إلينا . بل إنه لمألوف جداً أن تسمعه يقول ، في رصانة واعتداد بالنفس : إنني لاأعلم شيئاً عن الإسلام ، لأنني لست رجل دين !!..

فإن رأيت أن أولئك الغربيين أو أكثرهم لم يهتاجوا لعرض فلم (آخر تجربة للمسيح) ولم يلقوا إليه بالاً ، فإن مردّ ذلك إلى خلفياتهم الثقافية ومعلوماتهم الواسعة عن الدين الذي ينتسبون إليه ، وعن تاريخ المسيح والتطورات التي طرأت على المسيحية .

وإن رأيت الموقف نفسه لدى الجمهرة الكبرى من المثقفين المسلمين في بلادنا ، موقف اللامبالاة من فِلم قد يسيئ إلى الإسلام أو نبيه مثلاً أو من رواية قذرة كالتي أخرجها سلمان رشدي ، فإن مردّ ذلك إلى جهلهم المطبق بالإسلام وأصوله ومبادئه ، بالإضافة إلى ما يلذ لهم من تقليد الغربيين في شؤونهم المعيشية عامة ، ومواقفهم من الدين خاصة .

إذن ، فأولئك لا يبالون بدينهم ، لأنهم قد علموه وعرفوا كل شيء عنه وعن تاريخه .

أما هؤلاء ، فهم الآخرون يقفون من دينهم - إلا من رحم ربك - موقف اللامبالاة ، ولكن لا لأنهم عرفوه .. بل لأنهم جهلوا كل شيء عنه ، واستعاضوا عن معرفته بتقليد الغربيين .

اتفاق في المواقف ، وتناقض في الأسباب والعوامل !..

هذه الأسباب والعوامل عند الغربيين ، تتمثل في دراسة ومعرفة معمقة واعية . وهي عندنا تتمثل في جهالة مطبقة وتقليد أصمّ وأبكم !..

فيا لله ، كم نتقن فنون معانقة الذلّ ، ونسوم أنفسنا بأيدينا الخسف والهوان . ثم نعتب على القضاء ونلقي جرائر أعمالنا على كاهل الدين ، ونحمله مسؤولية ما جنيناه بأيدينا في حق أنفسنا !!..

☆ ☆ ☆

غير أنَّ عليّ أن أستدرك ، فأوضح أن غضبة المسلمين أو احتجاجهم على الشتائم القذرة التي لملمها سلمان رشدي من أحط الأوساط وأدنسها ، ثم صاغها وألّفها تحت اسم رواية ، أو على بريطانيا التي قبلت هذا الدنس ثم قبّلته ، ووضعته من التكريم فوق العين والرأس : هذه الغضبة ، أو هذا الاحتجاج لا يمكن أن يعبّر إطلاقاً عن خوف على الإسلام ومصيره ، أن تنطفئ جذوته ويتقاصر مدّه أو أن تمس قذارةُ هذا الإنسانِ وكلامِه شيئاً من نقاء هذا الدين وطهره أو أن تُشَوّهَ نقاء سيرة رسوله محمد عليه الصلاة والسلام الذي قال عنه ربه : ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾ .

معاذ الله .. لا يمكن لأي مسلم عرف معنى الإسلام ومصدره أن يدنو إلى فكره مثل هذا القلق قط . وكيف يتسرب القلق إلى فكره أو قلبه ، وقد تلا وسمع قول الله عز وجل :

﴿ يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ، والله متم نوره ولو كره الكافرون ﴾ [الصف : ٨] .

وقوله عز وجل :

﴿ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ﴾ [التوبة : ٣٣] .

وهب أن صعلوكاً من المسلمين ، صفق لمثل هذا الغثاء ، وأصر إلا أن يتمرغ في أوحال من هذا الدنس ، وأن يطربَ لما يسمعه من شتم رسول الله والافتراء الصريح عليه ، أفيكون تنكره للدين الذي أعزه الله به إضراراً به أو توهيناً لصرحه أو إخماداً لشعلته[1] ؟ منذا الذي يتصور هذا الوهم بعد قول الله عز وجل :

﴿ يا أيها الذين آمنوا من يرتدّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلّة على المؤمنين أعزة على الكافرين ﴾ [المائدة : ٥٧] .

ولقد بات واضحاً لكل عاقل أن الإسلام لو كان نظام أمة اخترعته أو شرعة دولة تبنّته ، لقضي عليه منذ أحقاب طويلة ، ولما كان نصيب الناس منه اليوم إلا التخيل والذكرى ؛ إذ إن معشار المكائد والحروب التي انصبّت عليه وأحدقت به ، كانت كفيلة بمحقه . ولكن بقاءه ـ على الرغم من ذلك ـ في قوة متنامية وانتشار مستمر ، وإقبال عليه من سائر الطبقات والأصقاع ، برهان قاطع ساطع

---

(١) كتب « عزيز العظمة » في مجلة اسمها « الناقد » يعلن إعجابه بما لمسه من روعة الفن في رواية سلمان رشدي هذه ، لاسيما تصويره لما سماه : مكة المحمدية وماخور الحجاب !.. وعدّ ذلك منه تحقيقاً علمياً لأحداث التاريخ !.. ولقد قرأت هذه الرواية بطولها ، فلا والله ماأعلم أنني ابتليت بقرف منتن صُبَّ في كتاب يبعث النفس على الاستفراغ ، إلا عندما ابتليت بقراءة هذه الرواية !.. غير أن الذي يتأبط غرضاً يهدف إليه ، من شأنه أن يجمّل السبل إليه مهما كانت قذرة . ويرحم الله الذين قالوا : إن رجلاً جائعاً رأى جحشاً فاشتهى لحمه ، فقال : ماأشبه أذنيه بأذن الأرنب .

على أنه تنزيل ربّ العالمين ، القائل في محكم تبيانه : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ .

ولكنا يجب ـ على الرغم من ذلك ـ أن نعلن احتجاجنا وغضبتنا .

لأن ذلك أقل ماتستوجبه ضريبة الشرف الذي توجنا الله به إذ أكرمنا بهذا الدين .

ولأن الأمة التي تعرف الحق ، ثم ترى من يسعى إلى تمزيقه والقضاء عليه ، فلا تتحرك فيها نخوة الدفاع عنه والحماية له والضرب على أيدي أعدائه ، أمة ذليلة تستكين إلى المهانة والخنوع . بقطع النظر عن قدرة أولئك الأعداء أو عدم قدرتهم على النيل منه .

الجنة لا تستلزم العصمة

بين يدي الجواب :

يستشكل السيد مندوب « الديار » أن يكون في الصحابة الذين تورطوا في الفتنة التي هبت عاصفتها على المسلمين بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، من قد بشره رسول الله بالجنة ، مثل طلحة والزبير . ويتساءل : كيف يكون قتل المسلم موجباً للنار بل للخلود فيها إن كان القاتل مستبيحاً لذلك ، ثم يكون القاتل مبشَّراً مع هذا بالجنة ؟!..

ولا بدّ ، بين يدي الإجابة عن هذا السؤال ، أن نلفت النظر إلى قاعدة أساسية في أوليات العقيدة الإسلامية التي أخذت من نصوص قاطعة الدلالة في كتاب الله أو المتواتر من سنّة رسوله . وهي أن سعادة العقبى لا تستلزم بالضرورة العصمة من الآثام والذنوب . فربّ إنسان ـ ذكر أو أنثى ـ أسرف على نفسه وارتكب في جنب الله ألواناً من الأوزار ، ثم إن الله عزّ وجلّ يتداركه بالصفح والغفران يوم القيامة ويبوّئه دار كرامته ورضوانه خالداً فيها .

وقد ارتكب حاطب بن أبي بلتعة ـ وهو أحد أصحاب رسول الله ـ ذنباً خطيراً في ميزان الشريعة الإسلامية وأحكامها ، إذ أرسل في الخفاء مع امرأة كتاباً إلى بعض زعماء قريش في مكة ، يعلمهم بأن رسول الله ﷺ يعدّ العدّة للتوجه إلى مكة بجيش كبير من الأنصار والمهاجرين ، ويهيب بهم أن يأخذوا حذرهم ويكونوا على بيّنة من الأمر .

وقد أعلم الله رسوله بذلك ، فأرسل علياً والمقداد رضي الله عنهما ، ليتعقبا

المرأة في الطريق إلى مكة ، ويأخذا منها كتاباً تخفيه معها .. وقد وصلا إليها فعلاً في مكان يسمى « روضة خاخ » وأخذا منها كتاباً كانت قد أخفته بين عقائص شعرها ، بعد إنكار وتهديد .. ولما قُرأ الكتاب على رسول الله ﷺ وعلم أنه مرسل من قبل حاطب بن أبي بلتعة ، استدعاه وسأله عما حمله على هذا الفعل ، فقال : « ... إني كنت امرأ ملصَقاً في قريش ، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون أهاليهم وأموالهم ، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يداً يحمون قرابتي ، ولم أفعله ارتداداً عن ديني ولا رضاً بكفر بعد إسلام » .

فقال عمر : يارسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق !..

فقال رسول الله ﷺ : « إنه قد شهد بدراً ، وما يدريك لعل الله اطّلع على من شهد بدراً فقال : اعملوا ماشئتم قد غفرت لكم »[1] .

من الواضح أن ماارتكبه هذا الصحابي يدخل فيما يسمى اليوم بالخيانة العظمى ، وهو أخطر بكثير من تلك المنزلقات التي سيق إليها كثير من المسلمين ، في مهبّ الفتنة ، باجتهاد ، وقصد سليم ، كما سنجد ، ومع ذلك فإن النبي عليه الصلاة والسلام أبى أن يعاقب هذا الصحابي ، بل ألمح من خلال ردّه على عمر أنه ربما كان من المغفور لهم بشهوده غزوة بدر . وهو ﷺ ، وإن لم يجزم بذلك ، إلاّ أن هذه الإشارة منه ، تكاد تحمل دلالة الجزم .

ومغفرة الله للذنوب ، أمر أساسي في بناء العقيدة الإسلامية ، ولا مجال للارتياب فيها بعد قول الله عزّ وجلّ : ﴿ قل ياعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم

---

(١) الحديث متفق عليه ، وليس معنى عفو رسول الله ﷺ عنه ، أن الرجل بريء وأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يملك أن يعاقبه لوشاء . وإنما هو تصرّف منه عليه الصلاة والسلام بحكم الإمامة والسياسة الشرعية ، أي فلو شاء لعاقبه ، ولكنه رأى المصلحة في العفو .

لا تقنطوا من رحمة الله ، إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم ﴾ [الزمر : ٥٣] .

غير أن هذه المغفرة لا تتم بشكل عشوائي ، أو من خلال حظوظ مجردة ، كما قد يخطر في البال .. وهو لن يخطر إلا في بال من أعرضوا عن كتاب الله تعالى ، فضلاً عن أن يتدبروه ويتبينوا فيه سنن الله تعالى في عباده وأصول معاملته لهم وقواعد أخذه إياهم بالشدة أو الرخاء .

بل إن لمغفرته الذنوب قانونها وأسبابها ، كما أن لإحباطه طاعات كثير من الطائعين أيضاً قوانينها وأسبابها .

إنه لا يغفر الذنب إلا بشفاعة قربة جليلة في عين الله ، تقرب بها هذا المذنب إليه ، وإن بدت في عينه هو ضئيلة وحقيرة .. ولا يحبط الطاعة إلاّ بجريرة معصية شنيعة في نظر الله عزّ وجلّ ، وإن كانت في نظر صاحبها أمراً هيناً لا قيمة له ..

وقد أوضح الله عزّ وجلّ قانونه هذا في حق الفريق الأول فقال :

﴿ أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ، ونتجاوز عن سيئاتهم ، في أصحاب الجنة ، وَعْدَ الصدق الذي كانوا يوعَدُون ﴾ [الأحقاف : ١٦] .

كما أوضح قانونه هذا في حق الفريق الثاني فقال :

﴿ يوم يرون الملائكةَ لا بشرى يومئذٍ للمجرمين ويقولون حِجْراً محجوراً ، وقَدِمْنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً ﴾ [الفرقان : ٢٢ و ٢٣] .

كما أوضح البيان الإلهي أكثر من مرة أن أخطر وأشنع أنواع المعاصي إطلاقاً ، هو الاستكبار على الله عزّ وجلّ أو الآثام الفعلية التي يحمل عليها الاستكبارُ على

الله . فهي التي لا يُغفر لصاحبها قط ، وهي التي تجرف في طريقها جدوى الطاعات وتحبط سائر القربات .

فمن قراره في ذلك قوله عزّ وجلّ :

﴿ إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾ [المؤمن : ٦٠] .

وقوله :

﴿ كذلك يطبع الله على كل قلب متكبِّر جبَّار ﴾ [المؤمن : ٣٥] .

وقوله :

﴿ سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق .. ﴾ [الأعراف : ١٤٦] .

وقوله :

﴿ إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تُفَتَّح لهم أبوابُ السماء ولا يدخلون الجنة حتى يَلِجَ الجملُ في سَمِّ الخياط ، وكذلك نَجْزي المجرمين ﴾ [الأعراف : ٤٠] .

ثم إنه أوضح أكثر من مرة أن أجلّ ما يتقرب به العبد إلى الرّب ، طاعة نبعت من مشاعر عبوديته وتذلله لله عزّ وجلّ ، حتى ولو كانت هذه الطاعة مجرد حسرة صدرت من قلب كسير على ما قد فرَّط في جنب الله وارتكب من القبائح والأوزار . فقد قال عزّ وجلّ في الثناء عليهم :

﴿ إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رَغَباً ورَهَباً وكانوا لنا خاشعين ﴾ [الأنبياء : ٩٠] .

وقال عزّ وجلّ :

﴿ والذين يؤتون ماآتوا وقلوبهم وجلة أنّهم إلى ربّهم راجعون ، أولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون ﴾ [المؤمنون : ٦٠ و ٦١] .

وقال عنهم :

﴿ وبشر المخبتين الذين إذا ذُكِرَ الله وجلت قلوبهم والصابرين على ماأصابهم والمقيمي الصلاةِ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ [الحج : ٣٥ و ٣٦] .

وعن هؤلاء قال الله تعالى :

﴿ قل ياعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لاتقنطوا من رحمة الله ، إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم ﴾ [الزمر : ٥٣] .

إذن ، فليس ثمة موجب للاستشكال الذي طرحه السيد مندوب (الديار) إذ ليس هناك من تناقض بين معصية تصدر من العبد ، وقرار الله تعالى بأن يرحمه ويصفح عنه . على أن قرار الصفح لا يكون عشوائياً ، بل طبق سنة إلهية ماضية ؛ وقرار المؤاخذة والتعذيب ، لا يكون هو الآخر عشوائياً بل بناء على منهج ودستور ، وسنّة منه نافذة .

هل كان طلحة والزبير متورطين من تلك الفتنة في عصيان ؟

على أن هذه المقدمة التي بدأنا حديثنا بها ، ليست إلا بياناً لمبدأ من أوليات العقيدة الإسلامية التي ما ينبغي أن تغيب عن بال من يريد أن يخوض في مثل هذه المسألة ويستثير كوامنها .

فهي ـ لاجرم ـ لاتنطوي على ما يشير إلى أن كلاً من هذين الصحابيين الجليلين ، قد عصى الله تعالى بما صدر منه مما يستشكله هذا السائل ويجادل فيه .

بل ليس في الأمر معصية قط ، وليس القتال الذي حدث بين المسلمين في موقعة الجمل ، هو القتال الذي أعلن البيان الإلهي في القرآن أن عقابه الخلود في النار .

وها هنا قاعدة ثانية من قواعد التشريع ، هي من الجلاء والوضوح بمكان ، لكل ذي دراية بالإسلام وبنيانه العلمي والتشريعي ؛ ولو أن السيد مندوب « الديار » جعل زاده الثقافي في معرفة الإسلام كفؤاً لطموحاته الجدلية المتعلقة بالإسلام والمسلمين ، لاستراح وأراح الآخرين .

وخلاصة هذه القاعدة هي أن الخطيئة ـ أيّاً كان نوعها ـ تشكّل إثماً ومعصية ، عندما تكون تلك الخطيئة مصادمة لدلالة نصّ صريح ثابت في كتاب الله أو سنة رسوله عليه الصلاة والسلام أو إجماع صادر من ذوي الحلّ والعقد في المسلمين .

فأما التصرفات التي لاتصادم شيئاً من ذلك ، وإنما تتعارض فيها القرائن والمصالح ، ومن ثم تتجاذبها احتمالات شرعية متعددة ، فهي التي تدخل في زمرة الأمور الاجتهادية .

فإذا صادفت هذه المسائل إنساناً ضليعاً بعلوم الشريعة الإسلامية أميناً في رعايتها مخلصاً في التعريف بها ، فإن له ، بل عليه ، أن يجتهد فيها طبق ماهو مبين ومرسوم في باب الاجتهاد من علم أصول الفقه أو ما يسمى اليوم بقواعد تفسير النصوص . فإن وافق اجتهاده الحق الثابت في علم الله عز وجل كان مأجوراً مرتين : مرة على مابذل من جهد في الكشف عن الحق ، ومرة على ماانتهى إليه من معرفة الحق وإصابته بعينه . وإن لم يوافق اجتهاده ذلك كان مأجوراً مرة واحدة في مقابل الجهد الذي بذل . وهذا معنى كلام رسول الله ﷺ فيما رواه الشيخان :

« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد » .

فمهما اختلفت اجتهادات العلماء أو الحكام ، ضمن دائرة هذه الأمور الاجتهادية المحتملة ، فإن اختلافهم الشكلي اتفاق ضمني . إذ إنهم مهما فرّقتهم الاجتهادات في تلمس حكم الله عز وجل متفقون في التوجه إلى مطمح نظر واحد ألا وهو رضا الله عز وجل . وإنما العبرة بوحدة هذا الجذع لا بتفرق الأغصان المتفرعة عنه .

أرأيت لو أن أربعة أشخاص ضمّهم سفر في طريق ، وقاموا إلى الصلاة وقد غُمّت عليهم السماء وسُدّت أمامهم الجهات والآفاق ، فلم يتبينوا جهة القبلة بيقين ، فإن الحكم الشرعي المتفق عليه في حقهم هو الاجتهاد الذي قد يورث الظن اعتماداً على المؤشرات والقرائن . فإذا اقتضاهم هذا الحكم المتفق عليه أن يختلفوا في نتيجة الاجتهاد وأن يصلي كل منهم إلى جهة ، فلا حرج ، وعبادتهم جميعاً صحيحة . فهم وإن اختلفوا في التطبيق السلوكي ، إلاّ أنهم متفقون في الدستور ، والمنطلق الفكري الذي حملهم على الاجتهاد ومن ثم على التخالف في وجهات النظر . وهذا معنى قولنا : إن اختلافهم الشكلي اتفاق ضمني .

والمبدأ ذاته يطبق على سائر القضايا الاجتهادية أياً كان نوعها .

لقد قُتِل عثمان بن عفان ظلماً ، بأيدي طائفة من البغاة . وهذا شيء معروف .

ولا شك أن القاتلين يتحملون جريرة عدوانهم ويخضعون لسلطان القصاص الشرعي . وهذا أيضاً محل اتفاق وليس أمراً اجتهادياً يحتمل الأخذ والرد .

غير أن السبيل إلى تطبيق هذا الحكم ، يدخل فيما يسمى بأحكام الإمامة ، والسياسة الشرعية . وهي عبارة عن وجوه من المرونة وحق في التحرك على

طريق تطبيق الحكم ، أعطاه الشارع لخليفة المسلمين أو لرئيس الدولة ، بالنسبة لطائفة معينة من الأحكام .

فمن حق الخليفة - وهو هاهنا عليّ رضي الله عنه - أن يؤخر المطالبة بدم عثمان ريثما يستقر له الأمر ، أو ينجز ما قد يراه من المقدمات الضرورية التي تضمن سلامة التنفيذ وإبعاد أسباب الفتنة . وهذا هو الرأي الذي جنح إليه عليّ رضي الله عنه ، وهو رأي اجتهادي من حقه أن يأخذ به ، بل يجب عليه أن يتبصر مواطئ قدميه بمقتضاه .

أمّا طلحة والزبير رضي الله عنهما ، فلم يكن بينهما وبين علي أي حفيظة شخصية ، كيف وقد بايعاه منذ أول يوم ؛ بل لم يكن بينهما وبينه أي خلاف في ضرورة الأخذ بدم عثمان عن طريق إقامة الحدود . غير أنهما - ومعهما ثلة من الصحابة - رأيا أن الإسراع في ذلك هو الأضمن لسلامة الأمر ودرء أسباب الفتنة ، وعرضا على عليّ رضي الله عنه خدماتهما ، وأن يأتياه بالجنود من البصرة والكوفة ليكونوا سنداً له . غير أنه استمهلهما ليرى رأيه في الأمر[1] .

وقد أجمع المؤرخون أنّ علياً كان يكره أولئك الخوارج الذين قتلوا عثمان ، وكان يتربص بهم الدوائر ويودّ لو تمكن منهم ليأخذ حق الله منهم . غير أن الأمر لم يجْرِ على النحو الذي كان يتمناه ، كما قال ابن كثير[2] .

والذي تم بعد ذلك ، هو أنّ كلاً من الطرفين سعى إلى تنفيذ اجتهاده في اتباع السبيل الأمثل إلى الأخذ بدم عثمان . فكان أن تلاقى أولئك الذين رأوا الإسراع في الاقتصاص من قتلة عثمان في البصرة ، وفيهم عائشة أم المؤمنين وطلحة بن الزبير وجمع كبير تبعهم من الصحابة . ولم يكن عمل هؤلاء أكثر من

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير : ٢٣٥/٧ . وفتح الباري لابن حجر : ٤٦/١٣

(٢) البداية والنهاية : ٢٣٤/٧ وما بعد .

تذكير أهل البصرة بضرورة التعاون لمحاصرة قتلة عثمان والثأر منهم ، وكان في مقدمة من تكلم في ذلك طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين . ثم كان لابدّ أن يتوجه جيش من قبل عليّ رضي الله عنه إلى هناك لإصلاح الأمر وجمع الكلمة ، فتواجه الكل على ذلك الصعيد ، وليس في عزم أيّ فئة منهم أن يبدأ قتالاً أو يفجّر فتنة . وقد كانت فيما بينهم معاتبات ومحاورات ، لا داعي إلى الخوض في تفاصيلها . وإنما المهم أن نلاحظ بأنها لم تكن تهدف ـ على أي حال ـ نفخاً في نيران الفتنة ولا كانت تعبيراً عن أحقاد في قلوب ، ولكنها كانت تهدف إلى الإصلاح وجمع الشمل .

ألم يتوجه القعقاع بن عمرو ، رسولاً من قبل علي رضي الله عنه ، إلى عائشة ، قائلاً : أيْ أماه ، ماأقدمك هذا البلد ؟ فقالت : الإصلاح بين الناس ، ثم توجه إلى كل من طلحة والزبير فسألهما السؤال ذاته ، فقالا : ونحن كذلك ماجئنا إلا للإصلاح بين الناس .. وتكلم الجميع وتبادلوا الرأي ، واتفقوا على أن يترك الأمر بين يدي علي رضي الله عنه ، على أن لا يدّخر وسعاً في إقامة حدّ الله على قتلة عثمان فور تمكنه من ذلك .. ورجع القعقاع إلى علي وأخبره بما تمّ الاتفاق عليه ، وأشرف القوم على الصلح ؛ وخطب عليّ في الناس حامداً الله على نعمة الصلح والوفاق ، وأعلن أنه مرتحل من الغد ..

ولكن ، فما الذي تمّ بعد ذلك ؟

إن الذي جرى بعد ذلك ، هو أن توالت حلقات في سلسلة الفتنة التي ابتدأت بقتل عثمان ، والتي اتجهت إلى تمزيق شمل المسلمين وإحداث الشدوخ والثغور في بنائهم الحضاري المتماسك ؛ وقد كان رجال هذه الفتنة والباعثون لها ، غريبين عن جسم الجماعة الإسلامية التي كانت ولا تزال وفية لدينها أمينة على حراسة مبادئها وأخلاقها .

(١) البداية والنهاية : ٢٣٩/٧

فما إن أعلن عليّ رضي الله عنه الصلح والوفاق وأبلغ الناس أنه مرتحل من الغد ، حتى اجتمع رجال من رؤوس الفتنة فيهم الأشتر النخعي ، وشريح بن أوفى ، وعبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء ، وسالم بن ثعلبة ، وغلام بن الهيثم .. ولم يكن فيهم بحمد الله واحد من الصحابة كما قال ابن كثير . وتذاكروا فيما بينهم خطورة الأمر ، وأن اتفاق الصحابة يعني إحداق الخطر بهم . وقال منهم قائل : فلنلحق إذن علياً بعثمان !..

ولكن عبد الله بن سبأ سخّف هذا الرأي وحذّر منه ، ثم قال لهم : إن نجاتكم في مخالطة الناس . فإذا التقى الناس فأنْشِبوا الحرب والقتال بين الناس ، ولا تدعوهم يجتمعون .! وسيمتنع من حولكم بالقتال دفاعاً عن نفسه .

وتفرق رؤوس الفتنة بعد أن اتفقوا على هذا الرأي .

وتوجه عليّ في اليوم الثاني مرتحلاً ، كما توجه على إثره كل من طلحة والزبير ، وقد تأكد الصلح والاتفاق . واطمأنت النفوس وسكنت وبات الناس بخير ليلة وبات قتلة عثمان بشرّ ليلة ، واتفقوا فيما بينهم على تنفيذ رأي عبد الله بن سبأ وأن يثيروا الحرب من الغلس ويستدرجوا الناس إليها مهما كلف الأمر .

ولكن أرأيت إلى الفتنة عندما تطلّ برؤوسها ، ثم تتسرب وسط الظلام بعناصرها وفئاتها ، إن من الطبيعي أن تفقد الناس سلامة الرؤية ، فلا يستطيعون أن يتبصروا مواطئ أقدامهم ؛ وأن تستلب منهم طاقة الثبات والصمود ، فلا يجدون مناصاً من التحرك في فلك ذلك الإعصار المحيط بهم .

يقول ابن كثير ـ وهو أوثق من روى أنباء هذه الفتنة وحللها بموضوعية وعمق :

« فنهضوا ـ أي هؤلاء المتآمرون ـ قبل طلوع الفجر وهم قريب من ألفي رجل ، فانصرف كل فريق إلى قراباتهم فهجموا عليهم بالسيوف ، فثارت كل طائفة إلى قومهم ليمنعوهم ، وقام الناس من منامهم إلى السلاح . فقالوا طرقتنا أهل الكوفة ليلاً ، وبيتونا وغدروا بنا . وظنوا أن هذا عن ملأ من أصحاب عليّ ، فبلغ الأمر علياً . فقال : ماللناس ؟ فقالوا : بيّتنا أهل البصرة . فثار كل فريق إلى سلاحه ولبسوا اللّأمة وركبوا الخيول ، ولا يشعر أحدٌ منهم بما وقع الأمر عليه في نفس الأمر ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً . وقامت الحرب على ساق وقدم ، وتبارز الفرسان ، وجالت الشجعان ، فنشبت الحرب وتواقف الفريقان وقد اجتمع مع علي عشرون ألفاً ، والتفّ على عائشة ومن معها نحو من ثلاثين ألفاً . فإنا لله وإنا إليه راجعون . والسائبة أصحاب ابن السوداء قبحه الله لا يفترون عن القتل[1] . ومنادي علي ينادي : ألا كفوا ألا كفوا ، فلا يسمع أحد »[2] .

ولست أرى أيّ خير ـ بعد هذا الذي عرفت ـ في أن نتحدث عن تماوج الفتنة التي شلّت إرادة الجميع ، فلم تدع لأي منهم قدرة على اتخاذ قرار أو التماسك عند حدّ .

وليت شعري ماذا عسى أن يكون حال أحدنا ، لو استيقظ فرأى نفسه في خضم هذا الهياج لا يعلم له مبعثاً ولا يعثر منه على مفرّ ؟ وهل بوسعه إلا أن يذود عن نفسه البلاء الذي لا يدري من أين يأتيه ؟

وهذا ماجرى بكل دقة .. فإذا تلاقت الوجوه المتعارفة تحت مظلة الإيمان والمشدودة إلى صحبة رسول الله ﷺ ، تحاجزوا وكفّ كل عن الآخر .

(١) لاحظ أنهم تسربوا إلى المسلمين متخفين ، وأنشبوا القتال بينهم ، طبق خطة ابن سبأ ، متخفين أيضاً .

(٢) البداية والنهاية : ٢٤٠/٧

روى البيهقي موصولاً قال : أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن القاضي يروي بسنده عن حرب بن الأسود الدؤلي قال : لما دنا عليّ وأصحابه من طلحة والزبير ودنت الصفوف بعضها من بعض ، خرج علي وهو على بغلة رسول الله ﷺ . فنادى : ادعوا لي الزبير بن العوام ، فدُعي له الزبير ، فأقبل حتى اختلفت أعناق دوابها . فقال عليّ : يا زبير نشدتك الله أتذكر يوم مرّ بك رسول الله ﷺ ونحن في مكان كذا وكذا . فقال : يا زبير ألا تحبّ علياً ؟ فقلتَ : ألا أحبّ ابن خالي وابن عمي وعلى ديني ؟ فقال : يا زبير أما والله لتقاتلنّه وأنت له ظالم ؟ فقال الزبير : بلى ، والله لقد نسيته منذ أن سمعته من رسول الله ﷺ ثم ذكرته الآن . والله لاأقاتلك ؛ ورجع الزبير على دابته يشق الصفوف !..

ولما سقط بعير عائشة رضي الله عنها على الأرض ، وحُمِل هودجها بعيداً عن ساحة الهرج ، جاء إليها علي رضي الله عنه مسلّماً ومستفسراً عن حالها ، وقال لها : كيف أنت يا أُمّة ؟ قالت : بخير ! فقال : يغفر الله لك . ثم جاء وجوه الناس والصحابة يسلّمون عليها ويطمئنون على حالها .

إن بوسعي ، بعد بيان هذه الحقيقة التي لا يرتاب فيها مؤرخ شريف القصد سليم الطوية ، أن أصف لك مشاهد المأساة وجزئياتها وما فعلته رياح الفتنة من تلاحم الناس وتدافعهم على غير هدى ، كما يفعل كتاب معيّنون اليوم . ولكن ترى ماهو الخير المرجوّ من وراء ذلك ؟ بل ماهي الحقيقة التي يمكن كشفها والوصول إليها عن طريق هذا النبش والوصف ، بعد الحقيقة التي عرفناها والتي أؤكد مرة أخرى بأنه لا يرتاب فيها باحث منصف ؟!..

ثم إن العجب ، كل العجب ، بعد الذي بيناه ، مما هو معروف لكل باحث ، أن تجد هؤلاء الباحثين والكتاب ، يسلّطون مجاهرهم وأسنّة أقلامهم على إخوة مسلمين متحابّين لم يحرّكهم إلاّ الإسلام ولم يهيجهم إلا الغيرة على مبادئ الشرع

وأحكامه ، من أمثال طلحة والزبير وعليّ وعائشة .. ومن معهم من أصحاب رسول الله ﷺ ، نقداً وتجريحاً ، وتجريماً في بعض الأحيان ، دون أن يتوجهوا بأي تنبيه أو حديث إلى الرؤوس التي كانت تخطط للمكيدة بليل ، وعلى رأسهم ابن السوداء عبد الله بن سبأ ، وقد علمت ماقاله لأصحابه وما اقترحه عليهم ، عندما بلغهم تلاقي سائر فئات الصحابة على رأي واحد ، واتفاقهم جميعاً على الانصياع لمشورة علي ؛ ثم كيف نفذوا اقتراحه فاندسوا في صفوف الإخوة المتصافين المتفقين ، وأثاروا عواصف الهرج فيهم من حيث لا يشعرون . ودارت رحا القتل بينهم دون أن يعلم أحد منهم من الذي حركها وأدارها ومن أي جهة يمكن إيقافها !..

يوسع هؤلاء الكتاب ، ضحايا هذه الفتنة ، هجوماً وتجريحاً ونقداً واتهاماً ، ولا يلتفتون بكلمة واحدة ، أو بإصبع اتهام واحدة ، إلى صناع هذه الفتنة وحراسها والنافخين في نيرانها ، بدءاً من السعي إلى قتل عثمان وانتهاء بقتل عليّ كرم الله وجهه !..

يكتبون الصفحات الطوال عن المواجهات التي ألجئ إليها الصحابة إلجاءً ، ويصطنعون الغيرة على الشمل الذي تصدع والدماء التي أريقت والإسلام الذي ذهب ضحية رجاله ودعاته ، دون أن تسوقهم هذه الغيرة إلى كلمة إدانة - ولا أقول تجريح أو تجريم - لأولئك الذين صدّعوا بمكرهم ذلك الشمل وأراقوا بسيوفهم تلك الدماء واندسوا في غياهب الظلام لتنحط سيوف الأبرياء في رقاب الأبرياء ، ولتأكل الحرب بعضها !..

أليس من حق أي مفكر أن يجزم بأن التشاغل بالهجوم على أولئك الأبرياء ، عن أيّ التفاتة أو مدّ أصبع اتهام إلى هؤلاء الذين صنعوا الفتنة ثم حافظوا عليها - حلقة من الحلقات الأخيرة في سلسلة المؤامرة ذاتها ؟.. وإلاّ فمن غير صاحب العين الحولاء ، يحملق في الظالم ، ثم ينحط بالهجوم على المظلوم ؟!..

الجنة التي وعد الله بها ، ليست وهماً :

غير أن الإشكال الذي يفعل في ذهن السيد مندوب « الديار » أعمق من ذلك !..

إنه يبعثه على أن يتساءل - ولو في همس - : « .. هل يمكن اعتبار الجنة مجرد وسيلة نفسية ذكية ، استعملها النبي عليه السلام لحضّ المؤمنين على بذل أنفسهم في سبيل الدعوة » ؟

والمعنى الخفي لهذا السؤال هو : هل يمكن اعتبار النبي كاذباً فيما أخبر عن الله بوجود جنة وعد بها المتقين ، وجحيم توعد به المستكبرين ؟

إن المؤسف - كما أشرنا في المقدّمة - أن هذا الشاب ، ككثير من أمثاله ، يأبى إلا أن يبدأ البحث من الفروع والجزئيات الصغيرة ، ملوّنة بلون منظاره الشخصي ؛ ثم يجعل منها - عندما تخالف مزاجه - منطلقاً وأساساً لفهم المبادئ والكليات التي لم يسبق له أن وقف عند شيء منها بأي دراسة مباشرة !!..

مع أن منهج الدراية والبحث ، ومنطق التعامل مع الأشياء ، يقضيان بالسير في عكس هذا الاتجاه . إن الفروع والجزئيات هي التي تفهم وتحلل على ضوء أصولها وكلياتها . وليست الأصول والكليات هي التي تفهم على ضوء الآثار والجزئيات الناتجة ، أو ربما غير الناتجة ، عنها .

ولذا ، فإن الإجابة المنطقية عن هذا السؤال تقتضينا الإعراض عن هذه الوقائع الجزئية نهائياً ، والتوجه بدلاً عن ذلك إلى البراهين والأدلة العلمية التي تكتنف أصول هذا الدين وكلياته بشكل مباشر .

وواضح أنه لا يسعنا في هذا الصدد أن نفتح ملفّ الدراسات العلمية لأصول ومبادئ العقيدة الإسلامية ، ونخوض بالقارئ غمار موضوع مستقل عما نحن بصدده .

ولكنا نستطيع أن نمرّ به ، بدلاً عن ذلك ، على معالم الأدلة والبراهين المنطقية والعلمية التي تؤكد أن محمداً لم يكن مفترياً وكاذباً فيما نقل عن الله تعالى . وأن الله بدوره لم يكن ولا يكون كاذباً على عباده فيما ينبئهم عنه ويطلعهم عليه من حقائق غيبه . فإن كان القارئ غير موقن بوجود الله ذاته ، فليدع إذن جداله معنا في هذه المنثورات الجزئية التي يلتقطها من هنا وهناك . وليعد إلى جلسة تأمّل واعية صادقة في جذور هذه المكوّنات من حيث هي ، وفي قصة الكون والإنسان والحياة . فلسوف يدرك الحقيقة الساطعة التي كان محجوباً عنها ، ولسوف يعلم أنه لا صنعة بدون صانع ، ولا نظام بدون منظم . ولا ينبثق الوجود بعد العدم من رجحان بلا مرجح .

أما الآن فنعود للإجابة عن هذا السؤال الهامس : « هل يمكن اعتبار الجنة مجرد وسيلة نفسية ذكية ، استعملها النبي عليه السلام لحضّ المؤمنين على بذل أنفسهم في سبيل الدعوة » ؟!.

أقول : لو ثبت أن الجنة في واقعها كذلك ، لثبت إذن أن محمداً أكبر دجال ومخرق في تاريخ البشرية ، ولثبت بالمقابل أن أصحابه الذين اتبعوه ثم حطموا امبراطوريتي الفرس والرومان وساقوا الدنيا وراءهم ، أشدّ الناس غباء وبلاهة .. فمنذا الذي يبيع عقله في سبيل هذه المعادلة الصعبة العجيبة ؟!..

إن الذي يدرس ظاهرة الوحي في حياة محمد عليه الصلاة والسلام بدقة وأناة ، انطلاقاً من الوثيقة التاريخية التي هي محل اتفاق الباحثين جميعهم مسلمين وغير مسلمين ، عرباً وأجانب ، لا يشك في إنها استقبال منه ﷺ لحقيقة مستقلة خارجة عن كيانه ليس له اختيار في جلبها إليه ولا في ردّها عنه ..

ثم إن الذي يتابع فيدرس حياة محمد عليه الصلاة والسلام من مبدئها إلى منتهاها بتجرد وموضوعية من مصادرها الصافية الأصيلة ، لا يرتاب في أنه كان

مثال الخلقِ الإنساني الرفيع ، والصدقِ في المعاملة ، والأمانةِ فيما يعهد إليه .. ولا يخفى على أحد أنه لُقِّبَ في قومه بالأمين .

فهذا الرجل هو الذي نادى الناس إليه وقد صعد على الصفا ، ثم قال لهم لما اجتمعوا إليه من كل صوب : أرأيتم لو أني أخبرتكم أن خيلاً في بطن هذا الوادي تريد أن تغير عليكم ، أكنتم مصدقيّ ؟ قالوا : نعم ، ماجرّبنا عليك كذباً . قال : فأنا لكم نذير بين يدي عذاب شديد . والله لتموتُنَّ كما تنامون ، ولتبعثُن كما تستيقظون . ووالله إنها لَجنة أبداً أو لَنارٌ أبداً .

أفيمكن لذي رشد من الناس أن يعقل كيف يكون هذا الرجل صادقاً مع الناس طوال شبابه ، مثال الأمانة فيما بينهم ، حتى إذا وخط الشيب في فوديه ، تحوّل إلى أفّاك على الله كاذب على الناس ؟!..

ثم إن الذي يتابع دراسته هذه ، فيتأمل في القرآن الذي أعلن محمد ﷺ في كل مناسبة أنه كلام الله عز وجل ، لم يزد عليه ولم ينقص منه حرفاً ، وليس له من دورٍ حياله إلاّ الأمانة في النقل ، يدرك بيقين جازم أن القرآن لا يمكن أن يكون كلام محمد إلاّ إن أمكن أن يكون هذا الاسم عنواناً على شخصيتين مزدوجتين ، بل متناقضتين أحياناً ، تلاقتا في كيان إنسان واحد .

ذلك لأن بين كلام رسول الله الذي يصوغه من عنده وبين صياغة القرآن فارقاً كلياً كبيراً في الأسلوب ، وهو بذاته الفرق الذي تراه بين القرآن وأي كلام عربي آخر ، مهما كان سامياً وبليغاً[1] .

---

(١) سنتكلم بشيء من التفصيل ، في البحث التالي ، عن أسلوب القرآن الذي لا يمكن أن يكون صادراً من كائن ذي طبيعة بشرية .

ثم إن القرآن يخاطب النبي في كثير من الأحيان ناصحاً وربما معاتباً ومؤنباً !.. وربما ردّه عن بعض الآراء التي أبداها عن نظر واجتهاد ، وخطأه فيها وحوله عنها إلى البديل الأصلح .. والقرآن مليء بآيات من هذا القبيل .

فكيف يكون القرآن مع ذلك من كلام النبي وتأليفه ؟ كيف تنشطر شخصية محمد ﷺ إلى شطرين مختلفين في الشكل والموضوع .. في الأسلوب والمضمون ؟

غير أن السؤال الذي قد يخطر ببال بعضهم : فكلام من هو إذن ؟

والجواب أن السبب الذي يمنع من كونه كلام محمد عليه الصلاة والسلام ، هو بذاته الذي يمنع من باب أولى أن يكون كلام أي إنسان آخر . إذ لو أمكن أن يكون كلام زيد من الناس لكان احتمال كونه كلام محمد الذي انفرد بنقله إلينا أقرب من احتمال كونه كلام أي إنسان آخر .

إذن ، فهو ليس كلام أي إنسان غير النبي أيضاً .

وهنا لن تجد إجابة أكثر انسجاماً مع المنطق والعقل ، من إجابة النبي ذاته ، إذ يؤكد في كل مناسبة أن القرآن كلام الله الذي أرسله إلى الناس رسولاً ، بل من إجابة القرآن ذاته إذ يقول للنبي بعبارة صريحة جازمة :

- ﴿ الله لا إله إلاّ هو الحيّ القيوم نزّل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه .. ﴾ [آل عمران : ٢] .

ويقول :

- ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله .. ﴾ [التوبة : ٧] .

ويقول :

- ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزّل إليهم ﴾ [النحل : ٤٤] .

ويقول للناس في بيان الدليل على أن القرآن ليس كلام محمد عليه الصلاة والسلام ، بل كلام الله عز وجل :

- ﴿ ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾ [الحاقة : ٤٦] .

ويقول عن القرآن :

- ﴿ نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين ، بلسان عربي مبين ﴾ [الشعراء : ١٩٥] .

ونظراً إلى أن القرآن هو الذي وعد الصالحين من عباد الله بالجنة ، وإنما كان كلام رسول الله ﷺ في ذلك تأكيداً لخبر القرآن ووعده - إذن فالوعد بالجنة صادر عن الله عز وجل ومحمد ﷺ مجرد مؤتمن على نقل هذا الوعد وتأكيده .

ألم تقرأ قول الله عز وجل :

- ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً ، خالدين فيها لا يبغون عنها حولاً ﴾ [الكهف : ١٠٩] .

أو قوله عز وجل :

- ﴿ .. قل أؤنبئكم بخير من ذلكم ، للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وأزواج مطهرة ورضوان من الله والله بصير بالعباد ﴾ [آل عمران : ١٩٦] .

والقرآن مليء بالآيات المؤكدة لهذا المصير الذي سينتهي إليه الصالحون من

عباد الله عز وجل . ورسول الله مجرد مبلغ عن ربه هذه النصوص والآيات .

ولكن قد يسأل آخرون : فما هي هذه الجنة ؟ أمن الحتم أن تكون عالماً مادياً يتنعم فيه كل من الجسد والروح ؟ وما الذي يمنع أن تكون مجرد مشاعر روحانية معنوية يمتع الله بها من شاء من عباده ؟

والجواب : لو كان بيان المقصود بالجنة عائداً إلينا ، لما استبعدنا هذا التصور ، سيما وهو الأسهل لعوائدنا الفكرية التي قد يصعب معها تصور عودة الأرواح إلى أجسادها بعد طول الاضمحلال والفناء .

ولكن الذي أخبر عن الجنة ووعد بها ، هو الذي عرّف بها ، وأكّد أنها عالم مادي محسوس يستقبل أناسيّ صيغ كل منهم من الجسد والروح . كما أنه أكد الصفة ذاتها للجحيم أو لجهنم التي توعّد بها أصنافاً آخرين من عباده .

ودونك فتأمل في الأوصاف الجزئية التي يصف بها القرآن كلاًّ من الجنة والنار . تجد أنها تركز على أشياء مادية محسوسة مما تلمسه اليد أو تسمعه الأذن أو تراه العين أو يشمه الأنف أو يذوقه الفم ، وقد تجدها جزئيات مفروغاً من أمرها لا يقدم أو يؤخر الحديث عنها والوصف لها شيئاً .. وكم سأل سائلون عن الحكمة من ذكر هذه الجزئيات التي يستقل الفكر بتصورها دونما حاجة إلى الحديث عنها والاهتمام بها .

والسؤال عن ذلك ، على وجه الاستغراب والاستشكال ، وارد فعلاً ، لمن لم يتنبه إلى أن القرآن إنما يردّ بذلك أبلغ ردّ على من قد يتصور أن الجنة إنما هي لون من الطمأنينة والسكينة الروحية يكرم الله بها الإنسان بعد موته ، إذ يتحول إلى مجرد نفس ناطقة لا علاقة لها بالجسد وكثافته وأبعاده ، ومن ثم فلا علاقة لها بشيء من المتع المادية وقوالبها المحسوسة .

انظر إلى هذا الوصف للجنة في الآيات التالية :

﴿ وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين ، في سدر مخضود ، وطلح منضود ، وظل ممدود ، وماء مسكوب ، وفاكهة كثيرة ، لا مقطوعة ولا ممنوعة ، وفرش مرفوعة .. ﴾ [الواقعة : ٢٧ وما بعد] .

وانظر إلى هذه الآيات الأخرى :

﴿ وجوه يومئذ ناعمة ، لسعيها راضية ، في جنة عالية ، لا تسمع فيها لاغية ، فيها عين جارية ، فيها سرر مرفوعة ، وأكوابٌ موضوعة ، ونمارق مصفوفة ، وزرابيّ مبثوثة ﴾ [الغاشية : ٨ وما بعد] .

ثم انظر إلى هذا الوصف لجهنم وعذابها :

﴿ هل أتاك حديث الغاشية ، وجوه يومئذ خاشعة ، عاملة ناصبة ، تصلى ناراً حامية ، تسقى من عين آنية ، ليس لهم طعام إلاّ من ضريع ، لا يسمن ولا يغني من جوع ﴾ [الغاشية : ١ وما بعد] .

أو انظر إلى هذا الوصف الآخر :

﴿ إن شجرة الزقوم طعام الأثيم ، كالمهل يغلي في البطون ، كغلي الحميم ، خذوه فاعتلوه إلى سواء الجحيم ، ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم ، ذق إنك أنت العزيز الكريم ، هذا ما كنتم به تمترون ﴾ [الدخان : ٤٣ وما بعد] .

إذن ، فنحن من حديث القرآن عن كل من الجنة والجحيم ، أمام وصف قاطع دقيق يرفض أي تصور لوهميتها أو محدوديتها ضمن نطاق المعنويات النفسية المجردة . ولا شك أنه لون عجيب من الردّ على مذاهبَ وتفسيراتٍ لاحقة للقرآن ، ثُبّتَ فيه سلفاً وقبل أوانه .

☆ ☆ ☆

ثم إنّ تساؤل هذا الصحافي عن الجنة وحقيقتها ، يذكرني بتصورٍ قرأته لبعض المستشرقين ، ومن أسميهم بمحترفي الغزو الفكري ، يتلخص في أن محمداً استطاع بذكائه أن يشدّ آمال العرب إليه ، عندما منّاهم ووعدهم بأعزّ مايحلمون به ويطمحون إليه مما حرموا منه ، في أكثر بقاعهم التي كانوا يعيشون فيها ، ألا وهي الجنان الوارفة الخضراء ، والمياه الكثيرة المتدفقة .

فحديث القرآن المتكرر عن الجنة التي تجري من تحتها الأنهار ، إنما يناسب حال فئة من الناس بخصوصها ، في فترة من الزمن محددة ؛ أي فجدير بالإنسان اليوم أن لا يقيم وزناً لهذا « الفردوس » الذي تجاوزه الإنسان ، وهو لا يزال في الدنيا ، إلى ماهو أسمى منه وأمتع !..

ولست أدري شيئاً عن مدى تسرّب هذا الوهم إلى ذهن صحافيّنا هذا . ولكن المناسبة تذكرني ، على كل حال ، بهذا الوهم وأصحابه . وتقتضيني بيان مدى سذاجة الفكر الذي يتبناه ، إن كان ثمة فكر يتبنّاه حقيقة وبصدق !..

☆ إن كلمة الجنة ، وإن كانت في اللغة تعني الأرض التي نمت فوقها أشجار متقاربة كثيفة ، تجنّ الداخلين إليها وتسترهم عن الأنظار ، إلاّ أنها في المصطلح القرآني ، اسم لعالَم لا يعلم مدى اتساعه إلاّ الله عز وجل ، توافرت فيه سائر مظاهر النعيم وأسباب المتعة ، على اختلافها في النوع ، وتطورِها خلال العصور .. ولا شك أن الجنان الوارفة والمياه المتدفقة جزء أساسي منه . إذن ، فالكلمة من قبيل إطلاق الجزء وإرادة الكل . وهو استعمال مألوف في اللغة العربية .

ولو تلمّس هؤلاء الواهمون ، أو الموهمون ، تفسير كلمة « الجنة » في القرآن ذاته ، لوقفوا على ما يوقظهم من الوهم إن كانوا واهمين ، أو على ما يخيّب آمالهم إن كانوا موهمين .

يقول القرآن في وصف الجنة وبيان مضمونها :

- ﴿ وفيها ماتشتهيه الأنفس ، وتلذّ الأعين ، وأنتم فيها خالدون ﴾ [الزخرف : ٧١] .

ويقول :

- ﴿ وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد ، هذا ماتوعدون لكل أواب حفيظ . من خشي الرحمن بالغيب وجاء بقلب منيب ، أدخلوها بسلام ذلك يوم الخلود ، لهم ما يشاؤون فيها ولدينا مزيد ﴾ [ق : ٣١ وما بعد] .

ويقول :

- ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ، لا يسمعون حسيسها وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون ﴾ [الأنبياء : ١١٠] .

ويقول رسول الله ﷺ شارحاً ومؤكداً :

« .. فيها مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » .

إذن ، فالجنة ليست مجرد أشجار خضراء تجري من تحتها الأنهار ، بل هي عالم مترامي الأطراف ، فيه كما يقول القرآن : ماتشتهيه الأنفس وتلذّ الأعين .. ولهم ما يشاؤون فيها ولدينا مزيد .

ولكن فلنتساءل مع ذلك : لماذا جعل القرآن من الجنان الخضراء والأنهر المتدفقة رمزاً لهذا العالم الذي حشر فيه كل أنواع النعيم ؟ أي لماذا لم يختر أي نعيم آخر أكثر أهمية ، ليجعل منه رمز هذا العالم واسمه ؟

والجواب أنك إن تأملت في مظاهر النعيم المختلفة ، رأيتها جميعاً خاضعة للتطور والتبدّل خلال الأحقاب والعصور ، إلا نوعاً معيناً منها ، فهو يمتدّ

كالعمود الفقري مستمراً ثابتاً ، لا تملّه النفوس ولا تتجاوزه الحضارات والمدنيات ، ولا يتسرب إلى جوهره أي تطور أو تغير . ألا وهو خضرة الأشجار والرياحين ، وفوح الأزهار والورود ، ومنظر المياه الجارية المتدفقة أمام الأبصار .

ومهما رأيت بلداناً أو شعوباً نالت قصب السبق في مضمار الحياة الحضارية ، وارتقت إلى أعلى درجات التطور والتفنن في مقومات العيش وأسباب النعيم ، فإنها تظل تواقة إلى أن تحيط نفسها بيمّ من الخضرة الزاهية المرعة ، وحريصة على أن لا يُحْجَبَ بريق المياه الجارية عن أعينها ، وأن لا ينقطع هديرها المتدفق عن آذانها .

أفلا تلاحظ ، إذن ، أن اختيار البيان الإلهي لهذا القاسم المشترك الذي يشكّل العمود الفقري المستمر في حياة الأمم والشعوب ، ليكون الرمز أو الاسم المنتخب لذلك الفردوس الذي وعد الله به عباده الصالحين ، يتجلّى فيه منتهى الحكمة والدقة في البيان ؟

بل إنّ هذه الحقيقة تضيف دليلاً آخر إلى عشرات الأدلة الناطقة بأن القرآن لا يمكن ـ فيما يقضي به المنطق والعقل ـ أن يكون كلام بشر من الناس .

مرة أخرى ، أجدني مضطراً إلى أن أبدي العجب ، كل العجب ، من أولئك الذين يجودون بالساعات المتوالية من أوقاتهم الثمينة ، بحثاً عن التقاط شبهات أو مشكلات إسلامية من خضم المصادر والمراجع الكثيرة والمتنوعة ، ثم يضنون بدقائق معدودات للبحث في أصول هذا الدين ومصادره ، وفي مقدمة ذلك كله القرآن !..

يستشكل الجنّة ، وحديث القرآن عنها ، ويلاحق المشكلة ، مهما أنفق في سبيل ذلك من الوقت ، ولكنه لا يقف دقيقة واحدة ليتأمل الظاهرة القرآنية من حيث هي ، ويدرس علمياً مدى احتمال أن يكون القرآن كلام بشر أو زيد من الناس !!..

ورقة بن نوفل
أهو مؤلّف القرآن ؟

هكذا يقرر ذاك الذي سمى نفسه (أبو موسى الحريري) في الكتاب الذي أصدره تحت اسم (قسّ ونبيّ) من سلسلة كتب : الحقيقة الصعبة .

بل إن شخصية محمد عليه الصلاة والسلام لم تكن في حكم هذه (الحقيقة الصعبة) أكثر من ظلّ لشخص ورقة بن نوفل . ومن ثم فإن نبوة محمد عليه السلام إنما كانت أثراً من آثار قسوسة ورقة !..

وبناء على أن ورقة هذا كان المعلم الأول لمحمد عليه الصلاة والسلام والملقّن الخفيّ له ، فإن القرآن كان أهمّ سجلّ حوى تعليمات ورقة له وتضمّن الإرشادات الدينية والشرائع السلوكية التي لقنه إياها ثم درّبه عليها ؟!..

من هو ورقة بن نوفل ؟

ونظراً إلى أنها ، فعلاً ، حقيقةٌ صعبةٌ ، هذه المواجَهةُ المفاجئة لكل من المنطق والعقل ، فليس من سبيل لتليين هذه الصعوبة وتيسيرها ، سوى الرجوع إلى دراسة جديدة لنقاط ، قد نراها ويراها الناس معنا ، أموراً بدهية ما ينبغي إضاعة الوقت الثمين بتكرارها وتأكيدها ، ولكن عندما يفاجأ كل من العقل والعلم والمنطق بحقائق عسيرة صعبة عليها ، فإن العلاج الوحيد لتيسير العسير وتسهيل المصاعب ، الرجوع إلى البدهيات بشيء من التكرير والاجترار .

إذن فلنسأل من جديد : من هو ورقة بن نوفل ؟

هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ، ابن عم خديجة بنت خويلد زوج رسول الله ﷺ . اعتزل الأوثان قبل الإسلام وامتنع من أكل ذبائحها ، وتنصّر وقرأ الكثير من كتب الأديان ، وكان يكتب اللغة العربية بالحروف العبرانية . والصحيح الذي عليه جمهور المؤرخين وكتاب السيرة وعلماء الحديث أنه أدرك أوائل عصر النبوة ولم يدرك الدعوة . فقد ورد في حديث بدء الوحي الذي رواه البخاري في صحيحه أن النبي ﷺ رجع إلى خديجة وهو يرتجف فأخبرها بما رأى ، فانطلقت به إلى ورقة ، وكان شيخاً كبيراً قد عمي . فقالت له خديجة : يا ابن عم ، اسمع من ابن أخيك . فقال له ورقة : ماذا ترى ؟ فأخبره رسول الله خبر ما رأى . فقال له ورقة : هذا الناموس الذي نزل الله على موسى . وليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك !.. فقال له رسول الله : أوَ مخرجيّ هم ؟!.. قال : نعم . لم يأت رجل قطّ بمثل ما جئت به إلاّ عودي . وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً . ثم لم ينشب ورقة أن توفي .

قال الحافظ ابن حجر : فهذا ظاهر أنه أقرّ بنبوّته ، ولكنه مات قبل أن يدعو رسول الله الناس إلى الإسلام .

ثم قال : ولكن أخرج الزبير بن بكار بسنده عن عروة بن الزبير قال : كان بلال عبداً لجارية من بني جُمَح . وكانوا يعذبونه برمضاء مكة ، يلصقون ظهره بالرمضاء لكي يشرك . فيقول : أحد ، أحد . فيمرّ به ورقة وهو على تلك الحال ، فيقول : أحدٌ أحدٌ يا بلال . والله لئن قتلتموه لأتخذنه حناناً .. وهذا يدلّ على أنّ ورقة عاش إلى أن دعا النبي ﷺ إلى الإسلام حتى أسلم بلال .. غير أن هذا حديث مرسل[1] .

(١) الإصابة لابن حجر : ٥٩٧/٣ . ولم يترجم له ابن عبد البر في الاستيعاب ، إذ لم يثبت له صحبة .

وحصيلة ماذكره العلماء في ذلك ، ترجيح ماتدلّ عليه رواية البخاري في صحيحه ، من أنه توفي قبل أن يبدأ رسول الله بالدعوة .

ومهما يكن ، فإنّ ورقة ممن آمن بنبوة رسول الله قبل ثبوت نبوته ودعوته الناس إلى الإسلام ، شأنه في ذلك كبحيرى . وسواء أثبتت له صحبة بسبب بقائه حياً إلى أوائل البعثة أم لم تثبت له الصحبة ، فهو من الناجين عند الله عز وجل حسبما تقتضيه القواعد ، وحسبما تدلّ عليه الأحاديث المتضمنة شهادة رسول الله له بالنجاة . أي فهو في حكم من قال الله عز وجل حكاية عنهم : ﴿ .. قالوا آمنا به إنه الحق من ربنا ، إنا كنا من قبله مسلمين ﴾ .

أستاذ لتعليم فن النبوة !!..

ولكن الشيء الذي لم نكن نعلمه ولا تعلمه الدنيا كلها إلى هذا اليوم ، هو ما اكتشفه لنا صاحب (الحقيقة الصعبة) من أن ورقة بن نوفل كان (مدرب) محمد ﷺ و (معلّمه) إذ لم يكن يعرف محمد ﷺ ما في الكتاب من علم لولا وجود معلّم يعلمه ما لم يكن يعلم ، وهو ورقة بن نوفل[1] : « إن القس إلى جانبه ، رغم كبر سنه ، يرشده ، ويعضده ، وينصحه بألاّ يستعجل الأمور » !.. « والوساطة الطبيعية التي يستخدمها الله لإعلان كلمته وتبليغها ، تؤكد لنا وقوع محمد وقعة إلّهية في مخطط القس ورقة وتدابيره بتنفيذ من خديجة .. » « لقد دبّر القس كل شيء ونفذت خديجة كل شيء على كل وجه ، فهي التي كانت تسعى بين القسّ والنبي وتشجعه ، وتذهب إلى القسّ وتسترشده »[2] .

وإذا كنت لاتعلم إلى الآن أن النبوة أيضاً فنّ يكتَسبُ عن طريق المدربين والأساتذة الماهرين ، فافتح عينيك جيداً لتعلم مالم تكن تعلمه أنت ولا أجدادك

(١) قسّ ونبي : ص ٤٢ و ٤٧ و ٩٦

(٢) انظر « قس ونبي » فصل : القس يعلم النبي ص ٤٧ وما بعدها .

ولا الدنيا كلها ، حتى جاء أستاذ الأساتذة اليوم ، ملفوفاً ومخبوءاً ، تحت اسم : أبو موسى الحريري ، ليعلمك مالم تكن تعلم من أن محمداً تعلّم فن النبوة ، وأخذ أصولها ، وتمرس بقواعدها ، على يد أستاذه البروفيسور ورقة بن نوفل !..

غير أن المصيبة ، كل المصيبة ، في هذا العقل الذي يظل يفرض نفسه ، فيحجبنا عن فهم اللغو الذي يهذي به هذا المتلفف المخبوء !..

إنه ، أي العقل ، يقول لنا : لئن كان محمد ﷺ نبياً حقاً - وإنّ قسّنا المتخفّي يسميه نبياً في كتابه - فإن النبوة لا تأتي عن طريق كسب أو تعلم ، إذ هي ليست أكثر من نبأ عن طريق الوحي يخصّ الله به من شاء من عباده ، دون سابقة أي تهيؤ أو استعداد له من ذلك العبد . وصدق الله إذ يقول : ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ ويقول خطاباً لمحمد ﷺ : ﴿ ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ﴾ وقديماً قال أهل العلم :

ولم تكن نبوّة مكتسبة ... ولو رقى في الخير أعلى درجة

ولئن كان الأمر على خلاف ما يقرره العقل والعلم وفهمُ الناس جميعاً ، فإن لنا أن نتساءل عن أسماء أساتذة الأنبياء والرسل السابقين من أمثال عيسى وموسى وإبراهيم وسائر النبيين ، إذ لا بدّ أن كل واحد منهم تخرج على يد مدرب ومعلم له ، كما تخرج محمد ﷺ على يد القس ورقة بن نوفل !.. فهلاّ حدثنا قسّنا المتلفف المخبوء عن أخبار هؤلاء المدربين والمعلمين أو عن أخبار بعض منهم ؟!..

أما إن كان محمد ﷺ غير نبي ولا رسول ، فما الحاجة إلى كل هذا الذي بذله ورقة ، له ، من تدريب وتعليم ؟ وهلاّ وفر هذا التعب على نفسه ؟ بل هلاّ اختار شخصاً آخر من عامة العرب يخصّه بتعاليمه وتمريناته ؟ بل ما هي المعاني والأفكار التي كان ورقة حريصاً على تدريب محمد ﷺ عليها ؟ بكل تأكيد ، لم تكن هذه الأفكار - والحالة هذه - إلا الختل والتدجيل على الناس !..

غير أن المشكلة تظل قائمة على كل حال . فإن « أبا موسى الحريري ؟ » يصرّ على نعت محمد ﷺ بالنبي . ولكنه يصرّ في الوقت ذاته على أن الذي كان يصنع له هذه النبوة ويدرّبه عليها ، ويعلّمه أفانينها ، إنما هو القس ورقة بن نوفل !!.. وعلى كل من المنطق والعقل أن يخرس خرساً مطلقاً ، وأن لا يلحف في السؤال عن معنى النبوة التي تحتاج إلى مدرب عليها ومخطط لها ، وربما إلى ملقّن مسرحي أيضاً يلقن نصوصها !..

على التاريخ أن يكفّ عن بيان أمية الرسول :

أجل ، هذا هو الأمر الذي يصدره القسيس « أبو موسى » إلى التاريخ !..

وليس على أبي موسى إلا أن يأمر ، وليس على التاريخ إلاّ أن يخضع ويطيع !..

ولكن فيم هذه القسوة ، في إصدار الأوامر ، لاسيما في حق التاريخ ، الذي هو مجرد أصداء مستمرة للواقع ؟!..

أجل إنّ في الأمر قسوةً ، ولكن لأبي موسى ، أيضاً ، عذراً .. إن أستاذية ورقة بن نوفل لمحمد عليه الصلاة والسلام لا تستقيم على أساس راسخ ، إلاّ إذا تجاوزنا قرار التاريخ الناطق بأمية محمد عليه السلام ، واستبدلنا به قراراً مناقضاً ، وهو تأكيد مهارته ﷺ في القراءة والكتابة . وإلاّ فمن خلال أي نافذة يمكن أن تطل أستاذية ورقة لتلميذه الرسول ؟!..

ونظراً إلى أن قرار القس (أبي موسى) هو الأهم ، فقد كان من الضروري بذل كل جهد ممكن لإسكات التاريخ ، بل والقرآن أيضاً ، بل ومحمد عليه الصلاة والسلام نفسه ، عن ترديد هذا الخبر الذي لا يليق .. لا يليق بأستاذية ورقة بن نوفل لرسول الله .

فإن كان ولا بدّ من إبقاء نعت الأمية ، إذن فلتأوّلْ كلمة الأمية هذه بأي معنى آخر غير الجهل بالقراءة والكتابة .

ولكن ماذا عسى يمكننا أن نصنع نحن بدورنا ؟

أجل ، ماذا يمكننا أن نصنع أمام صرامة اللغة وقسوتها في الأحكام واتخاذ القرار ؟

لقد رجعنا إلى مصادر اللغة كلها ، فما وجدنا لكلمة (أمي) إلاّ معنى أساسياً واحداً ، هو من لم يتعلم الكتابة ، نسبة إلى الأم وتشبيهاً بحالته يوم ولدته أمه في بقائه على تلك الجبلّة .

يقول الفيروزابادي : « والأمّي والأمان ، من لا يكتب ، أو من على خِلْقَةِ أمّه ، لم يتعلم الكتابة وهو باق على جبلّته » .

ويقول صاحب اللسان : « والأمي الذي لا يكتب . قال الزجاج : الأمي الذي على خِلْقَةِ الأمّة ، لم يتعلم الكتاب ، فهو على جبلّته . وفي التنزيل العزيز : ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلاّ أمانيّ ﴾ قال أبو إسحاق : معنى الأمي المنسوب إلى ماعليه جَبَلَتْهُ أمُّه ، أي لا يكتب ، فهو في أنه لا يكتب أمّيٌّ . وكان الكتّاب في العرب من أهل الطائف تعلّموها من رجل من أهل الحيرة ، وأخذها أهل الحيرة عن الأنبار . وفي الحديث : « إنا أمّة أمية لانكتب ولا نحسب » أراد أنهم على أصل ولادة أمهم ، لم يتعلموا الكتابة والحساب . فهم على جبلّتهم الأولى . وفي الحديث : « بعثت إلى أمة أمية » قيل للعرب الأميون ، لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة أو عديمة »[1] .

هذا هو معنى الكلمة ، فيما تقضي به اللغة العربية ، وذلك هو قول أئمة اللغة

(١) لسان العرب : ٣٤/١٢

فيها . ومن ثم فإن علماء التفسير لم يسعهم أن يفسروا كلمة « الأمي » بغيره ، حيثما وردت من كتاب الله عز وجل .

وواضح لكل ذي بصيرة لغوية ، أن إطلاق الكتابيين ، من اليهود والنصارى ، لقب الأميين على سائر العرب من دونهم ، ليس إلا تطبيقاً لهذا المعنى وتأكيداً له . فإن أهل الكتاب لما كان فيهم الكثير ممن تعلم القراءة والكتابة ، وكان العرب من دونهم جاهلين بها ، كانوا مميَّزين عنهم بهذه الصفة البارزة ، فكان يطيب لأهل الكتاب أن يركزوا على هذا الفارق فيما بينهم ، وأن ينعتوا العرب من دونهم بالأميين .

ولا شك أن لأبي موسى القسيس أن يحكم على اللغة بما يشاء ، وأن يطالبها بما يريد . ولكن لا شك أيضاً في أنه ليس حتماً على اللغة أن تستجيب لأحكام القسيس !

أجل ، فإن له أن يقول ، بل أن يعلنها مدوية : أن لفظة « اقرأ » مهما تعددت تأويلاتها فإن المقصود بها القراءة الكتابية ، أي القراءة من كتاب . ولكنّ للغة أيضاً أن تعرض عن إعلانه هذا ، وتؤكد للناس أن كلمة « اقرأ » أعم من أن تكون مرتبطة بكتاب أو صحيفة . وهذا ماقد بينته اللغة وأكدته . يقال : فلان يقرأ ، إذا كان يردد شيئاً متلواً على لسانه ، سواء اعتمد فيه على أصل مكتوب أمامه أم على ذخيرة حفظه . ويقولون : قرأ الرجل في صلاته فاتحة الكتاب ، فلا يفهم أحد أنه أمسك في صلاته بكتاب وأخذ يقرأ منه .

إن اللغة تترك من يشاء أن يتقول عليها كما يشاء ، فألسنة الناس لا تحركها إلاّ أفواههم . ولكن اللغة لا تمكن أحداً من العبث بها .

ولقد بلغ العبث بأبي موسى ، إلى درجة الرعونة .. ولا عجب ، فصاحب الحاجة أرعن ، لا يروم إلا قضاءها . إنه يلتقط كلمة « يقرأ » و « اقرأ » في

القرآن ، أينما لاحت ، ليتعلق بها في إثبات مايحرص على إثباته ، ويسرعُ فيسجلها لديه على عجل ، قبل أن ينظر حتى في سياق الكلمة وسباقها !.. ولا عجب ، فذلك هو شأن الرعونة دائماً .

من هذا القبيل استشهاده بقوله تعالى : ﴿ اقرأ كتابك ، كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً ﴾ !..

ولو أنه قرأ سطراً واحداً قبلها ، لعلم أن ﴿ اقرأ ﴾ هنا ليست خطاباً لمحمد عليه الصلاة والسلام ، وإنما هي حكاية خطاب لكل إنسان يوم القيامة ، عندما يوقف بين يدي الله للحساب .. والآية التي قبل هذه مباشرة ، هي قول الله عز وجل : ﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً . اقرأ كتابك ... ﴾ .

ثم ماشأن وجود كتاب مع جبريل ، بحقيقة راسخة معروفة ، وهي كون محمد ﷺ أمياً لا يكتب ولا يقرأ من كتاب ؟

لو ثبت بطريق ما أن محمداً أخذ الكتاب ففتحه فتلا منه شيئاً ، لكان ذلك دليلاً على مازعم . ولكن الذي ثبت ، أنه عليه الصلاة والسلام ، لم يقرأ شيئاً لا في كتاب ولا من غيبه . بل إنه أجاب جبريل ، فيما رواه الشيخان والإمام أحمد وغيرهم : ماأنا بقارئ .

وكما أن للقس أبي موسى أن يتقول على اللغة ما يشاء ، مادامت اللغة معرضة عنه . فإنّ له أن يتقول على الواقع وعلى محمد ﷺ ، ما يشاء ، مادام أن الواقع لا يتزحزح من مكانه ، ومحمد عليه الصلاة والسلام لا يأبه بكذبه وتدجيله .

لقد قال محمد ﷺ بملء فمه ، فيما رواه مسلم في صحيحه : « نحن أمة أمية لانكتب ولا نحسب » ولما أملى على عليّ رضي الله عنه ، يوم صلح الحديبية ، قائلاً : اكتب : هذا ماعاهد عليه رسول الله قريشاً ، قاطعه سهيل بن عمرو

- ممثل قريش - قائلاً : لو كنا نعلم أنك رسول الله ماصددناك عن البيت ولا قاتلناك ، ولكن اكتب : محمد بن عبد الله . فقال رسول الله ﷺ : إني لرسول الله وإن كذبتموني . والتفت إلى علي فقال : اكتب محمد بن عبد الله . فقال علي : لا والله لاأمحوها . فقال رسول الله ﷺ : أرني مكانها ، فأراه مكانها فمحاها .. والحديث متفق عليه بسند صحيح .

فلماذا يقول لعلي : أرني مكانها ، إذا كان علياً بالكتابة وقراءتها ؟..

غير أن هذا السؤال ، بل هذه الواقعة كلها ، ليست مما يهم (أبي موسى) وليست مما يتفق مع رعونته . إنه يقرر ما يهواه فحسب !.. وعلى كل من اللغة والواقع والأحداث وحياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، أن يستجيب لهواه وقراره !..

ولكن لعل من الخير لك يا أبا موسى أن تتذكر قول الشاعر :

ماكل مايتمنى المرء يدركه ... تجري الرياح بما لاتشتهي السفن

فإن ذلك خير عزاء لك ولأمثالك .

قرآن رسول الله ، وقرآن عثمان :

وهذا على غرار قولهم : إنجيل يوحنا ، وإنجيل لوقا . فالأمر سواء ، بسواء .

والمشكلة التي ليس لها إلاّ هذا الحل ، هو أن « العلم الذي كان محمد يجهله ، وقد تكفل القسّ ورقة بإعطائه لتلميذه الروحي ، هو علم الكتاب المنزل الذي كان القس ينقله في حضور محمد طوال أربع وأربعين سنة . وهذا العلم درسه النبي على القسّ وفي الإنجيل العبري »[1] .

(١) قس ونبي : ص ٥٠

وهذا يعني أن يكون القرآن مجرد ترجمة عربية للإنجيل العبراني : « فمحمد لم يكن في نيته أن ينزّل وحياً من السماء ، أو أن يدّعي معرفة خزائن الله وعلم الغيب ، بقدر ما كان يقصد إعلان كلمة الله الأعجمية بلسان عربي مبين »[1] .

غير أن القرآن الذي يقرؤه المسلمون اليوم ، ليس ترجمة عربية للإنجيل العبراني ، بل فيه كثير من التأكيد بأن تحريفاً كبيراً قد أدخل عليه ، وفيه تصحيح لكثير من المفاهيم المتوارثة والملصقة بعيسى بن مريم وإنجيله !..

تلك هي المشكلة التي أرّقت بال (أبي موسى) وأثارت لديه القلق والاضطراب .

ولكنّ لكل مشكلة حلاً ، والأمر في غاية البساطة : إن القرآن الذي توارثته أجيال المسلمين إلى هذا اليوم ، هو قرآن استقل بتأليفه عثمان بن عفان . ومن ثم فإنه لا يعكر شيئاً من أستاذية ورقة لرسول الله . أما القرآن الذي علمه ورقة لتلميذه ، والذي يتلخص في كونه مجرد ترجمة عربية للإنجيل العبراني ، فقد ضيعته الأيام ، وأخفاه التاريخ الملعون[2] .

☆ ☆ ☆

بقي أن العقل يلح علينا أن نقول للقس شيئاً !..

وليطمئن أننا لن نقوله تهجماً عليه ولا دفاعاً عن الإسلام . فالأمر أهون من ذلك : لا كلامه من الخطورة والأهمية بحيث يحوجنا إلى الهجوم عليه ، ولا الإسلام من الضعف بحيث يحوجنا إلى الدفاع عنه . ولكنا نطرحه مجردَ استفسار ، تقودنا إليه العقلانية ، التي لا تسكت ولا ترحم .

---

(١) قس ونبي : ص ٦٦

(٢) اقرأ في ص ٦ من مقدمة « قس ونبي » اللعنات الحارّة التي يمطرها أبو موسى على التاريخ السيء الملعون ، لأنه تحيز إلى المتآمرين ، وأخفى أستاذية القس ورقة بن نوفل لرسول الله .

المشركون الذين كانت تفيض بهم مكة ، كانوا يحاربون محمداً ﷺ ويكيدون له ، على شتى المستويات ، بالوسائل المادية والسبل المعنوية . ومن أبرز هذه السبل المعنوية اتهامه بأنه ساحر .. شاعر .. كاهن .. مجنون في بعض الأحيان . حتى إنهم فكروا أخيراً بالسبيل ذاته الذي آثره على غيره القسّ أبو موسى ، وهو البحث عن أي إنسان يمكن أن يقال عنه بأنه المعلّم الخفي لمحمد عليه الصلاة والسلام ، ورجل الظلّ في حياته ودعوته . ولكنهم ، لم يجدوا - بعد طول بحث وتشاور - خيراً من أن يخترعوا رجلاً يعيش في اليمامة ، اسمه الرحمن ، ثم يشيعوا في الأوساط أن هذا الرحمن هو المعلم الذي يتلقى عنه محمد ﷺ كل شيء . وقد جابهوه بهذه التهمة فعلاً ، بعد أن عرضوا عليه المال والملك والزعامة والنساء ، على أن يترك الدعوة التي جاءهم بها ، فأبى ذلك كله . قالوا له عندئذ :

« إنا قد بلغنا أنه إنما يعلمك هذا ، رجل في اليمامة ، اسمه الرحمن . وإنا والله لا نؤمن بالرحمن أبداً . فقد أعذرنا إليك يا محمد » .

فإذا كان معلمه الحقيقي على بعد أمتار منه ، وإذا كان هذا المعلم يمارس تدريبه وتعليمه لمحمد عليه الصلاة والسلام ، على مرأى من هؤلاء المشركين وبين ظهرانيهم ، فكيف عميت أعينهم جميعاً وصمّت آذانهم جميعاً ، حتى لم يروا أثراً ولم يسمعوا خبراً لشيء من ذلك كله ، من حيث لم تَعْمَ عينُ أبي موسى الحريري ، بل رصدت ذلك كله من وراء جدران القرون ؟!..

الحقّ أقول ، أن رجلاً تمخر عينُه هذه الجدران كلها ، وتكشف أشعةُ عبقريته أحداثاً ووقائع لم يستطع أن يشم أيّ رائحة لها كل أولئك الصناديد الذين عاشوا في غمرة تلك الأحداث - الحق أقول : أن رجلاً هذا شأنه ، يفترض فيه أن يكون هو ، لا ورقة بن نوفل ، رجل الظل وراء رسول الله . ومن يدري ، فلعل هذه هي الحقيقة التي يصرّ أبو موسى أن يخفيها عنا !..

ولكن أياً كان المعلم الحقيقي لرسول الله ﷺ ، فإن للمشكلة بعداً آخر ، يجب أن يبحث لها أبو موسى عن حل !..

وهذا هو البعد الآخر للمشكلة :

سواء أكان قرآن عثمان ، هو الذي أملاه ورقة بن نوفل على رسول الله ، أم إنه أملى عليه قرآناً آخر ابتلعه التاريخ الملعون ولم يبق منه أيّ أثر ، فإن قرآن عثمان هذا ـ وهو القرآن الوحيد الذي ورثته الأجيال كما يعلم أبو موسى ـ لا يبدو أنه مما يصوغ مثلَه البشر ، أيُّ بشر ، عثمان ، أو عليّ أو حتى رسول الله ﷺ ، بل حتى المعلِّم الأكبر ورقة بن نوفل . فهل تنبه أبو موسى لهذه المشكلة وبحث عن حل مناسب لها ؟..

إن الناس كانوا ولا يزالون يتحدثون عما يسمى بإعجاز القرآن ، أي الصفات المتميزة التي تتجلّى في القرآن ، مما لا يتأتّى أن يتصف به كلام الناس . ومظاهر هذا الإعجاز متعددة متنوعة ، خضع أكثرها للدراسة والتحليل ، وانتهى الدارسون والمحللون إلى اتفاق فيما بينهم ، بأن هذا الكلام ـ القرآن ـ ليس مما يتأتى للبشر صياغة مثله . وقد استمر واستقر هذا الإجماع منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا .

مظهر جلال الربوبية في القرآن :

ولسنا الآن بصدد الحديث عن إعجاز القرآن وفتح ملفّه . ولكني أود أن ألفت النظر ـ لمجرد المناسبة وبناء على القاعدة : الشيء بالشيء يذكر ـ إلى أجلى ما يلفت النظر ، نظر أي باحث في القرآن ، مهما تدانت ثقافته العربية وقلت درايته العلمية ، من الخصائص التي تميّز بها القرآن عن سائر ما ينطق به أو يكتبه البشر قديماً وحديثاً ؛ وأنا أسمي هذه الخاصة : مظهر جلال الربوبية في القرآن .

نذكّر ، بين يدي بيان موجز لهذه الخاصة ، بقاعدة شائعة معروفة ، في علم النفس . وهي أن الكلام خير مرآة دقيقة لطبيعة المتكلم . فما تتجلى الأغوار النفسية لشخص ، على شيء ، كما تتجلى من خلال السطور التي يكتبها أو الجمل التي ينطق ويهدر بها . وكلما تبسط الإنسان في الحديث الذي يكتبه أو يقوله ، ازدادت خصائصه النفسية جلاء ووضوحاً .

لذا لم يكن يسيراً ، بل لم يكن ممكناً ، أن يقلد كاتب كاتباً آخر في أسلوبه . فلا يستطيع رجل ما أن يتقمص في كتابته نفسية امرأة ما ، مثلاً . ولا يستطيع كاتب معاصر ـ مهما أوتي قدرة على البيان ـ أن يقلد أسلوب كاتب عاش قبل هذا العصر . بل لا يستطيع كاتبان متعاصران أن يقلّد كل منهما أسلوب الآخر ، كأن يقلّد عباس محمود العقاد مثلاً أسلوب إبراهيم عبد القادر المازني ، أو العكس ، ومن المعلوم أن لكل منهما طبيعته المتميزة عن الآخر .

ذلك ، لأن الأسلوب ليس طريقة معينة في رصف العبارات وسبك الجمل ، بل هو قبل ذلك جبلّة نفسية تفرض نفسها وتبرز ذاتها . فلئن استطاع كاتب أو أديب أن يقلّد صاحبه في صوغ العبارات ، فهيهات أن يستطيع استعارة جبلته وطبيعته ، فيما يكتب أو يقول . ومن هنا كانت استعارة الأساليب أمراً مستحيلاً فيما يقرره علماء النفس ، وفيما أثبتته التجارب والأمثلة الواقعية .

وإذا كان هذا أمراً غير ممكن ، على مستوى الناس بعضهم مع بعض ، على الرغم من الإنسانية العامة التي تشكل قاسماً مشتركا فيما بينهم ، فأحرى ـ في باب البداهة والوضوح ـ أن لا يستطيع إنسان من الناس أياً كان ، أن يتجرد عن بشريته من حيث هي ، بجذورها وفروعها ، ثم يجعل من نفسه إلّهاً يتصف بكل ما لابدّ أن يتصف به الإله من الصفات الربانية المضادة للطبيعة البشرية ، ثم يجلس فينطق بكلام تبرز فيه هذه الألوهية بكل ما لها من خصائص وسمات ، وتختفي منه كل مظاهر الإنسانية وبصمات الجبلة البشرية .

وأنت إذا تأملت في كتاب الله عز وجل ، وافرض أنك لم توقن بعد بأنه كلام الله ، رأيت نفسك أمام آيات يتكلم الله فيها عن ذاته ، معرِّفاً ، أو آمراً ، أو ناهياً ، أو مخبراً .. ورأيتها مغموسة بجلال الربوبية ومظاهر الألوهية دون أن تجد فيها أي مظهر لطبيعة بشرية أياً كانت !.. وسنستعرض الآن بعض الأمثلة التي تجسد ذلك .

فما هو مدى احتمال أن تكون هذه الآيات كلام بشرٍ ، أياً كان ؟

إذا كان الإنسان عاجزاً عن تقليد أسلوب أخيه الإنسانِ ، بسبب حواجز الطبائع المختلفة ، أفيكون قادراً على تقليد جلال الربوبية ، بأن يصوغ كلاماً بعيداً عن شوائب البشرية ، يشع منه سلطان الربوبية وينتشر من حوله جبروت الألوهية ؟!.. أفيستطيع الإنسان أن يخلع بشريته كما يخلع أحدنا معطفه ، ثم يجعل من نفسه رباً للعالمين ، فينطق باسمه متحلياً بكامل صفاته ، بعد أن عجز أن يجعل من نفسه زيداً من الناس من أمثاله ، وعجز أن يتكلم بأسلوبه ويتحلى بصفاته ؟!..

إنّ هذا مستحيل بلا شك ، وبرهان التجربة والمشاهدة أصدق دليل على ذلك .

الطبيعة البشرية لا يمكن أن تتخلى عن صاحبها لحظة واحدة . ومن ثم فهي لابدّ أن تعوقه عن القدرة على تحقيق هذا الأمر .. وإذا حاول ذلك عن طريق التصنع والتمثيل ، فإنه لن يأتي إلا بكلام متنافر متهافت ، لا يدلّ إلا على ما أقامه في نفسه من ازدواج متكلّف كاذب في الطبع والشعور .

وإليك بعض الأمثلة القرآنية ، وانظر كيف يشعّ منها جلال الربوبية صافياً عن شوائب البشرية والطبيعة الإنسانية . وتساءل في نفسك عن مدى احتمال أن تكون من تأليف بشر من الناس :

- ﴿ ويقول الإنسانُ أإذا ما مِتُّ لسوف أُخْرَجُ حيّا ؟ أوَلا يذكرُ الإنسانُ أنّا خلقْناه مِنْ قَبْلُ ولم يَكُ شيئا . فوربِّكَ لنحشُرَنَّهم والشياطينَ ثم لنُحْضِرَنَّهم حولَ جهنَّمَ جثيّا ، ثم لننزِعَنَّ مِن كلّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ على الرحْمنِ عتِيّا ، ثم لَنحنُ أعْلَمُ بالذين هم أوْلى بها صِلِيّا ، وإنْ منكُمْ إلاّ واردُها كان على رَبِّك حتماً مَقْضِيّا ، ثم ننجي الذين اتَّقَوْا ونذَرُ الظالمين فيها جِثيّا ﴾ [مريم : ٦٦ وما بعد] .

- ﴿ إنني أنا اللهُ ، لا إلَهَ إلاّ أنا فاعْبُدني ، وأقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْري ، إنَّ الساعَةَ آتِيَةٌ أكادُ أُخْفِيها لتُجْزى كلُّ نفْسٍ بما تَسْعى . فلا يَصُدَّنَّكَ عنها من لا يُؤْمِنُ بها واتَّبَع هواه فتَرْدى ﴾ [طه : ١٤ وما بعد] .

- ﴿ ومَن نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْه في الخلق ، أفلا يعقلون . وما علمناه الشعر وما ينبغي له ، إن هو إلاّ ذكرٌ وقرآن مبين ، لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين . أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون ، وذللناها لهم فمنها رَكوبهم ومنها يأكلون ، ولهم فيها منافع ومشارب أفلا يشكرون ﴾ [يس : ٦٨ وما بعد] .

- ﴿ ولقد خلقْنا الإنسانَ مِنْ سُلالةٍ من طين . ثم جعلناه نطفةً في قرار مَكين ، ثم خلقْنا النُّطفةَ علقَةً ، فخلقْنا العلقَةَ مُضْغَةً ، فخلقْنا المضغة عِظاماً ، فكَسَوْنا العظامَ لحماً ، ثم أنشأناه خَلْقاً آخَرَ ، فتبارك اللهُ أحسَنُ الخالقين . ثم إنكم بَعْدَ ذلك لميِّتون . ثم إنكم يومَ القيامة تُبْعَثون . ولقد خلقْنا فوقكم سبْع طرائِقَ وما كنا عن الْخَلْقِ غافلين . وأنزلنا من السَّماء ماءً بقَدَرٍ ، فأسْكَنَّاه في الأرض ، وإنّا على ذهابٍ به لقادِرون ، فأنْشَأْنا لكم به جناتٍ من نخيل وأعْنابٍ ، لكم فيها فواكِهُ كثيرةٌ ومنها تأكلون ﴾ [المؤمنون : ١٢ - ١٩] .

تأمل في طبيعة هذا الكلام ومضمونه ، والقرآن كله على هذا الغرار ، ثم قل لي : أفتتصور أنه مما يمكن أن ينطق بمثله البشر ؟!.. أفيمكن أن يقول إنسان :

ومن نعمّره ننكّسْه في الخلقِ ، وهو محكوم عليه بهذا النظام غير حاكم ، منكّس غير منكّس ؟

أفيمكن أن ينطق عثمان ، أو ورقة ، أو محمد ، أو أيّ كائن من البشر بمثل هذا الكلام : نَبِّئ عبادي أنّي أنا الغفورُ الرحيم ، وأنّ عذابي هو العذابُ الأليم ؟!

أمّا إن الطبع لغلاّب ، وإن بشرية الإنسان وضعفه ليمنعانه من التفوّه بمثل هذا الكلام الغريب عن الطبع الإنساني ، المنزه عن شوائب الصفات البشرية . وليقم أي فرعون من الفراعنة المتألهين ، وليجمع كل قدراته التمثيلية ، ثم ليجرب أن ينطق بمثل هذا الكلام ، فلسوف يدور لسانه في فمه على غير هدى ، وإن هو حاول أن ينطق بشيء من هذه المعاني تمثيلاً ، فسيأتي بكلام يكشف بعضه بعضاً ، فيه محاولة التمثيل وليس فيه إتقانه . إذ هو مما لا يتفق والجبلّة البشرية ، ومن ثم فإنّ القياد لا يسلس فيه لصنعة ولا تمثيل .

إن على أبي موسى ، إذا كان يرى أنّ هذا القرآن من صنع عثمان ، أن يحلّ هذه المشكلة بطريقة ما ، وليس ثمة إلاّ طريقة واحدة ، هي أن يثبت لنا أن عثمانَ ، هذا ، إلّهٌ وخالق ، لا بشر من الناس ، كما قد استقر في أذهاننا وأذهان عامة الناس .

أمّا إن ترجح لديه أنه من صنع المعلّم ورقة ، فما عليه إلا أن يثبت لنا أن ورقة هذا ربٌّ وإلّه للعالمين ، ولا ريب عندئذ أن التاريخ لم يكن صادقاً فيما أنبأنا ، من أنه عانى من ضعف الشيخوخة والهرم ، وأنه ابتلي بالعمى والصمم ، إذ لا يمكن أن يخاطبنا قائلاً : ومن نعمرْهُ ننكّسْهُ في الخلق ، وهو المنكّس المأخوذُ به إلى أرذل العمر .

المهم ، أنّ على أبي موسى أن يبادر فيجد حلاًّ لهذه المعضلة ، وإلاّ ضاعت جهوده كلها بدداً . وأخشى أن تكون قد ضاعت فعلاً !..

☆ ☆ ☆

وأخيراً ، فلا يتوهمن هذا القابع وراء الستار ، أننا كتبنا هذا الفصل دفاعاً عن الإسلام أو هجوماً على اللغو الذي ابتدعه وصاغه . فلا الإسلام من الضعف بحيث يحتاج إلى دفاع عنه ، ولا لغو هذا الجبان المتخفي ، من الأهمية ، بحيث يحتاج إلى وقوف في وجهه أو هجوم عليه .

ولكنّ في الأباطيل التي يحرص عليها كثير من المبطلين من أصحاب الرعونات ، ما يدخل في باب الطرائف ، ويدخل الحديث عنها في الأحماض وأفانين التسلية .. هذا بالإضافة إلى أن عرض هذه الأباطيل المسوقة بدافع من الرعونات النفسية التي لا تخفى على أحد ، يكشف للمطلعين ـ أياً كانوا ـ عن معنى الباطل وعن الدوافع الكامنة وراءه . وحسب ذلك حافزاً على التشبث بالحق والاعتزاز به .

وهكذا ، فإن عمل أبي موسى ، ليس أكثر من تحصين للحق بسياج من التعريف المشكور بنقيضه .

ملحق

- أحاديث وأخبار يعوزها التحقيق
- صعاليك الأدب
- « الناقد » المجلّة المتخصصة في نقد الحق وحماية الباطل

أحاديث وأخبار
يعوزها التحقيق

أذكّر بما أوضحت في مقدمة هذا الكتاب ، من أنّ صديقاً أطلعني على صفحات تضمنت خواطرَ ومشكلاتٍ صاغها هذا الباحث الصحافي ، مجزأة إلى عدة مقالات ، ربما كان قد نشرها في جريدة « الديار » في وقت ما .

والذي بدا لي ، أن هذه المقالات كانت أساساً ومنطلقاً لأسئلته التي طلب مني الإجابة عنها ، فهي تلخيص لتلك المشكلات والخواطر المتسائلة التي كان قد فصّل الحديث عنها . طرحها إليّ مكثفة في تلك الأسئلة التي أثبتُّها مع أجوبتها في المقدمة .

والمفروض أن في تفاصيل تلك الأجوبة وشروحها التي جعلتُ منها العمود الفقري لهذا الكتاب ، ما يمتص هذه المشكلات التي أخذت من فكر باحثنا هذا كل مأخذ ، حتى دفعته إلى أن يصوغها في مقالات مسهبة متسلسلة ، وأن ينشرها ـ كما قد عرفت ـ قبل ، أو بعد ، نشر وقائع المقابلة التي جرت بيني وبينه .

أقول : المفروض أن في تفاصيل تلك الأجوبة وشروحها ، ما يغني عن أي تعليق على خواطر هذا الباحث ومشكلاته ، لولا أنه أقام كثيراً من مشكلاته وخواطره هذه ، على أخبار وأحاديث باطلة ، أو غير صحيحة على أقل تقدير ، غير تلك التي وردت في أسئلته التي قدّمها إليّ .

ولذا فإن تعليقي على خواطره ومشكلاته هذه ، لن يتناول أكثر من لفت النظر إلى القيمة العلمية لتلك الأحاديث والأخبار ، مضافاً إليها بعض

الإيضاحات لأمور ومسائل لم أتعرض لها في شيء من الفصول السابقة ، لعدم المناسبة أو لعدم تعرض الأسئلة إليها ؛ مؤكداً مرة أخرى عجبي الذي لا ينتهي من أن أرى إنساناً دؤوباً على البحث صابراً على التنقيب عن الأخبار في مظانها ، دون أيّ التفاتة إلى ذلك الفن المرتبط أيما ارتباط بالرواية والأخبار ، وهو فن مصطلح الحديث والجرح والتعديل !.. فهو يلاحق الأخبار والأحداث التاريخية في دأب صبور لا ينقطع ، ولكنه لا يلتفت إلى توثيقها بأيّ جهد يذكر . هو هناك صبور نشيط يتعشق البحث والتنقيب ، وهو هنا كسول خامل لا يعنيه أي دراية أو كشف !!..

مع أن أصحاب الهوايات العلمية والثقافية ، يستهويهم فن النقد والتوثيق ، أكثر مما يستهويهم الغوص التقليدي على الأحاديث والأخبار .

ولو كان باحثنا هذا لا يعلم شيئاً عن تاريخ التشريع وتاريخ الأدب العربي ، ولم يسمع قط بأخبار القصاصين ، ونشأة الوضّاعين ، وأثر السياسة والمذاهب والفرق ، في وضع الأخبار واختراع الأحداث . وما أبدعه علماء الحديث والتشريع ، على إثر ذلك ، من القواعد الكفيلة بتصنيف الأخبار والأحاديث ، وتمييز الصحيح فيها من الحسن ، والضعيف ، والموضوع - إذن لأعذرناه في الإعراض عن هذا الجانب مع اهتمامه الكبير بالجانب الآخر ، على الرغم من اللزوم الشديد القائم بينهما . ولكنه ، وهو المهتم بدراسة ما يسمى بالتراث الإسلامي ، هذا الاهتمام الذي ملك عليه فكره ووقته ، لا يمكن أن يكون جاهلاً بأبرز ما يختص به التراث الإسلامي ، ويمتاز به من بين سائر الثقافات والعلوم الإنسانية الأخرى ، ألا وهو علم الرواية وعلم الجرح والتعديل .

فإن اعتذر بأنه جاهل بوجود هذا الفن فعلاً ، فلا ريب أن عجبي من هذه المعذرة سيكون أشدّ وأطمّ !..

مهما يكن الأمر ، فلنبدأ ببيان هذه النقاط والتنبيه إليها ، وهي تتلخص فيما يلي :

☆ ☆ ☆

١ - يقول الباحث : « كان هناك عدم مساواة كاملة ، حين تكون القضية قضية عبدٍ وحر . فالنبي ينهى عن الزواج بالمملوكة .. » إلخ .

أقول : إذا كان مظهر اللامساواة التي يعنيها ، هو أصل وجود الرقيق في التاريخ العربي والإسلامي ، فإن الجواب عن ذلك قد تم بتفصيل وافٍ لا مزيد عليه ، في الفصل الذي عقدناه لبيان هذه المسألة خاصة .

أما إن كان يقصد باللامساواة ، الامتياز في المعاملة ، فهذا ما أمر الإسلام بنقيضه . إذ من المعروف أن الشريعة الإسلامية ، تأمر ، على المستوى القانوني والأخلاقي ، بنبذ كل مظهر من مظاهر اللامساواة ، في المعاملة والعلاقات الاجتماعية ، بين الأحرار والأرقاء . حتى فيما يتعلق بمائدة الطعام ، ومظهر اللباس ، وأساليب المخاطبة والمحادثة .

يقول رسول الله ﷺ فيما رواه الشيخان وأحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي ذر : « إخوانكم خولكم جعلهم الله قُنْيَةً تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه ، وليلبسه من لباسه ، ولا يكلّفه ما يغلبه ، فإن كلّفه ما يغلبه فليعنه » .

ومن المعلوم لكل عربي أن كلمة « إخوانكم » وما قد عاد إليها من ضمائر التذكير في الحديث ، إنما جرى مجرى التغليب ، أي فالمراد الإخوان والأخوات من الأرقاء . وهي قاعدة معروفة وشائعة في اللغة العربية .

أما نهي الرجل الحر عن الزواج بالمملوكة - وهو شيء ثابت في أحاديث

رسول الله ﷺ - فالهدف منه إلجاء المالك إلى الإعتاق . إذ إن ترجمة هذا النهي هي : إذا كان السيد المالك راغباً في الزواج من أمته لمحبته لها ، فما عليه إلاّ أن يعتقها ثم يتزوجها . وكذلك أي رجل آخر غير السيد المالك ، ما عليه إلا أن يشتريها فيعتقها ثم يتزوجها . ولن يكلفه ذلك أكثر من المهر الذي تحوّل إلى قيمة إعتاق بعد أن كان مجرد صداق .

أما العاجز عن ذلك ، فقد رخص الإسلام له في الزواج من الرقيقة ، مع بقائها رقيقة ، نظراً لعجزه عن السعي إلى تحريرها .

وإنما استظهر العلماء هذه العلّة من النهي ، استدلالاً بالأحاديث الصحيحة الكثيرة التي يناشد فيها رسول الله ﷺ الناس أن يتسببوا بكل الوسائل الممكنة إلى إعتاق الأرقاء ، ذكوراً وإناثاً ، والسعي إلى تزويجهم وتزويجهن .

وهكذا ، فإن نهي رسول الله ﷺ عن الزواج بالمملوكة ، ليس تكريساً لـ « اللامساواة » بين الأحرار والأرقاء ، كما فهم الباحث ، وإنما هو من أشرف السبل إلى تحطيمها .

☆ ☆ ☆

٢ - لم يثبت في أيّ من الأصول والمراجع التي بين أيدينا ، أو في كتب التراجم ، أن حفصة رضي الله عنها قتلت جارية لها بالسحر . وكل ما هو ثابت في ترجمتها نقيض ذلك تماماً . ومن المعلوم أنها كانت قبل زواج رسول الله ﷺ منها زوجة لحصن بن حذافة . ولعلّ قائلاً يفترض أنها أقدمت على هذا الفعل عندما كانت زوجة لهذا الصحابي . غير أنه لم يثبت شيء من ذلك قط في أي مرحلة من مراحل حياتها . ولو نقلت الأخبار الصحيحة شيئاً من ذلك ، لنقلت معه أنباء العقوبة التي لا بدّ أن تنزل بها ، وحاشاها من ذلك . ولكن انظر إلى ما يفعله سوء الفهم للنص ، ذلك السوء الذي يصل إلى درجة العجمة !.. روى

الإمام مالك في موطئه ، بلاغاً ، بسند منقطع ، أنّ حفصة رضي الله عنها أمرت بقتل جارية لها ، سحرتها . وكانت مدبّرة . الحديث ضعيف والسند منقطع .

ما من قارئ عربي إلاّ ويفهم بكل سهولة من هذا الخبر (بقطع النظر عن ضعفه) أن حفصة قد دبّرت جارية لها ، أي قالت لها : أنت حرة دبر وفاتي . فاستبطأت الجارية موت حفصة فعمدت إلى سحرها لتقتلها به ، فعلمت حفصة بذلك ، واكتشفت جريمتها ، فأمرت بقتلها . ولم يثبت أنها قتلت .

ولو أن هذا الرجل كان عربياً في فهمه للكلام العربي لاستراح وأراح .

☆ ☆ ☆

٣ - النساء كنّ يمارسن الجنس غير الشرعي مع مماليكهن !.. والدليل ما رواه قتادة أن امرأة مارست الجنس مع مملوكها ، ولما سألها عمر عن ذلك ، قالت : ظننت أن للنساء التمتع بمماليكهن كما أن للرجال ذلك !.. هكذا يقول السيد الباحث مندوب (الديار) .

ونقول في بيان هذا الأمر :

أولاً - إن الخبر مروي بهذا الشكل : قال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة أن امرأة اتخذت مملوكها . وقالت : تأولت من كتاب الله ﴿ أو ما ملكت أيمانهم ﴾ فأتى بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقال له أناس من أصحاب رسول الله ﷺ : تأولتْ آيةً من كتاب الله على غير وجهها . قال فضرب العبد وجزّ رأسه ، وقال أنت بعده حرام على كل مسلم .

هذا الخبر غير صحيح ، إذ هو غريب ومنقطع كما قال الحافظ ابن كثير (انظر تفسير ابن كثير ٢٣٩/٣) ولم يثبته أحد من علماء الحديث .

ثانياً ـ بقطع النظر عن بطلان هذا الخبر وعدم ثبوته ، فهل يحمل أكثر من الدلالة على أن الناس كانوا ، ولا يزالون ، خطائين وغير معصومين كما قال رسول الله ﷺ .

وإذا كان وقوع هذه الحادثة ، على افتراض صحتها : دليلاً على أن النساء كنّ يمارسن الجنس غير الشرعي مع مماليكهن ، فليكن الزنا الذي وقع من ماعز وأقيم الحدّ عليه ـ وهو خبر صحيح ـ دليلاً على أن الرجال كانوا يمارسون الزنا !.. ما هذا الربط المضحك الطريف ؟ وما وجه العلاقة بين الدالّ والمدلول ؟

خبر قتادة هذا باطل وغير صحيح ، كما قال علماء الحديث . ومع ذلك فإني أستطيع أن أؤكد ، بدون أي حاجة إلى الاستدلال به أو بمثله ، أن وقوع أيّ زلّة من هذا القبيل ممكن ، وهو لا يسبب أي مشكلة في فهم الإسلام أو في واقع المسلمين .

☆ ☆ ☆

٤ ـ حديث « شكوت إلى جبريل ضعفي عن الوقاع ، فدلّني على الهريسة » قال ابن عديّ عنه : موضوع ، وقال العقيلي : باطل . وأخرجه ابن حبان والأزدي في الضعفاء . والصحيح أنه موضوع (انظر تخريج زين الدين العراقي لأحاديث الإحياء : ٣٠/٢) .

ولو أن باحثنا المنقّب ، نظر في أسفل الصفحة التي استلّ منها هذا الحديث الموضوع ، لوقف على تخريج الحافظ العراقي له ، ولعلم بطلانه وانتهى إشكاله .

☆ ☆ ☆

٥ ـ يستشكل الباحث مندوب (الديار) أن يكون نكاح المتعة منسوخاً ، مع أن النسخ لا يتم ! إلا بنصّ ناسخ من القرآن والسنة .

أجل ، هذا فهم صحيح ، فالنسخ للحكم لا يكون إلا بنصّ قرآن أو سنّة . وهذا فهم علماء الشريعة الإسلامية جميعاً . ولكن ما وجه الاستشكال في هذا الفهم .

إن إجماع المذاهب الأربعة على أن المتعة كانت رخصة أعلن رسول الله ﷺ فيما بعد إلغاءها ونسخها ، ليس إلاّ تطبيقاً لهذا الفهم الصحيح .

أما إن كان مندوب (الديار) يبحث عن الحديث الصحيح الناسخ ، فالحديث موجود وثابت . ويا عجباً لهذا الباحث ، يقع على الأخبار والأحاديث الباطلة بكل سهولة ويسر ، ولا يهتدي إلى الصحيح منها ، وهي مشهورة ومعروفة لدى جلّ المثقفين الإسلاميين ، الباحثين وغيرهم !!..

روى كل من البخاري ومسلم في صحيحه بسنده أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن المتعة وعن الحمر الأهلية زمن خيبر . ولفظ مسلم : نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية .

وروى مسلم في صحيحه عن سبرة الجهني رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ فقال : « يا أيها الناس ، إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع بالنساء ، وإن الله قد حرّم ذلك إلى يوم القيامة . فمن كان عنده منهنّ شيء فليخلِّ سبيلها ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً » .

فهل في الأمر أيّ إشكال ، أيها الباحث ؟

☆ ☆ ☆

٦ ـ حديث « فضلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين جزءاً من اللذة .. » رواه البيهقي في شعب الإيمان بسند ضعيف جداً . وآفته وجود داود مولى أبي مكمّل بسنده ، قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال نقلاً عن البخاري : هو منكر الحديث .

كما أن في سنده عبد الله بن لهيعة وأسامة بن زيد الليثي . والخلاصة أن الحديث منكر لا يصح (انظر المناوي على الجامع الصغير : ٤٤٠/٥ ، وميزان الاعتدال للذهبي : ١٧/٢) .

☆ ☆ ☆

٧ ـ حديث « مثل المرأة الصالحة في النساء كمثل الغراب الأعصم بين مائة عراب » رواه الطبراني من حديث أبي أمامة ، بسند ضعيف . وروى نحواً منه بألفاظ أخرى أحمد من حديث عمرو بن العاص . وروى الترمذي قريباً منه عن ميمونة بنت سعد ، بسند ضعيف أيضاً . (انظر كشف الخفاء ص ٤٢٤ ، وتخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي : ٤٥/٢) .

☆ ☆ ☆

٨ ـ حديث أبي برزة : « لولم يبق من أجلي إلاّ يوم واحد للقيت الله بزوجة . فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : شراركم عزابكم » قال عنه ابن حجر في المطالب العالية : هذا حديث منكر . وقال عنه ابن عديّ : لا يصح ، فيه صالح مولى التوأمة ، وهو مجروح . وفيه خالد بن إسماعيل ، وهو وضاع .

ولذا فإنّ خبر معاذ : زوجوني فإني أكره أن ألقى ربي عزباً ، خبر باطل لم يصح . (انظر اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : ١٦١/٢) .

☆ ☆ ☆

٩ ـ حديث « استعينوا على النساء بالعري » روي عن أنس مرفوعاً ، وهو منكر . وآفته وجود كل من إسماعيل بن عباد الكوفي ، وزكريا بن يحيى الخزاز في سنده . وهما متروكان . (انظر اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : ١٨١/٢ ، وكشف الخفاء ص ١٣٥) .

☆ ☆ ☆

١٠ ـ حديث « علقوا السوط حيث يراه أهل البيت فإنه أدب لهم » روي بسند ضعيف لا يصح ، عن عبد الله بن عباس موقوفاً . أي فهو مروي بسند ضعيف من كلام عبد الله بن عباس . فهو حتى لوصحّ ، لما كان فيه أي حجة لأي حكم أو أدب إسلامي ، غير أنه مرويّ بطريق آخر من حديث جابر مرفوعاً . إلا أن سنده ضعيف جداً ، وآفته عباد بن كثير .

فهو في كل الأحوال خبر ضعيف لا يصح ولا يعتمد عليه في شيء . (انظر ميزان الاعتدال للذهبي : ٣٧٠/٢ ، وكشف الخفاء : ٨٢/٢) .

ولكن فلنفرض أن حديثاً صحيحاً عن رسول الله ورد بهذا المعنى ، أو أن كلاماً من هذا القبيل ورد في بعض مصادر التربية الإسلامية ، أفليس في بعض ما تنص عليه قواعد التربية ما يبرره ؟

وعلى كل فإني أرجو من السيد مندوب الديار أن يدخل هذا الكلام في شفاعة المثل الإنكليزي القائل : Spare the Rod and Spoil the Child أي وفّر العصا ، تفسد الولد .

☆ ☆ ☆

١١ ـ حديث « لا يدخل الجنة ولد زنية » رواه أبو نعيم عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهو معلول بأن فيه مجاهداً وهو لم يسمعه من أبي هريرة ، كما أن في سنده اضطراباً لا مجال هنا لتفصيل القول فيه . وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات . وقد أطال الحافظ بن حجر في كتابه « القول المسدد » الكلام عن هذا الحديث ، فتردد في القول بوضعه ولكنه أكد ضعفه واضطرابه لأكثر من علة واحدة ، ومن أبرز هذه العلل أن مداره على جابان ، يرويه آناً عن عبد الله بن عمرو وآناً عن غيره . ولا يعرف لجابان سماع عن عبد الله بن عمرو . على أن جابان مجهول . (انظر اللآلي المصنوعة : ١٩٢/٢ ، وكشف الخفاء : ٥١٩/٢ ، وميزان الاعتدال : ٣٧٧/١) .

☆ ☆ ☆

١٢ ـ حديث « خالفوا النساء فإن في خلافهن البركة » .

لم يصح هذا الكلام ولا شيء بمعناه عن رسول الله ﷺ قط . وإنما روى العسكري هذا الكلام عن عمر رضي الله عنه ، غير أنه لم يثبت ذلك ولا نحوه عن عمر أيضاً .

وقد أورده ابن عدي مرفوعاً بلفظ « طاعة المرأة ندامة » ثم قال : هذا الحديث لا يصح ، في سنده عنبسة بن عبد الرحمن لا يحتج به ، وفيه أيضاً عثمان الطرائفي وهو متروك .

وأورده أيضاً العقيلي بسند آخر . ثم قال : هذا الحديث باطل ، إذ في سنده محمد بن سليمان ، وكان يحدّث عن هشام بيواطل لا أصل لها .

وقد أورد ابن حبان نحوه بألفاظ وإضافات أخرى « شاوروهن وخالفوهن ، ولا تسكنوهن الغرف ، ولا تعلّموهن الكتابة ، وعلموهن المغزل وسورة النور » ثم أكد بطلان هذا الحديث ، لأسباب كثيرة ، منها أن في سنده محمد بن إبراهيم الشامي ، وكان يضع الحديث .

قلت ومن أبرز ما يقطع ببطلان هذه الأحاديث المنكرة أو الموضوعة ، أن عمل رسول الله ﷺ وأصحابه كان جارياً على نقيضها . فقد صح عنه ﷺ أنه استشار أمّ سلمة رضي الله عنها يوم الحديبية ، بعد أن قال لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا ، فوجم جميعهم وما قام منهم أحد ، وأخبرها بهذا الذي لقيه من الناس . فقالت له يا رسول الله : أتحب ذلك ؟ (أي أن ينفذوا ما أمرتهم به) اخرج لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك وتدعو حالقك فيحلقك . فخرج رسول الله ﷺ فنفذ ما أشارت عليه به أم سلمة ، فلما رأى الناس منه الجدّ في ذلك ، قاموا فنحروا وجعل يحلق بعضهم بعضاً . (صحيح البخاري : ١٨٢/٣ ط استانبول) .

وقد علّق الحسن البصري رضي الله عنه على هذا الموقف من رسول الله ﷺ فقال : إن كان رسول الله لفي غنى عن ذلك ، ولكنه فعل ذلك في سبيل أن يعلّم الناس أن لا يجدوا معرّة في أن يستشيروا النساء ويأخذوا بمشورتهن . وقد كان كل من أبي بكر وعمر يستشير الأحداث من الشباب ويستشير النساء ، ويأخذ

بمشورتهن إن لم يجد ما يعارضها من نصٍّ ونحوه . وقد كان عثمان يستشير أم سلمة بالذات . (انظر كشف الخفاء : ٤/٢ ، واللآلي المصنوعة : ١٦٨/٢ و ١٧٤ ، وسيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي : ١٠١ ، والأم للشافعي : ٢٠٧/٦) .

☆ ☆ ☆

١٣ - يهتم هذا الباحث كثيراً بما ورد في ترجمة الحسن بن عليّ رضي الله عنهما ، من أنه كان مزواجاً مطلاقاً . ويرى في هذا الأمر مشكلة وأي مشكلة ، بل لعله يرى أنها من الخطورة بحيث تمدّ غاشية من الظلام على الإسلام من حيث هو !..

أمّا أن الحسن رضي الله عنه كان مزواجاً مطلاقاً ، فهو أمر لا نظن أن فيه خلافاً بين المترجمين له . وقد ثبت بأكثر من طريق أن علياً رضي الله عنه كان يقول لأهل الكوفة : لا تزوجوه فإنه مطلاق ، فيقولون : والله يا أمير المؤمنين ، لو خطب إلينا كل يوم لزوجناه منا من شاء .

وأما حجم القضية ، وعدد النساء اللائي تزوج بهن واللائي طلقهن ، فرجم بالغيب ، واعتماد على الوهم والخيال .. إن مثل هذه الأخبار إذا انتشرت بين الناس نسجوا منها صوراً كاريكاتيرية مكبَّرة - والناس كانوا ولا يزالون مفتونين بتضخيم الحقائق والمبالغة فيها - وهذا شيء معروف وليس بالغريب .

ولكن الغريب أن يأتي باحث فيركن إلى هذه المبالغات ويستسلم لها ، ثم يبني عليها كل ما يستشكله من معضلات !..

قرأت في كتاب الزواج لعمر رضا كحالة قوله : « **وكان الحسن بن عليّ مزواجاً مطلاقاً ، حتى تزوج أكثر من مائتي امرأة !.. » هكذا يقرر الرجل بدون تحفظ ومن غير استرابة في الأمر ، وكأن المسألة من الحقائق البدهية التي لا مجال**

للمرية فيها . ثم يعزو كلامه هذا إلى حمزة فتح الله ، من كتابه : باكورة على حقوق النساء !!..

من أين عثر حمزة فتح الله على هذا الرقم ؟ ومن الذي أحصاهنّ فبلغن أكثر من مائتين ؟ وهذا الذي أحصاهن ، ألم يخطر بباله أن يحصي لنا عدد الأولاد الذين استولدهم منهن ، ولا بدّ أنهم يبلغون المئات ؟ ترى كيف ضاع هذا الجيش من أولاد الحسن في عباب التاريخ ؟!

أما العلماء الذين يتقيدون بأصول الرواية وقواعد الإسناد ، فلم يزيدوا على القول بأنه كان فيما ذكر المترجمون له ، كثير التزوج والتطليق . ثم تحفظوا في كل تفصيل من ورائه .

من هؤلاء العلماء الحافظ ابن كثير ، قال في كتابه البداية والنهاية :

« قالوا : وكان كثير التزوج ، وكان لا يفارقه أربع حرائر ، وكان مطلاقاً مصداقاً . يقال إنه أحصن سبعين امرأة » أي تزوج ودخل بهنّ .

فانظر إلى الفرق بين من يلقي الكلام على عواهنه بتثبت وجزم مؤكداً أن الحسن تزوج أكثر من مائتي امرأة ، ومن يتقيد بالضوابط العلمية فيتحفظ حتى بأصل الخبر ؛ ثم يروي بصيغة التضعيف : « يقال » أن مجموع من تزوج بهن سبعون امرأة ، أي إنه لا يستطيع أن يصدق حتى هذا الرقم ، فكيف بمن يوصل عددهن إلى مائتين ؟!..

إذن ، فبوسعنا أن نروي مجمل ما اتفق المؤرخون والمترجمون على ذكره . أما الخوض في التفصيل والأرقام فلن تجد أي مستند علمي يرفدك في هذه المخاضة التي لا معنى لها ولا فائدة منها . والباحث الرصين ما ينبغي أن يوقع نفسه في أحبولة المبالغات الشعبية والصور المضخّمة الكاريكاتيرية .

هذا شيء ..

والشيء الآخر أننا نقول بجدّ وصدق : ماذا في أن يتزوج الحسن رضي الله عنه كثيراً من النساء الزواج الشرعي الصحيح ، وأن يطلقهن بعد ذلك الطلاق المشروع ؟ وهل تزوج باللائي تزوج بهن إلاّ عن طواعية تامة منهن ، وهل غاب عن واحدة منهن أنه مزواج مطلاق ؟ فلماذا يسلّط العتاب والإنكار على الذي تزوج منهن بعد طواعية ورضا ، ولا يسلّط هذا الإنكار ذاته بل أشدّ منه على اللائي قبلن لأنفسهن هذا الزواج ؟

إنّ المعنى الذي يلمحه المفكرون والمستهجنون لهذا الأمر ، ماقد يلوح لهم فيه من الظلم للمرأة . إذ لوسألناهم عن مصدر استهجانهم وسببه لما أشاروا لغير هذا السبب . ولكن متى كان المظلوم يفرّ إلى ظالمه ويلجأ إليه ؟ وأيّ ظلم للنساء هذا الذي يجعلهن يتسابقن إليه ؟

إذن فمالَكَ وللدخول في أمر لا يعنيك ياأخي ؟ ولماذا ترمض نفسك بخيال لا وجود له في شعور من تتظاهر بالتألم عليهن ؟

ثم أليس في حياة الحسن بن عليّ مما يجدر الوقوف عنده ، غير هذه النقطة التي لن تقدم ولن تؤخر شيئاً مما يتعلق بجوهر الإسلام وموقفنا من رسول الله ﷺ وآل بيت رسول الله ؟

إن ترجمة الحسن رضي الله عنه تفيض بالنبل والشهامة والكرم والأخلاق الإنسانية المثلى وصدق المعاملة مع الله وشدة اللطف ومنتهى الشفقة مع عباد الله ؛ يقابل المسيئين إليه بالصفح والعفو ، ويمنحهم فوق ذلك من ذات يده ؛ يتجاوز حقوقه درءاً للفتنة .. روى ابن كثير عن الواقدي قال حدثني عبد الله بن جعفر عن عبد الله بن حسن أن الحسن رضي الله عنه سُقِي سُمّاً فأُفلت ، ثم سُقِي فأُفلت ، فلما كانت الثالثة توفي فيها ، ولما حضرته الوفاة قال الطبيب ، وكان

يختلف إليه : هذا رجل قطّع السم أمعاءه ؛ فقال له أخوه الحسين : يا أبا محمد أخبرني من سقاك ؟ قال : ولِمَ يا أخي ؟ قال : أقتله والله قبل أن أدفنك .. فقال : يا أخي إنما هذه الدنيا ليال فانية ، دعه حتى ألتقي أنا وهو عند الله ، وأبى أن يسميه . (البداية والنهاية : ٤٣/٨) .

تُرى أليس في هذه المناقب والصفات السامية النادرة ، ما يشغلك عن أمر زواجه وطلاقه ، وعن متابعة البحث عن أرقام النساء اللائي تزوج بهن ، كما شغل غيرك ؟

ألا فليعلم الجميع ، أن من كان دأبه تتبع عثرات الناس والتقاط نقائصهم ـ فيما يظنه هو عثرات ونقائص ـ لن يعيش إلا سجين هذه العثرات .

☆ ☆ ☆

١٤ ـ عرض السيد مندوب (الديار) لذكر طائفة من الأحاديث معظمها صحيح أو حسن ، تتناول أحكاماً شرعية متعلقة بالجنس ، إما من حيث الظروف والحالات التي يحظر معها اللقاء الجنسي وحدوده ، وإما من حيث آدابه ومحظوراته ، وإما من حيث التطهر على أعقابه وكيفية ذلك .

من الطريف أن هذا الأخ يعجب من أن يتحدث رسول الله ﷺ عن هذه الأمور ويفصح عنها ، إلى درجة الذهول !..

فهو يعجب مستنكراً ، من قول رسول الله ﷺ مثلاً ، وهو يوضح أدنى حدود اللقاء الجنسي الذي يوجب الغسل : « إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومسّ الختانُ الختان ، فقد وجب الغسل » أي وإن لم يحدث الإنزال .

وتمام الحديث هكذا ، من رواية أبي موسى الأشعري :

« اختلف رهط من المهاجرين والأنصار . فقال الأنصاريون : لا يجب

الغسل إلا من الدفق أو من الماء . وقال المهاجرون : بل إذا خالط (أي مسّ الختان الختان) فقد وجب الغسل . قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : فأنا أشفيكم من ذلك (أي من هذا الخلاف) فقمت فاستأذنت على عائشة ، فأُذِنَ لي . فقلت لها : يا أماه إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أستحييكِ . فقالت : لا تستح أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك . فإنما أنا أمك . قلت : فما يوجب الغسل ؟ قالت : على الخبير سقطت ، قال رسول الله ﷺ : « إذا جلس بين شعبها الأربع ومسّ الختان الختان فقد وجب الغسل » (الحديث بهذا اللفظ من رواية مسلم في صحيحه عن أبي موسى الأشعري) .

وهو يعجب أيضاً من أن يوضح النبي ﷺ ، وتروي عنه عائشة ، جواز اغتسال الزوجين وهما جنبان من إناء واحد ، على خلاف ما هو معروف عند اليهود . والحديث متفق عليه بلفظه « كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد » .

ويعجب من أن يوضح رسول الله ﷺ وتروي عنه عائشة ، ما كان يستفسر عنه الصحابة من زعم اليهود أن المرأة إذا حاضت لم تجز مؤاكلتها ولا مضاجعتها فضلاً عن مجامعتها . فقد أجابهم رسول الله ﷺ قائلاً : اصنعوا كل شيء إلا النكاح . وأكدت عائشة ذلك لمن جاء يسألها قائلة : كانت إحدانا إذا كانت حائضاً ، أمرها رسول الله ﷺ أن تأتزر في فور حيضتها ، ثم يباشرها .

وأنا بدوري أعجب جداً من عجب هذا الرجل ، فضلاً عن استنكاره ، من أن يحتاج المسلمون إلى معرفة حكم شرعي يتعلق بالجماع : آدابه أو موانعه أو آثاره ، فيسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ أو إحدى نسائه ، فيجابوا بما يوضح الحكم ويجعلهم على بينة من الأمر !!..

إذن فكيف السبيل إلى أن يعرفوا أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الأمر السلوكي الهام ؟

إنني أتلقى بين الحين والآخر سؤالاً يتكرر من شباب حديثي عهد بالإقبال على الإسلام والإنابة إلى الله ، هو السؤال عن الفرق بين المنيّ الموجب للغسل والمذيّ الموجب للوضوء وحده . فماذا أصنع ؟.. أأشيح بوجهي عنهم ، وألقنهم درساً في تعلّم الحياء واللياقة والترفع عن هذه الأسئلة المخجلة ، وأترك الشاب يمضي وهو حائر في أمره . ولعل ذلك يدفعه إلى أن يغتسل في اليوم البارد أكثر من مرة ، لأدنى شهوة تحركت في كيانه ، فأفرزت هذه المادة التي تسمى بالمذيّ ، ظناً منه بأنه قد أصبح بذلك جنباً . وما أكثر ما يقع ذلك من شباب علومهم بالشريعة وأحكامها محدودة ، وتعلقهم بالإسلام وتعاليمه عظيم لا يُحَدّ ، فيتحملون من جراء ذلك جهوداً قاسية بدون موجب إلاّ الجهالة بالأحكام !..

ولكن هذا الأخ الباحث ، يؤثر أن يبقى هذا الشاب مع أمثاله غارقاً في جهالته ، مستمراً في تعبه ومعاناته ، ولا يرضى له ، سائلاً ، ولا لي ، معلماً وشارحاً ، أن أثقفه ثقافة جنسية تبصّره بالسلوك الأمثل في هذا المضمار ، وتعصمه من الخلط والتخبط والتزام مالا يلزم في دين الله !!..

إن المدنية الحديثة تُهيب بالناشئة أن يقتحموا حياة الجنس ولا يتهيبوا من حواجزه وسدوده ، وذلك باسم الدعوة إلى الثقافة الجنسية التي غدت أصلاً من أصول التربية الحديثة !. وعلى طريق الاستجابة لهذه الدعوة يهلك من يهلك من هذه الناشئة ، وتجتاحهم المصائب والآفات . فلا أسمع استنكاراً ولا تحذيراً من مندوب « الديار » وأمثاله لهذا الاندلاق الحيواني الهائج .

وعلّم الإسلام المسلمين ، على لسان نبيه محمد ﷺ ، آداب الجنس وحدود مشروعيته ، ومعنى الجنابة وأصول الطهارة منها ، ومعنى الحيض والاستحاضة والنفاس ، وأثر ذلك كله في العلاقة الجنسية بين الزوجين ، فيشمئز من ذلك مندوب « الديار » وينعى المثالية والملائكية اللتين اختفتا ، فلم يقع لهما على أثر في نظام الإسلام وحياة المسلمين !..

أما نحن ، فإننا لنعتز بهذا الذي يشمئز منه هذا الباحث الصحافي . وكيف لا نعتز به ، وهو النهج التربوي الوحيد الذي يجعل الإنسان نظيفاً طاهراً من الداخل والخارج ، من الظاهر والباطن ، ويصالح بين النفس والروح ، وبين العقل والقلب ، ثم يجمعهم جميعاً على مائدة متناسقة مشتركة .

☆ ☆ ☆

١٥ ـ ويتابع هذا الباحث الصحافي لقطاته النقدية هذه للإسلام ومفاهيمه ، فيضعنا أمام بعض المؤلفات التي صيغت شعراً أو نثراً ، وضمنها مؤلفوها ما راق لهم من الحديث عن الجنس : تعريفاً بأهميته ومكانته في حياة الإنسان ، أو تبصيراً بطرق ممارسته وأنواع مقدماته ، أو بياناً لأسباب مهيّجاته والأدوية التي تساعد على التخلص من الضعف الجنسي وعوامله . ولا شك أن في تراثنا العربي والإسلامي الكثير من هذه المؤلفات والأبحاث ، ولا ريب أن فيها ماقصد منه التثقيف والتعليم ، وفيها ماقصدت منه الإثارة والإمتاع .

المهم أن صاحبنا الصحافي هذا ، عثر على نماذج من هذه المؤلفات أو الأبحاث ، ثم راح يقاضي من خلالها الإسلام ، ويعجب من أن يَهْوِيَ الإسلامُ بأهله إلى هذا الدرك ، فيلقنهم بيان أفضل الطرق لممارسة الجنس ، ويسمي الأعضاء بأسمائها السوقية الصريحة ، والأفعال أيضاً بأسمائها المعروفة المسترذلة !!

إذن فماذا كان يقول صاحبنا هذا عن الإسلام ، وأيّ نظرة ينظرها إليه ، لو أنه عثر أثناء بحثه وتنقيبه هذا على كتب في التراث اتجه أصحابها بدافع مزاجي إلى الكتابة في موضوع الجنس بطريقة مكشوفة لا تتفق مع شيء من القيم والآداب ؟!.. أغلب الظن أنه سيلجأ إلى بوليس الآداب يستثيره ويدفعه إلى اعتقال الإسلام !..

إنّ الرجل يأبى إلاّ أن يحمّل جريرة ذلك كله ، كاهل الإسلام !..

أجل .. ولماذا لا ؟ ألم يُكتب هذا الغثاء كله في العالم العربي والإسلامي ، وتحت سمع الإسلام وبصره ؟ أليس الإسلام هو الذي أعطى هؤلاء الناس حرية النطق بالكلمة التي يهوونها والفكرة التي يحبونها ؟ إذن فهو المسؤول عن كتاب رجوع الشيخ وأمثاله . بل إن كل ما في هذه البحوث والمؤلفات ، من خير أو شر ، يصبح بسبب ذلك جزءاً لا يتجزأ من الإسلام ذاته !..

أرأيت أو سمعت ، مثل هذا المنطق ، قط ؟!..

إمّا أن يكمم الإسلام أفواه الناس ويجردهم من حرية الفكر والقول ، وممارسة المباحات من أفانين القول والأفعال ، بحيث لا تكون أفعالهم وأقوالهم وتقلباتهم إلا عبادةً وتسبيحاً ، وإمّا لا ، فعلى الإسلام إذن ، على الرغم من أنفه ، أن يتحول إلى مجرد إناء كبير كبير ، يحوي كل تلك الأفكار والأقوال والممارسات وأن يكون هو المسؤول عنها !..

ذلك هو منطق جريدة الديار التي تصدر في بيروت الشرقية ، يطفو ، كما ترى ، على لسان أحد كتابها وباحثيها .

لقد قلنا ذات يوم أن ثمة إسلاماً يتمثل في مصادره العليا الواصلة إلينا من عند الله عزّ وجلّ ، وثمة تراث إسلامي عربي يتمثل في كل ما قد صاغته أو أبدعته أفكار المسلمين العرب من خير أو شر من مباح أو حرام ؛ وهذا التراث فيه من الحق والخير ما يجدر به أن يوضع على العين والرأس ، وفيه من السوء ما ينبغي أن يلقى تحت مواطئ الأقدام .

ولكن في الناس من يأبون إلا أن يتجاهلوا هذا الفرق ، وأن يخلطوا هذا بذاك ، ثم يطلقوا على الكل اسم التراث الإسلامي أو : الإسلام .

ترى ما سرّ هذا الإصرار العجيب الذي لا مسوّغ له ؟

السرّ هو قدسية الهدف الذي يطمحون إليه ويحلمون به . ولعلك قد عرفت الهدف الآن وتجلّى أمامك للعيان ..

السرّ هو أن يمتزج لغو التراث الإسلامي وأباطيله ، بصدق الحقائق الإسلامية وأصولها ، فتتفشّى صبغة الباطل في المزيج كله ، وتضيع معالم هذا وسط ذاك ؛ وعندئذٍ تملك ألسنة المتقولين على الإسلام شرعية الهجوم عليه والانتقاص بل الاشمئزاز ، منه ، ثم التمزيق له ..

وما دام عقلاء الناس لا يوافقونهم على أن يجردوا الإسلام وأصوله من ثوب قدسيته ، فالحلّ الوحيد إذن للوصول إلى هدفهم المقدس هو هذا المزج بين الإسلام والتراث .

ولكن من الواضح أن عقلاء الناس كما لم يستسيغوا ذلك المشروع ، فإنهم لن يستسيغوا ولن يجدوا أي مبرر ولا معنى لهذا المشروع الثاني أيضاً .

وإذا كان القدح في الإسلام هو الهدف المقدس عند بعض الناس . فإن الإسلام ذاته هو الهدف المقدس عند المسلمين .. إذن فليقدس كل فريق ما يروق له ، وليعش الناس أحراراً فيما يبتغون ، ولا يخدعنّ بعضهم بعضاً .

☆ ☆ ☆

١٦ ـ يسأل هذا الأخ : القرآن يَعِدُ الرجال بالحور العين في الجنة ، ولكنه لا يَعِدُ النساء بمثل ذلك . فلماذا وما الفرق ؟

في نطاق الإجمال ، وعد الله عزّ وجلّ كلاً من الرجال والنساء ، على السواء ، بالمثوبة والأجر العظيم ، وأن لهم جميعاً في الجنة كل ما تشتهيه الأنفس وتلذّ الأعين . روى الإمام أحمد والنسائي وغيرهم بطرق عديدة عن أم سلمة زوجة رسول الله ﷺ أنها قالت لرسول الله : مالنا لا نُذْكَر في القرآن كما يُذْكر الرجال ؟ فأنزل الله عزّ وجلّ قوله :

﴿ إنّ المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات ، والخاشعين والخاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين والصائمات ، والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ، أعدّ الله لهم مغفرةً وأجراً عظيماً ﴾ [الأحزاب : ٣٥] .

وقد أكد الله تعالى هذا المعنى في مثل قوله : ﴿ لهم ما يشاؤون فيها ولدينا مزيد ﴾ ، وقوله : ﴿ لا يسمعون حسيسها وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون ﴾ . ومن المعلوم أن ضمير المذكر في هذه الآيات وأمثالها للتغليب ، أي فهو شامل لكل من الرجال والنساء .

أما في نطاق التفصيل والحديث عن الحور العين بالخصوص ، فينبغي ملاحظة الحقيقة التالية :

من المعلوم لنا جميعاً أن الله عزّ وجلّ فطر في الرجل أمر الرغبة الجنسية على أن يكون طالباً للطرف الآخر مستعلناً عن رغبته فيه ، في حين أنه فطر المرأة على الرغبة في أن تكون مطلوبة من الرجل غير طالبة له . وهذا شيء معلوم ومفروغ منه في مجال قواعد التربية وعلم النفس .

ولذا ، فقد كان الغزل دائماً ، وفي سائر المجتمعات ، موجّهاً من الرجل إلى المرأة ؛ ولم نسمع أنه توجه يوماً ما من المرأة إلى الرجل ، إلا أن يكون ذلك في أضيق الحالات الشاذة .

والأب ، كان ولا يزال ، يَعِدُ أبناءه ، في مجال التحبب إليهم ، بتزويجهم من أجمل الفتيات ، ولكنا لم نسمع قط أنه تحبب إلى بناته بالطريقة ذاتها ، فوعدهن بأجمل الشباب .

والشاب هو الذي يخطب أو تخطب له أسرته دائماً ؛ ولم نسمع أن في الناس

من يستسيغ العكس بأن يجلس الشاب في داره ، في انتظار أن تقرع الفتيات أو أولياؤهن بابه ويخطبوه من أهله .

وقد يقع شذوذ اجتماعي فتُغْلَبُ المرأة على أمرها ، وتضطر أن تخالف رغبتها وفطرتها ؛ فتسعى بحثاً عن الرجل المناسب وتخطبه لنفسها ، كما يحدث ذلك في كثير من المجتمعات الغربية . ولكنها لا تكون سعيدة بذلك قط .

ولله عزّ وجلّ حكمة باهرة في تنسيق علاقة ما بين الرجل والمرأة على هذا الأساس ؛ ولو كان المجال متسعاً لأفضنا في بيان هذه الحكمة التي من شأنها أن تمزق أغلظ الحجب التي قد تحجب بعض البصائر عن رؤية الله عزّ وجلّ .

وقد علمنا أن القرآن كتاب تربية للنفس الإنسانية ، كما أنه كتاب هداية وتشريع .

أفيعقل أن يقيم الخالق عزّ وجلّ كيان عباده على نسق نفسيّ معين ، ثم يأخذهم بتربية تشاكس ذلك النسق النفسي وتناقض الفطرة التي أقامهم عليها ؟

من أجل هذا ، وتنسيقاً بين الفطرة التي فطر الله عباده عليها ، والتربية التي يأخذهم بها ، كان أمراً تربوياً لا بدّ منه أن يغاير القرآن بين حالتين ، فيحدّث الرجال عن الحور العين في الجنة ويشوقهم إليهن ، وأن يطوي هذا التفصيل عن النساء مكتفياً بالعمومات الشاملة لكل ما تشتهيه النفس ويطمح إليه الوهم والخيال ، حتى لا يعوّدهن على خلاف النهج الذي فطرهنّ عليه .

وإذا كان هذا هو شأن المربي مع أولاده ، كما أوضحنا ، فما وجه الغرابة أو الاعتراض على أن يكون هذا شأن الربّ جلّ جلاله مع عباده ؟!..

☆ ☆ ☆

١٧ ـ وأخيراً ، هل لي أن أتقدم ببعض النصائح أو الوصايا إلى هذا الشاب الذي سرني منه اهتمامه الشديد بالبحث والدراية ، بمقدار ماساءني منه سيره إلى هذه الغاية على غير بينة ودون التقيد بمنهج .

سأثبت هذه النصائح هنا ؛ فإن قبلها فذاك ، وسيجد ثمارها الإيجابية المفيدة من بعد ، وسيذكرني يوماً ما بخير ؛ وإلاّ فما أكثر الذين سيقبلون إليها ويحفلون بها من دونه :

أولاً ـ عليه إن أراد التعرف على حقيقة الإسلام دون أن يقع في أيّ تجنٍّ عليه ولا ظلم لنفسه ، أن يبدأ بمعرفة جذعه وأصوله ، ثم يتجاوز ذلك إلى الفروع والجزئيات التي قد تكون مرتبطة أو غير مرتبطة به . وإنما أصول الإسلام وجذعه ، وجود الله عز وجل ، وما ينبثق عن ذلك من النبوة وظاهرة الوحي ، وما يتصل بها من الظاهرة القرآنية . فليدرس هذه الأصول بعقلانية حيادية صافية ، إن كان ممن يسيح في عالم الفكر بحثاً عن الحقيقة المجردة .

ثانياً ـ عليه أن يتبصر بالمنهج العلمي للرواية ، وأن يلمّ بعلم مصطلح الحديث والجرح والتعديل . ولا شك أنه إن فعل ذلك ، فلسوف يترفع عن الاعتماد على أخبار أبي الفرج في أغانيه ، وعن الاعتماد على ابن عبد ربه في عقده الفريد ، وعن الاعتماد على الأبشيهي في مستطرفه . فإن هؤلاء وأمثالهم كانوا يلملمون الأخبار للتسلية ، ولم يكونوا ممن يحقق بشأنها ابتغاء العلم . ثم إنه إن فعل ذلك فلن يستسلم بالقبول لمعظم ما يجده في كتب المؤلفين المعاصرين لمجرد شهرة أسمائهم ، كما استسلم لرواية باطلة نقلتها بنت الشاطئ ، تخالف الصحيح ، وتناقض ماهو ثابت في الحديث الصحيح المتفق عليه لدى كل من البخاري ومسلم . وغيرهما .

المهم أن البحث في النقول والأخبار ، يتوقف نجاحه على توفر الملكة العلمية

لدى الباحث ، أكثر مما يتوقف على الغوص في بطون الكتب والمؤلفات المطبوعة .

ثالثاً ـ عليه أن ينظر إلى ما يسميه « الخلل السياسي في المنطقة » بكلتا عينيه ، لا بعين واحدة .. وعندئذ يعلم جيداً منبع المسؤولية عن هذا الخلل ، ويدرك أن الدين في جوهره (وأعني بالدين هنا الإسلام) أبعد ما يكون عن تحمل مسؤولية هذا الخلل . ثم عليه أن لا يجعل الإسلام دائماً مظهراً لمن يراهم أو يسمون أنفسهم مسلمين .

رابعاً ـ أرجو هذا الإنسان ـ صادقاً ـ أن يتوفر على دراسة البنية الإسلامية ، بدءاً من قواعده وأسسه الكبرى ، وانتهاء بشرائعه وثمراته الإنسانية . وسيقلع عندئذ عن كثير من تصوراته التي جعلته يتخيل الإسلام في المجتمع أشبه ما يكون بأثاث في منزل !..

وسيقلع عن النظر إلى مصادره ومراجعه من خلال ما يتعاظم فيّ مخيلته من الفوارق المذهبية فيه : « مراجع سنية ومراجع شيعية » مثلاً . وسيعلم أن مراجع الإسلام ونصوصه المعتمدة محكومة بمقياس آخر لابدّ أن يكون هو المعتمد لدى الجميع : [إن كنت ناقلاً فالصحة أو مدّعياً فالدليل] .

خامساً وأخيراً ـ إن لهذا الإنسان وغيره أن يتخذ القرار الفكري الذي يشاء ، عن الكون والإنسان والحياة ، وعن أصل ذلك كله ومآله ، على أن يلزم نفسه بشرط واحد ، هو الثبات على قراره الذي يتخذه ، مهما امتدّ به الأجل وتقلبت به الأحوال ، لاسيما عندما تتسرب إليه عوامل الشيخوخة والضعف ، وتحيط به غواشي الهلاك والموت .

صعاليك الأدب

« الأدب للأدب » رأي ، أو مذهب ، طرح للمناقشة ، في وقت ما على نطاق واسع ، وفي أكثر من بلدة .

ثم إن هذا الطرح ، ذبل ، وتراجع ، ولم يستطع أن يدافع عن نفسه . فقد تبيّن أن مذهب « الأدب للأدب » لا يستقر ولا يصلح ، إلا إذا صح أن يقال في يوم ما : اللغة للغة ..

فالأدب ، كاللغة تماماً ، بل الأدب ليس أكثر من لغة متميزة . وكما أن اللغة وعاء للمعنى الذي تحمله ، فكذلك الأدب : صياغة سامية مضمخة بالعطر ، تقدم إلى العقول اللينة المدلَّلة ، لتحبِّب إليها الحقائق ، أو ما يصوَّر للناس على أنه من الحقائق !..

وهل رأيت من يقتني وعاء لأنه وعاء ، أو مرآة لأنها مرآة ؟

فإن رأيت تحفة في صورة وعاء مما تُزَيَّن به الأبهاء والقيعان ، فلا شك أن معنى الوعاء قد سقط منها ، وتحولت إلى أداة للزينة المجردة .

☆ ☆ ☆

لن يكون للأدب معنى ، أياً كان نوع هذا الأدب ، إلاّ إن كان يحمل فكرة ومن ثم يتبنى رأياً أو مذهباً مما يتعلق بشؤون الحياة .. ذلك لأن معنى الأدب محصور في الفكرة التي يحملها ، فإن أسقطت منه فكرته ، رجع إلى لون من الهذيان اللماع !..

ثم إن الأدب يسمو ، أو يهبط ، حسب سموّ أو هبوط الفكرة التي يحملها . وربما اختلف الناس في فكرة أو رأي من الآراء ، فاختلفت نظرة الناس إلى الوعاء الأدبي الذي يحمله تبعاً لاختلافهم في قيمة الرأي ذاته .

وإذا رأيت من يصرّ على أن قيمة الأدب نابعة من ذاته ، بقطع النظر عما يحمله من معانٍ ودلالات ، فاعلم أنه لا يفرق بين الكلام ، والهذيان !.. بل ما أيسر أن تلفِّقَ له ألفاظاً ينتظمها سلك من الرابطة العشوائية ، ثم تضعَها في إطار قصة ، أو رواية ، أو شعر منثور ، ثم تلصقَ بها اسم كاتب من الكتاب أو أديب من الأدباء ، ثم تنظرَ إليه وهو يردّدها في نشوة بل تقديس !.. ويدافع عن كل لفظ فيها بكل ما يستطيع أن يستنجد به من الوهم والخيال . وما أكثر من يتساوى لديهم الوهم والخيال مع الحقيقة والعقل .

يحضرني ، هنا ، اسم أديب وشاعر مصري ظريف ، هو الأستاذ مصطفى حمام رحمه الله . فقد خاض مرة جدلاً عقيماً مع فئة من صعاليك الأدب ... هؤلاء الذين نتحدث عنهم .

ولما رأى أن العقل والمنطق لا قيمة لهما عند هؤلاء الناس ، جلس فصاغ فصلاً من الهذيان الذي لا يحمل أيّ دلالة عقلية أو أيّ معنى متماسك . كانت كلماته الأولى :

« جلس الدهر يتفلّى تحت شجرة الأبدية .. مسنداً ظهره إلى الصخور الرخوة .. كانت أوحالٌ من الطيوف الهادرة تجوب تحت إبطيه .. » إلخ .

ونشر هذا الفصل في إحدى المجلات بتوقيع فني مستعار .

فماذا كان أثر هذا الهذيان لدى صعاليك الأدب ؟ لقد أحيط بهالات من التقريظ ، وتبارت منهم الأقلام ، نقداً ، وتقويماً وتعليقاً .. وصاحب هذا الهذيان قابع في مكتبه يضحك منهم ملء شدقيه ، بل ملء صدره وبطنه !..

ولكن يخيل إليّ أحياناً أن بوسعي الدفاع عن هؤلاء الصعاليك ، وذلك من خلال التذكير بالحقيقة التالية ، على أقل تقدير :

إنّ حياة الإنسان إذا فرغت من الهدف ، حلّت العشوائية محلها ، فأصبحت العشوائية بحدّ ذاتها هدفاً . وإذا كان الهذيان ترجمة بليغة لعشوائية الكلمة ، فلماذا لا يتحول الهذيان إلى هدف .. بل إلى هدف مقدس ؟ وعندئذ فإن بوسع أيّ منهم أن يقول لمصطفى حمام ، بعد أن استيقظوا على قهقهته الشامتة : لك أن تضحك منا كما تشاء ، غير أن لنا نحن أيضاً أن نصفق للعبقرية التي اكتشفناها من خلال هذيانك !..

☆ ☆ ☆

جالت بخاطري هذه التهميشة على الأطروحة المطوية القديمة ، أطروحة « الأدب للأدب » وأنا أقرأ تقاريظ بعض صعاليك الأدب لرواية سلمان رشدي « الآيات الشيطانية » .

وأحب أن أوضح سلفاً أنني لست هنا بصدد الانتصار « للتراث الإسلامي » سواء المحنّط منه أو غير المحنط (!) ضد سلمان رشدي وروايته ، وإنما يعنيني هنا تلمس القيمة الأدبية أو الفنية فيها . ولقد ظللت أمسك فمي عن أي حديث عنها إلى وقت قريب ، إذ لم أكن قد قرأتها بعد ؛ أما الآن ، وقد فرغت من قراءتها بفصولها الثمانية الطويلة ، فإني أستطيع أن أقول عنها شيئاً .

أحد هذا الصنف من الأدباء ، يُدْعى عزيز العظمة ، كتب يقول عن هذه الرواية : « .. إنّ هذه المعالجة كانت على قدر كبير من البراعة الفنية وقدر كبير من الواقعية التاريخية » !..

قرأت هذا الكلام بقدر كبير من حسن الظن ، وعكفت أياماً أبحث عن

« البراعة الفنية » في أيّ من فصول هذه الرواية ، وحملت نفسي حملاً على صبر منقطع النظير ، ماأظنني كنت قادراً على تحمّله ، لولا الرغبة الشديدة في العثور على الجوهرة المفقودة .. على « البراعة الفنية » المزعومة !!..

وعثرتُ ، بل تعثرت ، بدلاً من الشعور بالبراعة الفنية ، بفصول ثمانية مفككة العرى ، مقطعة الأوصال .. تعثرت بصور وأحداث ورؤى طيفية متباعدة عن بعضها ، لاتدور على محور ولا تلتقي على مسار .. وأشهد ، لقد خيّل إليّ ، وأنا أعاني مرارة الصبر على قراءة هذه الفصول ، أنني أتقلب في حلم مرهق ثقيل ، من تلك الأحلام التي يُبْتلى بها النائم بعد امتلاء ، إذ تزج به في أمواج متلاطمة من الأحداث والصور والألوان المتنافرة المؤذية .. تعثرت بعبارات ، وتعبيرات وتصويرات قذرة تفوح منها رائحة النتن ، وتشمئز منها النفس ، أيّ نفس ، ولكم أحسست أن شيئاً في أعماقي يدفعني إلى الاستفراغ !.. وكثيراً ما كانت ترتسم أمامي صورة كاتب هذه الرواية ، من خلال هذه العبارات القذرة التي تبعث على القرف ، فلا أتخيله إلا شخصاً شاذاً من البشر ، تراكمت على جسده وأطراف ثيابه أوساخ الشهور والسنين ، يضجّ فمه برائحة البَخَر ، وتتعالى من أسافله أنتان متنوعة مهوّعة ، وقد بدا واضحاً شدة استئناسه بها وائتلافه معها ، من طول ما ركن إليها وتعوّد عليها ، حتى انعكس ذلك منه إلى كلامه ولغته وطريقة حديثه ، إذ فقد الرجل لياقة التعبير ، وتجاوز الذوق الذي يميز بين الحوشي المستقبح من الكلام ، والسامي المقبول والمصقول منه في الأسماع !..

أتلك هي البراعة الفنية ؟!..

أشهد أن كل من وصف الرواية بذلك ، ممن قرأها ، كاذب ، ويعلم أنه كاذب .

وأنا ـ بحمد الله ـ ممن يدرك الفن وبراعته ، ويتذوق الأدب ويتعامل معه

ولئن كنت اليوم ، في تصور بعض الناس ، ذا اختصاص شرعي وديني مجرد ، فإنني أملك من وراء ذلك قاعدة أدبية راسخة ، كنت ولا أزال أعتزّ بها . ولست ممن يجهل أدب الرواية وأصولها ومقومات فنيتها .. وإنّ تحت يديّ ، مما قد كتبته ذات يوم ، روايات طويلة وقصصاً قصيرة ، لو نثرتها ونشرتها بين الناس ، لنسجت لي صورة جديدة ، بل اختصاصاً جديداً ، في أذهانهم .

أقول هذا ، وينبغي أن أقوله ، حتى لا يبادر معترض فيقول : وما شأنك بالفن حتى تخوض في الحديث عنه ، وإنما أنت رجل فقه وتشريع ؟.. أجل ، فالتواضع سخيف في مثل هذا المقام .

ألا ، فليقل لي عزيز العظمة ماالذي أنعشه فأطربه فاستحق أن يسمى براعة فنية ، من هذه الرواية ؟

ألعل الذي أنعشه منها ، وصف ذاك الذي ذهب ليبول ، فاستغرق تبوُّله أحد عشر دقيقة ثم ... إلخ ، أم لعله وصف تلك الفتاة القذرة التي تقتات على التهام أنواع من الحشرات والفراشات ، أم لعله التحقيق الذي جرى أثناء أحداث الطائرة المخطوفة مع جملة من النساء ، ودار أكثره عن طول قضبان أزواجهن ، أم لعله تلك العبارات الكثيرة التي أعجبته : ابن الزنا .. ابن القحبة .. القحبات .. إلخ إلخ .

ثم أين هي الواقعية التاريخية ؟

أفكان وصفه لإبراهيم عليه السلام بابن الزنا واقعية تاريخية ؟!..

أفكان حديثه عن هند زوجة أبي سفيان وهو يصف كيف كانت تجوب شوارع المدينة مقنَّعة ، لترى المحتفلين ، فتعثرت بجسد محمد : « ماهواند » ملقى على الأرض فاقد الوعي من الشراب مثل ثَمِلٍ في بالوعة مياه ، فحملته إلى دارها

وتركته على سريرها ، ليستيقظ فيجد نفسه عارياً على سريرها ، ملفوفاً بأغطيتها ـ أقول : أفكان هذا من الواقعية التاريخية ؟

أم هل كان من « الواقعية التاريخية » تلك الصورة التي نسجها لعائشة رضي الله عنها : صبية تلفّ على جسدها العاري ساري أصفر كما هي عادة النساء الفقيرات في تلك المنطقة ، تلتهم ماقد يحطّ حولها من الفراشات والحشرات الحربائية !!.. ثم تلك الصورة الأخرى التي نسجها لمحمد عليه الصلاة والسلام ، وهو في هذا المشهد يسمى عثمان : شاب يتيم ، مصدر رزقه الوحيد ممارسة حرفة التهريج مستعيناً بثور يلبسه قروناً ورقية حمراء فوق قرونه الأصلية ، وينتقل به من قرية إلى أخرى ليؤدي مشاهده المألوفة في الأعراس والأندية والساحات .. وكان يعشق الفتاة الفقيرة اليتيمة مثله : عائشة ، وطالما جلس يؤكد لها أن اعتناقه للإسلام إنما هو إلى حدّ كبير نوع من المناورة والتكتيك . وقد سرّها ذلك الاعتراف كثيراً .. غير أنها عادت فغضبت عليه ، وأعرضت عنه مسرعة إلى إحدى العربات المحملة بالبطاطا ، فتعلقت بها ، وأمسكت بإحدى أكياس البطاطا الكتانية . وكان عثمان (أي النبي ﷺ) ينظر إلى العربة وهي تغادر بها ، وظلّ يراقبها إلى أن غابت العربة تماماً وأصبحت تبدو كنقطة داكنة في الأفق !!..

أم هل كان من « الواقعية التاريخية » في شيء ، ذلك المكان الذي سماه « ماخور الحجاب » والذي تقيم فيه ثنتا عشرة مومساً ، أسماؤهن متطابقة مع أسماء نساء النبي عليه الصلاة والسلام ، والمكان في المدينة المنورة ؛ وبعد مابينه وبين منزل رسول الله مرمى حجر أو عرض شارع ، وسلمان الفارسي يتردد بين الماخور وبين رسول الله !!!..

لو كان الذي يطلق على أبخرة الماليخوليا هذه اسم الوقائع التاريخية ، شامير ، أو إسحاق رابين ، أو بيكن مثلاً ، لعُرِفَ وجه هذه التسمية وأبعادها ،

ولتبين المنطق الساري بينها وبين أفواه الناطقين بها ، ولكن الذي يسميها وقائع تاريخية ، مسلم عربي ، اسمه عزيز العظمة !!.

ومع ذلك ، فلا عجب .. أجل ، لا عجب ، إن تذكرنا أن بقايا أو حال الصهيونية ، العالقة بالأقدام ، أو المتناثرة على الدروب ، كثيراً ماتكون أبعث على الاشمئزاز ، من زخم رائحتها واتساع قذارتها .

ومع ذلك فإنّ أمر هذا الرجل ـ عزيز العظمة ـ وأمثاله ، أقلّ إشكالاً ولا مفهومية ، إذا قورن بأناس آخرين ، من أبناء جلدتنا وممن يتطقون بلغتنا .

فإن هذا الرجل قرأ الرواية ، على كل حال ، ووعاها . أما هؤلاء الآخرون فقد أسرعوا فكتبوا عريضة من الإطراء والتقريظ والإعجاب ، بكل من الرواية والراوي ، ثم إنهم وقّعوا أسماءهم في أسفلها ، ثم إنهم أرسلوها إلى ماتيسّر لهم من المجلات والجرائد الأوربية ـ فعلوا كل هذا قبل أن تقع أعينهم على الرواية وقبل أن يقرؤوا منها كلمة واحدة !!..

ذلك هو الإيمان الحقيقي بالغيب ، في مظهره الأصيل والصافي عن الشوائب .

غير أنه هنا ليس إيماناً غيبياً بالله ، وإنما بسلمان رشدي !..

وليس في الأمر من عجب ، لأن الإيمان الغيبي بالله وكلامه ، بمقدار ما يكون عنوان تخلف وهبوط ، فإن الإيمان الغيبي بسلمان رشدي وكلامه ، يكون برهان تقدم وتحرر وسموّ !.. عرف ذلك من عرف ، وجهله من جهل !..

قالوا في تقريظهم ودفاعهم الغيبي عن الرواية والراوي : إن الفكر إنما يجابَه بالفكر ، لا بالعنف والتهديد ، دون أن يعلموا ، بَعْدُ ، أفي الرواية فكر وعلم أم شتائم وسباب ؟

وها نحن نقول لثلّة الإيمان بالغيب : لقد ورد في بعض أفكار الرواية : القحبة ، القحبات ، ابن الزنا ، أبناء الزنا . فبأي فكر نبيل نحاور هذه الأفكار النبيلة ؟

كما وردت في الرواية ، نظرية فكرية أخرى ، تقول : إن عائشة ـ عائشة زوجة الرسول ـ كانت صبية يتيمة فقيرة تلفّ جزءاً من جسمها العاري المثير بساري أصفر وتقتات على أنواع من الفراشات الضخمة ، والحشرات الحربائية ، تلتهمها ؛ وربما برزت إلى الناس بجسمها العاري لا يستره إلا شعرها الثلجي ، والفراشات التي تجوب فوقه . وربما تعلقت بإحدى عربات البطاطس الغادية أو الرائحة ، وتمددت بين أكياس البطاطس الكتانية !!... فبأي طريقة فكرية علمية سامية يمكننا أن نناقش مثل هذه النظرية الحديثة ؟

☆ ☆ ☆

وبعد ، فهل من عاقل في الناس ، لا يعلم خلفية الإعجاب بهذا الرجل الشاذ في قذارته ، وبروايته الشاذة بين الروايات في قذارتها ؟

إن إعجاب صعاليك الأدب ، ليس في الحقيقة بالرواية ولا بالراوي . وإنما هو إعجاب خفي بجملة الشتائم والسباب القذرة التي وجهها الراوي ، فيما زعم ، إلى شخص رسول الله ﷺ ، والتي لا يستطيعون هم ، لسبب ما ، أن يشفوا غلّة نفوسهم في البوح بها .

لقد أطربهم من الرواية هذا العُهْر الذي لقى هوى ، وأيّ هوى ، في نفوسهم . فصفقوا له ، بعد أن تستروا بما سموه « الروعة الفنية » .

وهي سيرة متكررة معروفة ، في نفوس هؤلاء الناس . إنها ، كما قالوا ، « شنشنة أعرفها من أخزم » .

وإني لأذكر على ذلك أمثلة لا مثالاً واحداً . ولكن فلأقتصر على هذين المثالين :

☆ لا يجهل عالم باللغة والأدب تفوق مصطفى صادق الرافعي على طه حسين تفوقاً كبيراً في القوة البيانية والملكة البلاغية وعمق المعرفة بتاريخ الأدب العربي . ومع ذلك فإن سلّم الشهرة العلمية نصب أمام طه حسين دون الرافعي . لأن الأول سخر ثقافته الأدبية المحدودة للأفكار الغربية الغريبة عن الإسلام ، بينما سخر الثاني ثقافته الأدبية المعمقة الواسعة لما اقتنع به من الحقائق والمبادئ الإسلامية الغريبة عن الأفكار الأجنبية الوافدة . بيد أن هذا السبب ظل خفياً ، وظل التصفيق ، في الظاهر ، للقيمة الأدبية الموضوعية !!..

☆ في أواخر الخمسينات كان في القاهرة شاب أزهري يطمح إلى الشهرة ، وحاول لبضع سنوات أن يبلغ مطمحه هذا ، ويحقق أمنيته ضمن نهجه الأزهري الإسلامي المحافظ . ولكن الذين يملكون منابر الإعلام وأسبابه لم يكونوا ليعيروه أيّ التفاتة أو اهتمام . وصادف أن همس في أذنه « ناصح » دلّه على أقصر سبيل للشهرة التي يسعى إليها ، فما كان منه إلا أن استجاب للنصيحة : خرج الشاب الأزهري عن نهجه الإسلامي المحافظ ، وكتب ينتقد الكثير من أصول الإسلام وشرائعه ، وإذا بمنابر الإعلام تستقبله بكل ترحيب ، وإذا بالصحف تنشر آراءه وسط هالات من الإكبار والتبجيل ، ثم ما لبثت الأقلام التقليدية الناقدة أن جعلت منه إماماً في البيان والبلاغة وعمق التفكير .

ولما شاء الله له ، بعد حين ، أن يعود بفكره وسلوكه إلى قاعدته الإسلامية الراسخة ، تقلصت عنه أضواء الشهرة ، وعاد الذين صفقوا له طويلاً فأعرضوا عنه من جديد !..

ذلكم هو خالد محمد خالد ، لم يكن إماماً في البيان أو الأدب والفكر ، أيام

أعلن انحرافه عن الإسلام . ولم يفقد شيئاً من مزاياه الأدبية والعلمية يوم أن عاد إلى حظيرته .. بل كان ولا يزال عالماً ومفكراً أزهرياً ككثير من أمثاله .

ولكن « أئمة الصحافة المصرية » صفقوا له في الأولى ، إذ كسبوه - في تصورهم - معولاً أزهرياً لتحطيم الإسلام ، ثم أعرضوا عنه في الثانية لأن آمالهم في ذلك قد خابت . وما كان الحديث عن الأدب والفن والفكر إلاّ ستاراً وقناعاً .

☆ ☆ ☆

تلك هي المسألة إذن ، وهذا هو دستورها .

غير أن المشكلة ، مع ذلك ، لا تزال باقية !..

فإن السيد الرئيس ، رئيس جمهورية هذا القطر العربي الإسلامي العريق ، أعلن منذ أشهر ، جواباً عن سؤال ، أن رواية سلمان رشدي مجموعة شتائم وسباب ، ولا تحوي شيئاً اسمه فكر أو علم ، وأعلن قائلاً : إن سلمان رشدي لو كان عندنا لحاكمناه .

ولكنّ فئةً من صعاليك الأدب عندنا ، أعلنوا نقيض ذلك !.. فقد كتبوا بياناً جماعياً ضمنوه تقريظاً للرواية وإعجاباً بها ، ودفاعاً عن سلمان رشدي !..

والسؤال هو :

ها نحن قد تجاوزنا الولاء للمنطق والعقيدة والحضارة والتراث . فأين هو الولاء لهذا القطر ، ونظامه ، ورئيسه ؟!..

الناقد

تلك المجلة المتخصصة بنقد الحق وحماية الباطل

كنت ، ولا أزال ، ممن يؤمن بإصرار ، أن الحق لا يستبين من الباطل ، إلا من خلال نقاش وحوار . ولكي يسير الحوار على سنن منهجي صحيح ، لا بدّ من أن يتقارنا أو يتقابلا على مائدة مستديرة واحدة ، وطبيعي أن العنوان الاسمي لكل من الحق والباطل يجب أن يكون منفصلاً وبعيداً عنهما ، إذ يتقابلان على هذه المائدة . فهما في تلك الحالة أطروحتان متساويتان ، لا يفصلهما ويفاوت بينهما في درجات القبول والرفض ، إلاّ ما ينتهي إليه الحوار والنقاش ، على أن يكونا عقلانيين مجردين عن العواطف والأسبقيات .

فأنا لاأعرف طريقاً إلى الحق إلا من هذا السبيل .

وعندما سمعت بمجلّة اسمها « الناقد » سرّني أنها لابدّ أن تكون واحدة من هذه الموائد المستديرة التي يتبادل الأطراف المختلفة من حولها الحوار والنقد .

وتابعت بحوث هذه المجلة من خلال عدد أو عددين ، فما رأيتها تنطق وتنتقد إلاّ بلسان طرف واحد !.. قلت في نفسي ، لعلها الآن نوبة هذا الطرف ، وسيُعطى الكلام بعد ذلك للآخرين ، وذلك هو مقتضى النظام .

وظللت أتابع وأنتظر .. دون أن أجد على هذه المائدة مكاناً لأي طرف آخر .

قلت في نفسي : لعل أياً من أطراف المعارضة لا يريد أن يتكلّم . وقد كنت قرأت كلاماً لأحد أقطاب هذه المجلة يقرر فيه أن الفقه الإسلامي يهوديّ الأصل

والنزعة ، وأن السنّة النبوية عبرانية اللغة والمنشأ ، وأنّ الحجاب الإسلامي دسيسة يهودية ..

قلت في نفسي : فما يمنعني من أن أتخذ لي مكاناً على هذه المائدة المفتوحة ، وأفتتح دور المعارضة بطرح الحقائق التي أعرفها في هذا الموضوع . وأرسلت مقالاً إلى هذه المجلة يتّسم بمنتهى اللطف في الأسلوب ويتضمن كل معاني التقدير لشخص الكاتب والقائمين على المجلّة ، ثم إنه يتضمن الحقائق العلمية التي أعرفها وأومن بها إلى هذه اللحظة .

وفوجئت بعد ذلك بما لم أكن أتصور !..

فوجئت بأن المجلّة ليست مائدة مستديرة لمختلف الأطراف ، وإنما هي متخصصة بنقد الحق وحماية الباطل !..

فهي توسع على مائدتها المستديرة باسم النقد مكاناً فسيحاً لأدب العهر ، والكذب على التاريخ ، والهزء بالإسلام ، دون أن تفتح أي سبيل إليها ، حتى من النوافذ أو الشقوق ، لنقد النقد أو محاورته !..

وحرية البحث .. والعقلانية .. والعلمانية .. وتحكيم المنطق : كل هذه المبادئ تذبّح وتُلْقَى أشلاءً فوق سطح هذه المائدة ، ليمارس أبطال النقد من حولها نقدهم الحرّ دون أي حرج أو تقييد !..

ومن ثم ، لم تكن لكلمتي أي مكان في هذه المجلّة ، مهما كانت تتسم بالحكمة والعقلانية والانضباط بقيود المنطق والاحتكام إلى حرية الكلمة والبحث .

كل هذا ، وأدعياء الجهاد الإسلامي ، المتناثرون هنا وهناك ، لا يزالون ، منذ أن أوقعوا ضربتهم القاصمة بالإسلام في هذه البلدة باسم الجهاد ، يهتفون

بجهادهم ويجعجعون بشعاراته وينذرون بويلاته .. ولكن ينذرون من ؟ ويتوثبون للانقضاض على من ؟

يتوثبون للانقضاض على خير البلاد الإسلامية ديناً وأوثقها عرى وأصلبها ثباتاً على الحق . وهم عن مثل هذه المؤسسة البريطانية التي يرعاها الاستعمار البريطاني بكل وسائل الرعاية المادية والمعنوية معرضون وغافلون !..

يا عجباً !.. إلى متى يظل هؤلاء الناس (المجاهدون) ينظرون إلى الوقائع والأحداث كصاحب العين الحولاء : يلمح بغيته ومطلبه في أقصى اليمين فيسير إليها نحو أقصى الشمال !!..

تنطلق من هذه المؤسسة أقذر عبارات التسفيه للإسلام ، وأحط السبل اللاإنسانية إلى تحطيم القيم والأخلاق : حشمة المرأة المسلمة دسيسة يهودية ، والفقه الإسلامي قراءة ومواضعات عبرانية ، وضوابط الرواية للحديث والأخبار خيانة مرفوعة الرأس ، والصلاة سرقها الإسلام من قواعد « اليوغا » والأدب السامي ذاك الذي يتحدث عن ماء الأصلاب المتقاطر على الدانتيل !!.. كل هذا ورجال الدعوة إلى الحق والجهاد ضدّ الباطل ، في أطراف الخليج ، وبقاع أوربا وأمريكا ، لا يزالون ينظرون إلى كل شيء نظر صاحب العين الحولاء !!..

وليكن فليعلم جنود هذه المؤسسة البريطانية أنهم باختصاصهم غير المعلَن هذا : « نقد الحق وحماية الباطل » إنما يستثيرون العقول والعواطف إلى مزيد من الإقبال إلى الإسلام ، دراسةً له وتمسكاً به .

والآن : إليك يا أخي القارئ ، المقال الذي أرسلتُه إلى مجلة الناقد ، فرفضت نشره لأن موضوعه لا يدخل في اختصاصها :

لعلّ هذا هو السّرّ ..!!

أرجو أن يتسع صدر « الناقد » لهذه الكلمات الناقدة أتوجه بها إلى الأستاذ الصادق النيهوم . ومَنْ غيرُ « الناقد » يفسح المجال للمحاورة والنقد ؟

أعجبني من الأخ الصادق النيهوم في مقاله (سرٌّ وراء الحجاب) تحكيمه القرآن فيما زعم العبرانيون أنه من التوراة التي أنزلها الله على نبيه موسى عليه الصلاة والسلام ، فيما يتعلق بعزل المرأة أيام طمثها من كل شهر واعتبارها شيئاً نجساً في كل تلك الأيام ، بحيث لا بد من تقديم قرابين إلى الكهان لترسيخ طهارتها فيما بعد !..

وقد عرف كل ذي زاد من الثقافة وذي دراية بتاريخ الأديان ، أن هذا اللغو وأمثاله في توراتهم المزعومة متنوع وكثير ، وهو ماأقحمه مع الزمن ، دجاجلة رجال الدين ، المتلاعبون بوحي الله وأحكامه . وهم الذين قال الله عنهم في كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه : ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً . فويلٌ لهم مما كتبت أيديهم وويلٌ لهم مما يكسبون ﴾ .

ولا حاجة إلى تأكيد ماذكره الأستاذ النيهوم في هذا الصدد بأكثر من هذه الأسطر .. فإن المسألة من جذورها إلى فروعها خرافة معروفة ومشهورة . وليس ثمة اليوم ، في بادية الأرض أو حاضرتها ، من قد يأخذ بهذه الخرافة أو يلزم نفسه بها ، ويقيم المرأة من حياته التي يعيشها ، داخل حجر صحي محكم كلما غشيها الطمث !..

☆ ☆ ☆

ولكن الكاتب تجاوز هذه الحكاية ، وعاد إلى الموضوع الذي افتتح مقاله به ، وهو حجاب المرأة المسلمة . فأكد أنّ شيئاً من هذا الحجاب الذي ترتديه المرأة المسلمة منذ فجر الإسلام ليس من الإسلام في شيء ، وقال : « إذا كان الحجاب قد أصبح الآن فريضة يدعو لها الواعظ علناً باسم الإسلام ، فإن هذه الدعوة ليس مصدرها النص القرآني ، بل مصدرها أن الواعظ المسلم يتكلم لغة عبرانية من غير أن يدري » ثم يؤكد أيضاً أن إسلام المسلمين اليوم المتمثل في الفقه الإسلامي إنما بزغ من مدرسة التوراة . فقد قامت اليهودية بانقلاب على لغة القرآن . وأقيم سلطان التوراة حياً في واقع المسلمين بعلم منهم أو بدون علم !..

ويقرر الكاتب أن الفقهاء المسلمين ليسوا إلا جنوداً لترسيخ هذا الانقلاب ، وبسط سلطان اليهودية على الإسلام . فقد عمدوا إلى إبطال صلاة المرأة وصيامها أيام الحيض في فتوى لا تستند إلى نص من القرآن ، بل تستند إلى قول التوراة (كل شيء مقدس لا تمس وإلى المقدس لا تحج) ... « بل تصاعدت هذه الحرب السماوية ضد المرأة إلى حد جعل مجرد لمس المرأة نجاسة تنقض الوضوء » و « إن حجاب المرأة ليس من شريعة من أي نوع ، بل منهجاً تربوياً مكتوباً بلغة السحرة » !!

فهل تسمح لي مجلة « الناقد » وكاتبها الأخ الصادق النيهوم ، أن أعلن بجدٍّ وصدق أنني لم أعثر على حكم شمولي خطابي ، بعيد عن التفصيل العلمي والضبط المنطقي مغرق في التأثر بالروح العصبية الغاضبة ، كهذا الحكم الشمولي العام على الفقه الإسلامي والفقهاء المسلمين ؟

☆ يقول الكاتب : « لقد قامت اليهودية بانقلاب على لغة القرآن .. » !!..

إذن فنصوص القرآن الآمرة للمرأة المسلمة ، صراحة ، بالحجاب ، من مثل قوله الله عز وجل : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ، ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن ... ﴾ وقوله : ﴿ يا أيها النبي قل لأزواجك

وبناتك ونساء المؤمنين يُدْنين عليهن من جلابيبهن ... ﴾ هذه النصوص ليست إلاّ تزييفاً يهودياً وأثراً من آثار الانقلاب اليهودي على لغة القرآن . ولا بد أن يكون بطل هذا التزييف والانقلاب هو محمد عليه الصلاة والسلام . إذ عنه تلقى الصحابة القرآن ، وهو لا غيره الذي تلا عليهم هذه النصوص .

ولا ريب أن أبسط مقتضيات المنهج العلمي ، يَطْرحُ - لتفهّم هذا الكلام - أسئلةً كثيرة :

أولها وأسبقها بداهةً : إذا كانت اليهودية قد قامت بانقلاب على لغة القرآن ، فأي قرآن هو هذا الذي يستشهد به الكاتب في أول مقاله على لغو مازعمه العبرانيون توراةً ، مما تضمن الأمر بعزل المرأة أيام طمثها ، وكيف يستشهد الكاتب لإبطال مزاعم اليهود بقرآن هو - فيما يراه الكاتب - من زيف اليهود وآثار انقلابهم على لغة القرآن ؟

ثانيها : متى وكيف تم هذا الانقلاب اليهودي على لغة القرآن - وليته قال : على مفاهيمه - وما دور محمد ﷺ ، الذي تلقى عنه الصحابة مباشرة نصوص القرآن تلقي كتابة ومشافهة ، في هذا الزيف الانقلابي ؟ أليس ثمة من مصدر ، من مرجع ، من أي مستند يستند إليه العقل أو الجنب .. ؟

☆ ويقول الأخ الكاتب : « منذ مطلع القرن الهجري الأول ، والفقه الإسلامي يتلقى علومه بحماسة كبيرة في مدرسة التوراة » !!..

ألا يحق لنا ، باسم البحث العلمي النزيه أن نسأل : كيف ؟.. ومن قال هذا ؟..

وما الدليل على أن كلاًّ من الإمام أحمد بن حنبل ، ومحمد بن إدريس الشافعي ، وأبي حنيفة النعمان ، ومالك بن أنس ، وأتباعهم جميعاً ، كانوا أقطاباً في مدرسة التوراة وطليعة المعلمين فيها ؟.. ومن أين لنا أن نعلم ماقد علمه الأخ

الكاتب من أن الفتاوى التي كان يصدر عنها هؤلاء الأئمة ، لم تكن صادرة من القرآن ، وإنما من أقوال التوراة ؟

لقد درَسنا ، ثم درَّسنا ، ما يملؤ قلب كل عربي ومسلم فخراً واعتزازاً بتاريخنا الحضاري الأغرّ ، الذي مثَّله هؤلاء الأساطين من علماء الشريعة في القرن الهجري الأول والثاني ، وما رأينا باحثاً حراً إلا وينغض الرأس إجلالاً لعلمهم ثم إكباراً لأمانتهم ، فإذا كان الحق ماقد اكتشفه لنا هذا الباحث اليوم ، من اليهودية الباطنية التي كان يخفيها أولئك الفقهاء خلف لثام الإسلام ، بل خلف نصوص القرآن وصحاح السنة ، أفليس من متطلبات الأمانة العلمية ومقتضيات الغيرة على هذه الأمة أن لاتظل ماضية في انخداعها بزيف هؤلاء اليهود المقنَّعين ، وأن يضع لنا السيد النيهوم النقاط على الحروف في بيان تفصيلي لهذه الحقيقة التي ظلت إلى يومنا هذا مخبوءة في تلافيف الجهل والظلام ؟!

وهذا يقتضي أن يخبرنا الأخ الكاتب بآخر الحقائق المكتَشَفةِ عن قصة السنة وحقيقتها التي كانت المستند الثاني بعد القرآن لفهم هؤلاء الفقهاء .. إذ من يدري ، فلعل الانقلاب اليهودي الذي قام على لغة القرآن ، قام في الوقت ذاته على لغة السنة النبوية . بل ماأيسر على المكر اليهودي الذي أفرغ القرآن من مضمونه وصاغه كما يريد ، أن يفرغ السنة من محتواها وأن يُحْكِمَها بلغة الكهانة والسحر ، على حد تعبير الكاتب ، وعندئذ فلا بد أن يكون محمد عليه الصلاة والسلام هو المتخرج الأول في هذه المدرسة التوراتية ، ومن ثم فهو المفتئت الأول على كل من القرآن والسنة اللذين هما مصدرا التشريع .

وليثق الأخ الكاتب أنني ، بحكم كوني واحداً من رواد البحث وطلاب الحقيقة ليس لي من قصد ولا مطمع من خلال هذه الأسئلة ، سوى أن يتفضل الكاتب فيبسط لنا الملف العلمي لهذه القضية ، ويبسط لنا ـ بالموازين العلمية طبعاً ـ تفاصيل هذه الحقيقة التي تتلخص في أن كلاً من القرآن والسنة وما تفرع عنهما

من تشريع ، ليس إلا أوهاماً سحرية تسربت إلى الإسلام من الفكر العبراني والنصوص التوراتية .. ثم إن يتفضل فيطلعنا في حصيلة رياضية على الإسلام الحقيقي الصافي الذي سيبقى بعد أن نطرح منه هذه الأوهام التوراتية !..

☆ ويقول الكاتب : « بل تصاعدت هذه الحرب السماوية ضد المرأة إلى حدّ أن جعل مجرد لمس المرأة نجاسة تنقض الوضوء » !..

هل لي أن أسأل الأخ الكاتب من أين استخرج اللزوم الذي تصوره ثم نسبه إلى الإسلام ، بين نقض الوضوء من لمس المرأة الأجنبية ونجاسة تلك المرأة ؟ إن المذهب القائل بوجوب الوضوء من لمس المرأة ، يفرض الوضوء على كل من المرأة والرجل معاً ، فلماذا لا يستنبط الباحث أن كلا من الرجل والمرأة إذن نجس ، وأنّ كلاً منهما بهذا اللمس قد نجّس الآخر ؟

بل لقد فرض الإسلام ماهو أكثر ، فقد فرض الاغتسال ـ لا مجرد الوضوء ـ من اللقاء الجنسي الذي يتم بينهما . وبمقتضى تصور الكاتب فإن هذا الاغتسال إنما اقتضاه الدنس الذي أصاب كلا منهما بمضاجعة الآخر . ولست الآن بصدد تصحيح هذا الوهم العجيب للأخ الكاتب ، وإحالته إلى ما يقوله الطب حول الضرورات الداعية إلى هذا الاغتسال . كل مافي الأمر أنني أسأله لماذا اتهم الإسلام ـ في وضوءٍ أو اغتسالٍ يجب على كل من المرأة والرجل معاً ـ بالحكم على المرأة دون الرجل بالنجاسة ؟ أقل مافي الأمر أنّ بوسع الكاتب أن يعلم أن هذا التشريع ساوى بين الرجل والمرأة في هذا الحكم ، إن في الطهارة أو النجاسة .

ولست أرى من فائدة في تذكير الكاتب بأن القرآن هو الذي قال : ﴿ أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً .. ﴾ ذلك لأنه أدلى بحكمه المبرم في حق القرآن الذي بين أيدينا الآن عندما قال بكل طمأنينة وصراحة : (إن اليهود قامت بانقلاب على لغة القرآن) .

☆ ويقول الكاتب : « تكتشف المرأة المحجبة أن الحياة وراء الحجاب مجرد نوع من الموت العلني في عالم خاو ، فارغ علمياً من معنى الحياة ... » .

وألتفت بذهني إلى تاريخ المرأة المسلمة وحياتها منذ فجر الإسلام ، بل خلال القرن الهجري الأول الذي طغت فيه مدرسة التوراة على الفقه الإسلامي ، لأتبين نوع هذا الموت العلني الذي درجها في أكفان الحجاب الذي أمرها به القرآن ، ولأستظهر بُعْدَها عن الحياة العملية ... فما رأيتها تخلفت عن الرجل في أي نوع من أنواع العمل الفكري أو العلمي أو الجهادي أو السياسي . لقد كانت المرأة المحجبة تشترك مع الرجل في ميادين القتال والجهاد ، وتجلس معه في مجالس الشورى على مستوى كل من الحكم والقضاء ، وتسابقه في سبل العلم والمعرفة وارتياد حلقات العلم ، وتجلس مجالس التعلم والتعليم ، دون أن تتعثر خلال ذلك كله بفضول ثوبها السابغ الطويل ، ودون أن يحجبها عن شيء من ثمار تلك الأنشطة خمارُها المحيط بدائرة وجهها .

ترى من أين يستقي الكاتب خياله هذا ، وأين يمكن أن يعثر باحث مثلي على صورة لهذا الواقع المرير للمرأة المتحجبة في عصر الحضارة الإسلامية المثلى ؟ بل ماهو وجه اللزوم المنطقي بين نوع الثياب الذي ترتديه المرأة ومسألة الموت والحياة والاشتراك أو عدم الاشتراك في شؤون الحياة ومسؤولياتها .

بل إنني لأتساءل بحق : ماوجه الصلة اللزومية بين تجمل المرأة في عريها ومن خلال إبراز مغرياتها ، وبين أن تكون من جراء ذلك ذات نشاط علمي واجتماعي وأثر إيجابي في ميادين الحياة العلمية ؟!.. إن في أطراف بلادنا العربية نساءً ما تألو الواحدة منهن أن تغمس جسمها غمساً في الزينة وأسبابها ، وأن تتحرر من ضوابط الحجاب الإسلامي إلى أقصى الطرف الآخر ، دون أن يكسبهن ذلك أيّ قيمة ثقافية أو يدفعهن إلى أيّ نشاط علمي أو اجتماعي ، بل إن إحداهن تتقلب في عزلة نفسية وعملية

عن سائر الميادين الاجتماعية والحضارية التي فرضت المرأةُ المسلمة المتحجبة وجودها فيها إبان ازدهار الحضارة الإسلامية ، وفي عهدها الإسلامي المقبل .

وفي جامعة دمشق فتياتٌ يفتخرن بأزيائهن الإسلامية المتعففة ، يتبوأن أعلى درجات النجاح العلمي ، ويفرضن وجودهن في أدق المراكز العلمية والاجتماعية والتربوية والطبية والتقنية ، دون أن يضيق عليهن الحجاب الإسلامي أيّ سبيل إلى تلك المراكز .

فهل لي أن أعود فأسأل الأخ الكاتب مرة أخرى عن أي مصداق تاريخي لهذا الموت الذي فرضه الحجاب الإسلامي على المرأة ، ثم عن العلاقة اللزومية بين ثياب العفة والستر ، والتخلف العلمي أو الاجتماعي ؟!

☆ ☆ ☆

وأخيراً ، فإنه لَشيءٌ يحيرني حقاً أن أسمع من يقول بأن اليهود هم الذين يروجون للحجاب الإسلامي ، ويدْعون الفتاة المسلمة إلى أن تُخْفي من مغرياتها وزينتها ، وتستبدل بها ثياب العفة والصيانة والطهر ، ولم يقف الأمر بهم - أي باليهود - عند هذا الحد ، بل اقتحموا القرآن فأجروا انقلاباً في لغته وصياغته ، وفرضوا سلطانهم السحري على علماء الإسلام وفقهائه ، كل ذلك في سبيل أن تلتزم المرأة المسلمة بمزيد من الصيانة والستر !!..

إذن فلماذا يمعن يهودي مثل « برنارد لويس » في تسخيف الحجاب الإسلامي والحكم عليه بأنه تخلف وجمود وأداة تعويق عن اللحاق بركب الحضارة ..؟!..

من يدري ، فربما جاء الجواب : إن برنارد لويس مسلم يتخفى في مظهر يهودي كما أن أئمة العفة في القرن الأول الهجري كانوا يهوداً يتخفّون بمظهر الإسلام !!.

ولعل هذا إذن هو السّر !!..

الخلفيّة اليهوديّة
لشعار
قراءة مُعاصرة[1]

تتضمن مجموعة الوثائق الصادرة عن الهيئة اليهودية المعروفة بـ « النورانيين » أو باسم « حكماء صهيون » والتي تعدّ المصدر التاريخي الأول لما يسمى اليوم : ـ بروتوكولات حكماء صهيون ـ تتضمن هذه الوثائق توصية تحذر من مجابهة الأديان عامة والإسلام خاصة بأي حرب مباشرة معلنة ، وتنصح بدلاً عن ذلك بتفريغ النصوص الدينية من معانيها الثابتة ، ثم ربطها بمعان وأفكار أخرى من شأنها أن تتعارض مع رسالة الدين وأهدافه ، وأن تبدد الرؤية إليه ، ثم تيسر سبيل الإعراض عنه والانفلات منه[2] !..

لا ريب أن هذه التوصية تتجسّد واضحة ، لا سيا في السنوات الأخيرة ، من خلال الشعار المتكرر المعروف الذي تردده طائفة متميزة من الكتاب والباحثين .. شعار : « قراءة معاصرة » !..

ويزيدك يقيناً بأنه انصياع ملتزم دقيق لتوصية أولئك « النورانيين » ماهو واضح وجليّ ، من أن هذا الشعار لا يبرز إلا لدى معالجة النصوص الدينية كالقرآن والحديث ، على أن ارتباطه بالقرآن أكثر ، لأن المعالجة المفضّلة

(١) هذا البحث لا ينطوي على أيّ تعريض بكتاب أو مقال بخصوصه ، وإنما المبتغى منه لفت النظر إلى ظاهرة عامة تتمثل في أكثر من تجربة تجلّت على هذا الطريق .
والمطلوب من أيّ مثقف ، بحكم ما يتمتع به من حصافة وثقافة ، أن لا يحبس نفسه عند ظواهر الألفاظ والتجارب والشعارات ، بل عليه أن يتجاوزها إلى الغور أو إلى ما وراء « الكواليس » على أقل تقدير .

(٢) انظر كتاب : الدنيا لعبة إسرائيل للكولونيل وليم كار ، ص ٢٥ وما بعد .

للحديث ، هي طرح مشكلة اختلاط الصحيح منه بالضعيف ، والآحاد بالمتواتر ، الأمر الذي يدعو إلى ترك الحديث والاستعاضة عنه بالقرآن !..

المهم أن شعار « قراءة معاصرة » يختفي اختفاء تاماً لدى معالجة أو دراسة أي نصوص أخرى ، كالوثائق التاريخية أو النظريات الفلسفية ، القديمة منها والحديثة ، أو علم الأخلاق أو الأدب أو حتى النصوص القانونية .. إن شعار « قراءة معاصرة » غير وارد في شيء من هذه البحوث أو النصوص قط . وإنما يقف الدارسون لها على واحد من قرارين اثنين : إما التصديق والاعتماد ، أو التجاوز والرفض .

ويجدر بالذكر هنا ـ لمجرد أخذ العبرة ، ولنزداد وعياً وتبصراً بما يجري من حولنا ـ أن أضع أمام القارئ الكريم الخبر التالي :

زارني عميد إحدى الكليات الجامعية في طرابلس الغرب ، في أوائل عام ١٩٩١ ، وأخبرني أن إحدى الجمعيات الصهيونية في النمسا فرغت مؤخراً من وضع تفسير حديث للقرآن (كذا) ثم أخذت تبحث عن دار نشر عربية تنهض بمسؤولية نشره ، وعن اسم عربي مسلم يتبناه مؤلفاً له ومدافعاً عنه .. ولكنها لم توفق إلى الآن للعثور على المطلوب على الرغم من أنها لم تتردد في الاستعانة ببعض الرؤساء والمسؤولين العرب !..

☆ ☆ ☆

ونحن الذين كنا ولا نزال نرفض الانجراف في تيارات ردود الفعل ، إن على طريق السلب أو الإيجاب ، وكنا ولا نزال نؤكد ضرورة التشبث بموازين العقل والمنطق والالتزام بالمنهج الحيادي العاصم من كل زيغ وخطأ ـ لا بدّ أن نتساءل : ما موقفنا من هذا الذي يسمى بالقراءة المعاصرة ؟

« قراءة معاصرة » ؟!!

هل ثبت في شيء من قواعد العربيةِ أو فقهها ، أن الصياغة العربية المعبرة عن المعنى ، يمكن أن تتجاوز نفسها إلى معنى جديد .. فمعنى جديد .. كلما تقادم عصر وجد عصر ، مهما كانت الصياغة عامة ومطلقة عن قيود الزمان والمكان

والأحوال والأشخاص ؟ ومن ثم يجب إخضاع هذه النصوص في كل عصر لقراءة جديدة ، أي لفهم ومعنى جديدين ؟..

ولنبسّط الأمر بمثال :

هل يمكن - فيما تقرره قواعد اللغة العربية - أن نخضع قولنا مثلاً : زوايا المثلث تساوي قائمتين ، أو الأجسام تتمدد بالحرارة ، أو الأرض كروية ، أو القاتل ظلماً يقتص منه ، لمعان متعارضة تتناسخ مع الزمن ؟ وهل يمكن القول بأن الناطق بهذه النصوص قد عبّر بها - وهو عاقل صادق - عن سلسلة هذه المعاني المتعارضة المتناسخة كلها ؟

إننا ما زلنا نعلم بالبداهة أن الصيغة المطلقة عن قيود الزمان والمكان والأحوال والأشخاص ، لا تصلح للدلالة على أكثر من المعنى الذي وضعت له ، ولا سلطان للعصور أو الظروف في تغيير شيء من قانون هذه الدلالة أو تضييق شيء من عمومها .

وما زلنا نعلم بالبداهة أن المتكلم الذي ينطق بمثل هذه الصيغة ، قاصداً تحميلها من الدلالات ما لا تحمّله إيّاها القواعد العربية ، أو قاصداً ربطها بمعان متعارضة متناسخة ، يسمى بالضرورة ، جاهلاً أو كاذباً .

ومن ثم ، فإن أياً من الجمل التي ضربنا المثل بها ، لا يمكن أن تخضع لقراءة معاصرة تحمّلها معاني جديدة عوضاً عن معانيها التي حملتها اللغة إياها في عصور سابقة ، اللهم إلا إن أريد بالقراءة المعاصرة تنبيه غير مباشر إلى جهل الناطق بتلك الجمل أو إلى كذبه فيما ادعى وزعم .. وعندئذ فكلمة « قراءة معاصرة » ليست إلاّ تعبيراً لبقاً ، عن مقصود آخر ، هو تصحيح كلام خاطئ !..

ومن اليسير ، على هذا الأساس ، أن يُخضع الأستاذ وظيفة تلميذه المليئة بالأفكار الجانحة ، لقراءة جديدة أو لقراءة معاصرة ، وما على التلميذ إلا أن يشكر أستاذه على هذه الرقة واللباقة النادرة ، إذ عبّر عن تصحيح الغلط بالقراءة المعاصرة .

ولعلّ هذا هو المقصود الخفي لأولئك الذين يأبون إلا أن يخضعوا نصوص القرآن - والقرآن وحده - لقراءة جديدة معاصرة .

وإلاّ فقل لي : هل يمكن أن يكون المراد بآدم في قراءة الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، للقرآن ، ذلك المخلوق المستقل الذي أبدعه الله من صلصال من حمأ مسنون ، ثم نفخ فيه الروح ، كما لا يعلم أحد ذلك إلا الله ، فإذا هو بشر سويّ مستقيم ينطق ويعقل ، ثم يكون المراد به في « قراءة معاصرة » الحالة التي يتحول فيها الحيوان القرد إلى الأنسنة كما كان يقول داروين .. ثم يكون المراد بآدم هذا ، في قراءة أكثر جدّة ومعاصرة ، ذاك المخلوق الذي قفز طفرة إلى مستوى « الأنسنة » كما تقول الداروينية الحديثة التي خطأت داروين في نظريته ومزقتها بالانتقادات العلمية شرّ ممزق ، على أن تكون هذه القراءات والفهوم كلها سلسلة معان مرادة ، صدق القرآن وصدق منزله في تبنّي كل منها في ميقاته وعصره[1] ؟

وهل يمكن أن يكون معنى التسبيح في قراءة رسول الله والصحابة ومن بعدهم ، تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق ، ثم يكون معناه في القراءة المعاصرة اليوم الصيرورة المستمرة لأشياء المادة كلها على أساس من النظام الديالكتيكي الماركسي ؟ ويكون القرآن من الاتساع بحيث يستوعب المعنى الأول ، ثمّ يتبنى نقيضه الماركسي الثاني ؟!..

وهل يمكن أن يكون معنى الجملة القرآنية المطلقة : ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ في القراءة القرآنية القديمة أن يُعطى الذكر ضعف الأنثى لأنها لم تكن تعمل ، ثم يكون معناها في القراءة المعاصرة أن يُعطى الذكر مثل الأنثى لأنها اليوم تعمل ؟.. وهل تقول اللغة العربية التي من خلالها نفهم الكلام العربي : إن الآية تقول لأهل العصور الماضية : للذكر ضعف الأنثى ، وتقول لأهل هذا العصر : للذكر مثل الأنثى ؟

والجواب عن هذه التساؤلات : لا يخفى على عاقل .. لا اللغة العربية تسمح بهذه الفهوم المتناقضة المتناسخة ، ولا منزل القرآن ، وهو الله عز وجل ، من

---

(١) من المعلوم أن النظرية الداروينية الحديثة - وصاحبها عالم هولندي معروف - قضت على نظرية تشارلز داروين وأن اكتشاف الكروموزومات والشريط الوراثي المستقر داخل الجينات ، قضى على الداروينية الحديثة . ولم يعد هذا خفياً حتى عن طلاب البكالوريا في الغرب . اقرأ آخر ما كتب في هذا الموضوع :
What is the Original of Man? (ما أصل الإنسان) لموريس بوكاي .

التدجيل أو الجهل أو الكذب ، بحيث يعبث بعقول الناس على هذا النحو ، وينقلهم من تصور إلى نقيضه ، ومن إيمان بالشيء إلى جحود وكفران به .

وليت أن الذين يحاكمون القرآن إلى هذه « القراءة المعاصرة » يحاكمون إليها أيّ نص آخر مما قد صاغه الناس في عهودهم الغابرة أو الحديثة ، ومما يتناول أي علم من العلوم المتنوعة .. وليتني وجدت ولو واحداً منهم يستعمل أياً من هذه النصوص ، كما يستعمل النص القرآني : مِخلاة يفرغها مما يشاء ليحشوها بعد ذلك بما يشاء ، ثم يصطنع بعد ذلك الدهشة والإعجاب من هذه العظمة القرآنية التي تبرز معنى صلاحيته أي القرآن لكل زمان ومكان ..!!.

ولكن ، فما الدافع إلى هذه « القراءة المعاصرة » قفزاً فوق ضوابط اللغة ، وفوق اصطلاحات العرب ، وفوق قواعد المنطق والعلم ، بصدد التعامل مع القرآن فقط ، دون أيّ من النصوص الأخرى ؟

الدافع ماقد علمت مما لا يخفى على ذي بصيرة قط .

إن التعليمات الخفية التي لم تعد خفية ، والصادرة عن « النورانيين » حكماء صهيون تقول : إياكم ومحاربة الأديان عامة والإسلام خاصة بالمجابهة المباشرة ، ولكن عليكم أن تفرغوا النصوص الدينية من محتوياتها ، ثم تستبدلوا بها الأفكار المناقضة التي ستحقق آثارها ، باسم الدين وداخل سلطانه . ولقد كان الزعيم الشيوعي الإيطالي « توليياتي » من أوائل من تحمس لتنفيذ هذه التعليمات وتوجه بها إلى الناس في صراحة وسذاجة ، ففضح بذلك الخطة الخفية أكثر من أن يرعاها ويسعى إلى تنفيذها .

☆ ☆ ☆

ولكن أفليس الإسلام بشرعته وأحكامه صالحاً ، حقاً ، لكل زمان ومكان ؟ فكيف السبيل إلى استمرار صلاحيته ، إن لم تتطور أحكامه وتتناسخ خلال الأزمنة والعصور ؟ وهل تتطور أحكامه إلا بالفهوم والقراءات المتناسخة لنصوصه ؟

هذا ماقد يقوله بعض الماكرين للسذج من الناس .

والجواب : إن « القراءة المعاصرة » إن كانت هي الروح التي تمدّ شريعة الإسلام بالحياة الدائمة واستمرار الصلاحية لكل زمان ومكان ، فما من نص من النصوص أياً كان مضمونه ، ومهما بلغ في تفاهته ، إلاّ ويمكن أن يرقى إلى هذه المزية ذاتها عن طريق إخضاعه باستمرار « للقراءة المعاصرة » يعلم هذا حتى الأطفال في مدارسهم .

أما المعنى العلمي لشمول الشريعة الإسلامية وصلاحيتها فعلاً لكل زمان ومكان ، فيتلخص فيما يلي :

تنقسم أحكام الشريعة الإسلامية إلى طائفتين :

إحداهما تعبر عن مصالح ثابتة تتعلق بحياة الإنسان ، مهما تطورت الظروف والأزمان . وقد نصّ القرآن أو السنة الثابتة الصحيحة على هذه الأحكام بعبارات قاطعة مطلقة شاملة ثابتة .

والطائفة الثانية تتعلق بمصالح معرضة للتطور والتبدل تبعاً للظروف وتبدّل الأحوال .. هذه الأحكام تأتي النصوص الدالة عليها منوطة بعلل أو مقيدة بظروف ، أو يكلها الشارع إلى ما يراه إمام المسلمين (وهذه هي التي تسمى أحكام الإمامة والسياسة الشرعية) أو يشرع لها من خلال النصوص قواعد كلية عامة ، كقاعدة « سدّ الذرائع » و « المصالح المرسلة » و « سلطان العرف » و « الاستحسان » .

فهذه النصوص المقيدة بعلل أو ظروف وأحوال معينة ، وهذه القواعد الكلية العامة ، تمتص سائر ما قد يحتاج الإنسان الفرد والمجتمع إلى رعاية من المصالح المتنوعة والمتطورة .

ولكن كيف يمكن التفريق بين ما يسمى بالنصوص العامة المطلقة والمقيدة المحددة ، وكيف يمكن التفريق بين القطعي منها والظني والمجمل ، وكيف السبيل إلى فهم ما يسمى بسدّ الذرائع والمصالح المرسلة وسلطان العرف وبقية القواعد الكلية ؟ .. بل كيف السبيل إلى معرفة ضوابط المصالح وسلّم الأولويات في رعايتها ؟

والجواب أن سبيل ذلك كله رهن باتباع منهج حيادي ينبع في أصوله الأولى من قواعد فقه اللغة وأصول الدلالات ، يسمى هذا المنهج « قواعد تفسير النصوص » وعلم « مقاصد الشريعة الإسلامية » .

إن اتباع هذا المنهج ، بعد دراسته بدقة وعمق ، هو المتكفل بمعرفة الثابت والمتطور من دلالات النصوص الشرعية ، وهو المفتاح لفهم دلالات هذه النصوص وأبعادها ومدى اتساعها وشمولها ، وهو السبيل إلى معرفة شبكة المصالح الشرعية التي دلّت النصوص القرآنية على رعايتها طبق ترتيب وتفريعات محددة .

وهذا المنهج يتكون ، كما قلنا ، من مجموعة قواعد حيادية ، لا تتأثر بمذهب أو بدين ، وإنما تتفرع من أصول الدلالات اللغوية التي هي ، كما نعلم ، أداة تعبير .

إن معرفة هذا المنهج ، ثم تحكيمه في فهم النصوص ، هما السبيل إلى معرفة أن هذه الشريعة صالحة فعلاً لكل زمان ومكان ، وليس السبيل إلى ذلك هذا العبث المخزي الذي يأتي مقنعاً باسم « قراءة معاصرة » .

لقد قلت في كتابي (السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي) : إن المسلمين في عصورهم الثلاثة الأولى تطوروا ، تحت مظلة الشريعة الإسلامية وضمن قيود نصوصها ، أكثر مما تطور المسلمون من بعد تلك القرون الثلاثة إلى يومنا هذا ، على الرغم من شرود كثير منهم عن حدود الشريعة الإسلامية والخروج على كثير من نصوصها .

فهل أحوج تطور تلك الأجيال الثلاثة الأولى إلى أي عبث بالنصوص باسم القراءة المعاصرة ؟

لقد أغناهم عن هذا العبث تقيدهم وانضباطهم بذلك المنهج .

ويعلم المروّجون لشعار « قراءة معاصرة » اليوم ، أن مفتاح التبصر بنصوص القرآن والوصول إلى أبعادها الدلالية ، إنما يتمثل في أن يرجعوا إلى علم « قواعد تفسير النصوص » وعلم « مقاصد الشريعة الإسلامية » وإذا بهم يمتطون من الشريعة الإسلامية مركبة تسير بهم في فجاج المصالح الإنسانية الصحيحة أنّى سارت وتتطور معها أنّى تطورت ، دون أن ينفصلوا عن هذه المركبة ، ودون أن يجدوا أنفسهم في أرض عراء .

أجل .. يعلم المروّجون لهذا الشعار هذه الحقيقة .

ولكن بغيتهم الحقيقية ليست في أن يسيروا مع الإسلام الذي يسير فعلاً مع مصالح

الناس ، وإنما بغيتهم الحقيقية أن ينفصلوا عن هذا الإسلام ويفصلوا المسلمين عنه ، على الرغم من ذلك ! ولما وجدوا أن السعي إلى الانفصال عنه يؤلب عليهم العقول الواعية ، ويكشف عن هوياتهم الذليلة . ويزيد المسلمين ، في النتيجة ، اعتصاماً بإسلامهم ، كان البديل المفضل أن يلبسوا مسوح الإسلام ويبرزوا في مظهر الغيرة عليه ، ثم يتسربوا إلى داخل نصوصه فيفرغوها من مضامينها ثم يحشوها بالبديل الذي يريدون .. والدخان الذي يستر عبثهم هذا عن الأنظار ، هو شعار « قراءة معاصرة » !!..

ولكن هذا الدخان لا يستر العبث ، حتى ولو كان من النوع الذي يُسيل الدموع . وحقيقة المكتوب تتبدّى - كما قالوا - من عنوانه . والعنوان مقروء ومقروء .. يقرؤه حتى الأميون من الناس .

وأخيراً

كلمتي الأخيرة ، نصيحة ألزمت نفسي بها ، منذ أول عهدي بالبحث والقراءة ، أوجهها اليوم إلى سائر الإخوة القراء وفي مقدّمتهم الأخ الوافد من جريدة الديار :

أولاً ـ اقرأ ماشئت ، بعين النقد والاتهام ، على أن تنطلق من موضوعية عقلانية صافية عن شوائب العصبية والأهواء ، ثم تلتزم المنهج العلمي والمنطقي في المحاكمة والبحث .

ثانياً ـ اتخذ القرار أو المعتقد الذي تشاء عن الكون والإنسان والحياة ، وعن حقيقة الأديان وتاريخها ، على أن تطمئن وتستوثق أنك لن تندم على اتخاذ هذا القرار أو المعتقد في يوم من الأيام ، لاسيا في ساعة متأخرة جداً لا ينفعك فيها ندم ، ولا تملك فيها طاقة لأيّ إصلاح .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
قصة هذا الكتاب	٧
نص الحديث الصحفي : الأسئلة وأجوبتها	١٧
شرح تفصيلي لمتن هذه الأجوبة	٣٩
حركة الصيرورة .. وثبات التشريع :	٤١
ـ عندما لا يتلاقى النقاش على مورد واحد	٤١
ـ ما هي الصيرورة	٤٣
ـ الصيرورة حركة في الظاهرات لا في الجوهر	٤٦
ـ إذن فالصيرورة جزء من نظام رباني متكامل	٤٩
ـ النظام التشريعي تابع للنظام التكويني	٥١
مسألة الرق .. مرة أخرى :	٥٤
ـ تلخيص للمسألة وحلّها	٥٥
ـ وهذا هو التفصيل	٥٦
التسري .. والزواج :	٦٤
ـ نظرة الإسلام إلى الجنس	٦٤
الخلط والخبط في التاريخ	٦٩
النظرة الدونية للمرأة . من أين ؟ وكيف ؟	٧٥
ـ كيف تقدّر المرأة ويقدّرونها	٧٥
ـ وهذه هي الأنظمة التابعة لنظرة الإسلام	٧٨
ـ جهل .. بل تجاهل	٨٤
المعارضة والقداسة	٩٨
ـ عائشة أم المؤمنين تقود جبهة معارضة	٩٨
ـ التقديس ثمرة بحث وليس عائقاً عن البحث	١٠٤

الموضوع	رقم الصفحة
المثيولوجيا ، والعلم ، والقرآن :	١١٢
ـ ما هي الأسطورة ؟	١١٢
ـ إذن ، فأنباء الوحي ليست من الأساطير	١١٣
ـ كلمة عن ظاهرة الوحي	١١٥
ـ ما العلم .. ؟	١١٩
ـ أيهما أصدق حديثاً عن الكون ، كلام الخالق أم المخلوق ؟	١٢٦
مسألة الإرادة الحرة .. ومصادرتها :	١٣٥
ـ هل الإرادة والحرية متلازمتان ؟	١٣٥
ـ خالق الإنسان يقدّم له الحلّ	١٤١
ـ سلمان رشدي ، وحرية القذف والشتم	١٤٦
ـ مقارنة لا معنى لها	١٥٢
ـ حقيقة لابدّ أن ننصف الغربيين من خلالها	١٥٥
الجنة لا تستلزم العصمة :	١٦٠
ـ بين يدي الجواب	١٦٠
ـ هل كان طلحة والزبير متورّطين من تلك الفتنة في عصيان ؟	١٦٤
ـ الجنة التي وعد الله بها ليست وهماً	١٧٣
ورقة بن نوفل ، أهو مؤلف القرآن :	١٨٣
ـ من هو ورقة بن نوفل	١٨٣
ـ أستاذ لتعليم فن النبوة ! ..	١٨٥
ـ على التاريخ أن يكفّ عن بيان أمية الرسول	١٨٧
ـ قرآن رسول الله ، وقرآن عثمان	١٩١
ـ مظهر جلال الربوبية في القرآن	١٩٤
ملحق :	٢٠١
أحاديث وأخبار يعوزها التحقيق	٢٠٣
صعاليك الأدب	٢٢٦
الخلفية اليهودية لشعار قراءة معاصرة	٢٤٦
وأخيراً ..	٢٥٤